

إِسْرَائِيل

إِسْرَائِيل دُولَة ذات نظام ديمقراطي برلماني متعدد الأحزاب، يبلغ عدد سكانها نحو 7.7 مليون نسمة، بما في ذلك الإِسْرَائِيليون المقيمين في الأراضي المحتلة. ولا يوجد دستور في إِسْرَائِيل، وإن كانت هناك مجموعة من "القوانين الأساسية" التي تعدد الحقوق الأساسية. وترتکز قوانين وأوامر ولوائح تنظيمية أساسية معينة، من الناحية القانونية، على وجود "حالة طوارئ" مازالت قائمة منذ عام 1948. ويمثل الكنيست، أو البرلمان، المكون من مجلس واحد يضم 120 عضواً، سلطة حل الحكومة وفرض إجراء الانتخابات. وقد اعتبرت انتخابات الكنيست التي تمت في شباط/فبراير 2009 إنتخابات حرة ونزيهة. وأسفرت تلك الانتخابات عن حكومة ائتلافية يرأسها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وكانت قوات الأمن الإِسْرَائِيلية مسؤولة أمام السلطات المدنية. (يغطي ملحق لهذا التقرير حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. أما هذا التقرير فيغطي فقط حقوق الإنسان في إِسْرَائِيل ومرتفعات الجولان التي تحتلها إِسْرَائِيل).

ولقد تمثلت مشاكل حقوق الإنسان الرئيسية في إِسْرَائِيل في التمييز المؤسسي والقانوني والمجتمعي ضد المواطنين العرب، وضد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينيين (أنظر الملحق) واليهود غير الأرثوذكس ومجموعات دينية أخرى؛ والتمييز المجتمعي ضد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛ والتمييز المجتمعي والعنف الأسري ضد النساء، خاصة في المجتمع البدوي. وفي حين تقلص الاتجار بالبشر لغرض الاستغلال الجنسي في الدعارة في السنوات الأخيرة، ظل الاتجار في البشر لغرض العملة مشكلة خطيرة، وكذلك الحال بالنسبة لإساءة معاملة العمال الأجانب والتمييز المجتمعي والتحرريض ضد طالبي اللجوء.

احترام حقوق الإنسان

القسم الأول: احترام سلامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه لأي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم تقدم الحكومة أو من يعملون نيابة عنها على أي عمليات قتل بذوافع سياسية.

وقد قام من تقدموا بالتماس إلى المحكمة العليا بسحب الطعن الذي تقدموا به للمحكمة ضد قيام "قسم التحقيق مع رجال الشرطة" بإغلاق ملف التحقيق في حادث ضرب البدوي صبري الجرجاوي في عام 2008 وما تلاه من دخوله في غيبوبة ثم وفاته. وقاموا عوضاً عن ذلك بالتقدم بالطعن إلى "قسم التحقيق مع رجال الشرطة"، الذي رفض طعنهم الخاص بإعادة فتح التحقيق في القضية.

وبحلول نهاية العام، كان تحقيق مصلحة السجون الإِسْرَائِيلية الداخلي في حادث قتل السجين الفلسطيني، محمد العسكر، في عام 2007 أثناء أعمال شغب في سجن كتسبيوت، ما يزال مستمراً. وقد زعم السجناء أن قوات الأمن أساءت استخدام أسلحة تفريق الحشود، بما في ذلك الرصاص المطاطي وقدائف الحبيبات البلاستيكية. وكان تحقيق مصلحة السجون لا يزال معلقاً بانتظار نتيجة الدعوى القانونية المرفوعة أمام محكمة الصلح في بئر السبع لتحديد سبب الوفاة.

وفي 21 تموز / يوليو، ضاعت المحكمة العليا مدة السجن التي كانت قد حكمت بها محكمة أدنى مرتبة على الشرطي شاحر مزراحي لارتكابه جريمة القتل غير المعتمد، فأصبحت السجن لمدة 30 شهراً. وكانت المحكمة الأدنى مرتبة قد أدانت مزراحي في عام 2009 بتهمة القتل غير المعتمد في حادث قتل قتل محمود غنaim رمياً بالرصاص في عام 2006، لدى مهاجمة غنaim مزراحي بمفك للبراغي عندما حاول الأخير اعتقاله للاشتباه بأنه قام بسرقة سيارة.

قامت جماعات إرهابية بإطلاق الصواريخ وقد أثارت مدافع الهالون من قطاع غزة على إسرائيل بشكل روتيني. وأفادت الحكومة بأن الإرهابيين أطلقوا خلال العام 235 صاروخاً وقد أطلقت مدفعية من قطاع غزة إلى داخل إسرائيل، مما يشكل زيادة مقارنة بعام 2009 حين تم إطلاق 195 صاروخاً وقد أطلقت هالون. وفي 19 آذار / مارس، قتل صاروخ أطلق من قطاع غزة مواطناً تايلاندياً قرب مدينة عسقلان.

وقام المدعي العام العسكري في قوات الدفاع الإسرائيلي، ماندلبلت، بالتحقيق في جميع الادعاءات المرتبطة بعملية الرصاص المصوب العسكرية التي اجتاحت خلالها القوات الإسرائيلية قطاع غزة في 2008-2009، فحقق في أكثر من 150 حادثاً، بما فيها تلك التي تضمنها تقرير غولدستون الذي أصدره مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2009. وقد أصدر ماندلبلت في شهرى كانون الثاني / يناير وتموز / يوليو تحديدين بشأن أغلبية التحقيقات، تضمنا تفاصيل اتهامات موجهة ضد عدة جنود بتهم ارتكاب جريمة القتل غير المعتمد، واستخدام المدنيين بشكل غير ملائم في وقت الحرب، وسوء التصرف. وكان المدعي العام العسكري قد قام حتى تموز / يوليو بفتح 47 تحقيقاً جنائياً ضد الشرطة العسكرية تتعلق بكيفية تصرف قوات الدفاع الإسرائيلي أثناء عملية الرصاص المصوب واستكمال التحقيق في عدد كبير منها (أنظر الملحق). وفي 1 آب / أغسطس، أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي أمراً جديداً بتعيين ضباط مسؤولين عن الشؤون الإنسانية في كل كتيبة لتوفير مزيد من الحماية للسكان المدنيين خلال عمليات التخطيط والقتال أثناء الحرب.

وقد استهلت شرطة التحقيقات العسكرية 147 تحقيقاً خلال العام تتعلق بقضايا وفاة وعنف وإتلاف للممتلكات لحقت بسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ما يتعلق بهذه القضايا، قدم المدعي العام العسكري في قوات الدفاع الإسرائيلي 10 لوائح اتهام رسمية ضد 12 جندياً يشتبه بارتكابهم مخالفات إجرامية ضد فلسطينيين. وبطهول نهاية العام، كانت قد صدرت ثلاث إدانات بحق أربعة جنود، ولم تصدر أي تبرئة، في حين قام المدعي العام العسكري بإغلاق ملفات ثلاثة قضايا، وكانت هناك سبع قضايا مازالت قيد النظر لم يتم البت فيها (أنظر الملحق).

ب. اختفاء الأشخاص

لم ترد أي تقارير عن حالات اختفاء أشخاص بدوافع سياسية.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

جاء في حكم أصدرته محكمة العدل العليا في عام 1999 أنه، رغم أن التعذيب والإحراق الأليم الجسدي أو النفسي غير مشروعين، يمكن استثناء المستجوبين العاملين في جهاز الأمن الإسرائيلي من المقاضاة الجنائية في حال استخدامهم هذه الأساليب في حالات استثنائية يقرر أنها تتضمن تهديداً وشيكاً، أو سيناريو "القبلة الموقوتة".

وقد رفعت منظمات غير حكومية خلال العام العدید من الشکاوی التي تدعي أن قوات الأمن قامت بتعذیب فلسطینیین من سکان الضفة الغربية وقطاع غزة أو أساعت معاملتهم (أنظر الملحق). وفي 26 نیسان/أبریل، رفضت المحکمة العليا عریضة رفعتها المنظمة غير الحكومية "اللجنة الشعبیة ضد التعذیب في إسرائل" في تموز/یولیو 2009 زعمت فيها قیام السلطات باستخدام التکبیل المؤلم خلال عمليات الاستجواب. وقد ذکرت المحکمة في قرارها رد الحكومة بأن هناك إجراءات محددة بدقة تحکم التکبیل وأشارت إلى أن الحكومة أدخلت أخيراً عدة تعديلات على سياستها في هذا المجال، بينها التوقف عن تکبیل يدی المعتقل خلف ظهره.

وفي 19 تشرين الأول/أکتوبر، قام ضباط من وحدة الهجرة "عوز" التابعة لوزارة الداخلية، على ما زعم، بضرب خمسة أفراد من أسرة من السود من غير المواطنين تعيش في عسقلان، اعتنق أفرادها الديانة اليهودية وينتظرون قراراً بشأن طلب منحهم الجنسية، وتهجموا عليهم لفظياً مستخدمن إهانات عرقية. وأقرت وحدة الهجرة باعتقالها خطأ أحد أفراد الأسرة ولكنها أنکرت استخدام القوة الجسدية. وقد رفضت دائرة شرطة عسقلان السماح للأسرة برفع شكوى ضد الضباط.

وفي 12 أيار/مايو، قامت محکمة الصلح في القدس، بسبب خطأ إجرائي من قبل رجال الشرطة، بإلغاء الاتهام الرسمي الموجه إلى ضابطین من حرس الحدود وتأجیل محاکمتھما، وكان قد تم اتهامھما في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 بضرب محتسب مقتضى، وهو عربی من سکان القدس. وقد زعم أن الضابطین مؤور ملينکار ويوسی دهان قاما بضرب مقتضى بهراوة بعد طلب بطاقة هويته. كما وجه أيضاً إلى ملينکار اتهامان رسمیان آخران لاستخدامه المزعوم لجهاز رادیو لضرب أحد سکان القدس ثم تقديمھ بلاغاً كاذباً بأنه تم الاعتداء عليه أثناء قیامه بعملية تفتيش.

وكانت قضیة عنصري حرس الحدود اللذین ألقیت الشرطة القبض علیهما في كانون الأول/ديسمبر 2009 لما ادعی من قیامھما بضرب رجل سوداني في إیلات وسرقة 700 شیكل (197 دولاراً أمیرکیا) منه ما زالت قید النظر في محکمة بئر السبع بحلول نهاية العام.

ولم يكن قد تم البت بعد، مع حلول نهاية العام، في قضیة ضباط الشرطة الثلاثة الذين يُقال انهم قاموا باحتجاز وضرب طارق أبو لبن، وهو من سکان القدس الشرقیة، ضرباً مبرحاً في عام 2008. وكانت الجلسات التمهیدیة للاطلاع على الأدلة قد بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 في أعقاب تحقيق قام به "قسم التحقيق مع رجال الشرطة".

وفي تشرين الأول/أکتوبر، بدأت الجلسات التمهیدیة للاطلاع على الأدلة في محکمة الصلح في بئر السبع في قضیة الشرطیین إیاد هوزیل ودانی هافیری، اللذین اتهما رسمیاً بالاعتداء على ، وإلحاق أذى کیبر، بفادي درابی، وهو عامل فلسطینی لم يكن يحمل أوراقاً قانونیة، في بلدة غان یافنیه في عام 2008.

وفي 13 حزیران/يونیو، أصدرت إحدى المحاکم حکماً ببراءة ثلاثة من ضباط شرطة الحدود من تهم الاعتداء المشدد لقیامھم بإساءة معاملة عبد طارق حروب بدنبیا، وهو من سکان الضفة الغربية وتم إلقاء القبض علیه في عام 2006 لوجوده في القدس بدون تصريح.

أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز

يعطي القانون للمسجونين والمحتجزين الحق في أن تتوفر لهم ظروف لا تضر بصحتهم أو بكرامتهم. وفي حين وجدت منظمات عديدة بعض أوجه القصور، أفادت منظمات غير حكومية دولية ومحالية بأن الأوضاع في المنشآت التابعة لمصلحة السجون الإسرائيلية والمخصصة للمجرميين العاديين والسجناء الأمنيين كانت مستوفية بشكل عام للمعايير الدولية. (يغطي الملحق الأوضاع في المنشآت الأربع المخصصة للمحتجزين).

وأفادت تقارير صحفية بأن تقريراً سرياً وضعته نقابة المحامين الإسرائيليين في كانون الأول/ديسمبر توصل إلى أن معظم زنزانات العزل التابعة لمصلحة السجون لا تفي بالمعايير الدولية. وجاء في التقرير أن الدراسة التي أجرتها نقابة المحامين وصفت أيضاً إصابة العديد من المحتجزين المعزولين عن السجناء الآخرين بمشاكل صحية جسدية وعقلية مثل جنون الارتياب ونوبات الغضب الشديد وضعف أو فقدان البصر بسبب نقص الضوء الطبيعي. وقد سلمت الحكومة بضرورة تحسين الأوضاع للسجناء الأمنيين الفلسطينيين وذلك استجابة منها لما ورد في تقرير وضعته نقابة المحامين الإسرائيليين حول سجن شaron وهداريم في عام 2008 وأشار، من بين نقاط أخرى، إلى سوء الأوضاع الصحية في هذين السجينين.

وقد توصل التقرير السنوية لمكتب الدفاع العام في سياق وصفه لأوضاع السجون و-centers of imprisonment- في عام 2008 إلى أن هناك عيوباً خطيرة في بنية معظم منشآت السجون التحتية وفي الأوضاع المعيشية في الكثير منها. وقد تبين لوحدة التحقيق مع السجانين التابعة للشرطة الوطنية (وهي وحدة مستقلة عن مصلحة السجون الإسرائيلية)، في ردتها على ما جاء في التقرير من أن السجناء في ثلاثة السجون التي تمت زيارتها استكوا من المعاملة المذلة المستخدمة للعنف، أنه لا أساس من الصحة لشكواوى.

وجاء في تقرير نشرته صحيفة هارتس في 27 كانون الأول/ديسمبر أنه كان هناك خلال العقد الماضي ما معدله 13 حالة وفاة غير طبيعية (نتيجة الانتحار أو القتل أو الإهمال) في السجون. ومع حلول نهاية العام، كانت كل من الشرطة ومصلحة السجون عاكفتين على إجراء تحقيقات منفصلة حول أسباب الوفيات غير الطبيعية التي وقعت خلال العام. وأفادت تقارير صحفية، أن مكتب "مراقب الدولة" بدأ تحقيقاً بشأن حوادث الانتحار في السجون في عام 2009 لتحديد أسبابها.

وفي 16 نيسان/أبريل، توفي رائد أبو حماد، البالغ من العمر 27 عاماً، أثناء وجوده في الحبس الانفرادي في سجن في جنوب البلد. وكان أبو حماد قد أمضى نصف عقوبة السجن المفروضة عليه لمدة عشر سنوات والتي حُكم به عليها لمحاولته ارتكاب جريمة قتل، كما كان أبو حماد يعاني من ظروف صحية. وكانت مصلحة السجون ما تزال عاكفة على التحقيق في الوفاة بحلول نهاية العام.

كان هناك في 14 كانون الأول/ديسمبر 5935 سجيناً ومحتجزاً أمنياً عربياً، و1438 مجرماً فلسطينياً سجيناً، و3903 مجرماً إسرائيلياً عربياً سجيناً، و17 سجيناً أمنياً إسرائيلياً، و6462 مجرماً يهودياً سجيناً.

وكان لدى السجناء والمحتجزين قدرة معقولة على استقبال الزوار، بما في ذلك من خلال برنامج تابع للجنة الدولية للصليب الأحمر قام بإحضار الأقارب من الضفة الغربية إلى إسرائيل لزيارة السجناء. وقد أوقفت الحكومة العمل ببرنامج مماثل للزوار من قطاع غزة عقب سيطرة حماس على القطاع في عام 2007. وقد أصدرت المحكمة العليا في كانون الأول/ديسمبر 2009 حكماً ضد عريضة قدمها أفراد عائلات سجناء من

قطاع غزة، إذ قررت أن مثل هذه الزيارات لا تشكل ضرورة إنسانية، كما أثرت القيود المفروضة على السفر إلى البلد هي أيضاً على قدرة السجناء الإداريين الفلسطينيين على استقبال الزوار والمحامين.

كان مسموح للسجناء بممارسة الشعائر الدينية.

يتيح القانون للسجناء رفع التماسات إلى السلطات القضائية للشكوى من أوضاع السجون التي لا تفي بالمعايير، وقد حفقت السلطات في مزاعم ذات مصداقية بوجود أوضاع غير إنسانية ووثقت نتائج هذه التحقيقات علينا.

وقد راقبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصورة منتظمة منشآت مصلحة السجون الإسرائيلية ومرافق الاستجواب التابعة لها، ومركزى الاعتقال المؤقت التابعين لقوات جيش الدفاع ولكنها لم تقم بمراقبة أوضاع المحتجزين الأمنيين في مراكز الاحتجاز العسكرية. كما سمحت الحكومة أيضاً لنقابة المحامين الإسرائيليين ومكتب الدفاع العام بالتفتيش على مرافق مصلحة السجون، وقام الطرفان بالتفتيش خلال العام.

ويقوم مكتب مراقب الدولة بدور أمين المظالم، ويتحقق في الشكاوى العامة التي يتلقاها عن طريق لجنة الشكاوى العامة ضد الوزارات الحكومية والسلطات المحلية والمؤسسات والشركات التي تملكها الدولة والهيئات الحكومية والموظفين الحكوميين. ويعمل كأداة فعالة لمعالجة الاتهامات بممارسة التمييز داخل المؤسسات الحكومية والعامة، وبتحليل الشكاوى إلى أقسام المراقبة الملائمة في الكيانات غير الحكومية التي تقدم الخدمات لعامة الناس، بما فيها البنوك وشركات التأمين. ويمكن لأي شخص رفع شكوى بغض النظر عن جنسيته وإقامته والوضع القانوني لتأشيره دخوله.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وقد تقيدت الحكومة بصورة عامة بهذا الحظر بالنسبة لجميع المواطنين. وكان السكان غير الإسرائيليين في هضبة الجولان المنضمرة لدولة إسرائيل خاضعين لذات القوانين التي يخضع لها المواطنين الإسرائيليون. أما غير المواطنين من أصل فلسطيني الذين يحتجزون لأسباب أمنية فيخضعون للولاية القانونية العسكرية حتى ولو تم احتجازهم في إسرائيل (راجع الملحق).

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

يقوم جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي، الخاضع لسلطة رئيس الوزراء، بمكافحة الإرهاب ونشاطات التجسس داخل إسرائيل وفي الأرضي المحتلة (انظر الملحق). وتتعرض الشرطة الوطنية، بما فيها حرس الحدود وشرطة الهجرة، لسلطة وزير الأمن الداخلي. وقد احتفظت السلطات المدنية بسيطرة فعالة على قوات الشرطة التابعة لجهاز الأمن الداخلي، كما أن الحكومة امتلكت آليات فعالة للتحقيق وتوقيع العقاب في قضايا إساءة المعاملة والفساد. ولم ترد خلال العام أي تقارير عن الإفلات من العقاب فيما يتعلق بقوات الأمن. أما القوات المسلحة فمسؤولة عن الأمن الخارجي ولا سلطة لها على المواطنين.

وينظر قسم التحقيق مع رجال الشرطة التابع لوزارة الداخلية في الشكاوى المقدمة ضد ضباط الشرطة، وهو يملك سلطة إصدار لوائح الاتهام الرسمية أو تحويل القضايا لإجراءات محاكمات تأدبية. وبحلول نهاية العام،

كان لدى القسم، ضمن الخطة المستمرة لاحلال محققي مدنيين محل الشرطة، 29 محققاً مدنياً و 19 محققاً من الشرطة.

ولقد نفذت الشرطة الوطنية برامج تدريبية بالتنسيق مع مؤسسات أكاديمية ومنظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان من أجل تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتنمية الحساسية الثقافية. وقامت الشرطة الوطنية أيضاً خلال العام بتوفير صحف إلزامية في اللغة العربية والثقافة العربية لجميع المبتدئين في قوات الشرطة.

إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الاحتجاز

ينص القانون على أن المواطن المعتقل يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته وعلى أن له الحق في أن يمثله محام. وأفاد تقرير وضعه مكتب الدفاع العام وغطي الفترة من 2008-2009 بأنه لم يتم إبلاغ الكثير من الأشخاص الذي اعتقلتهم الشرطة بحقهم في استشارة محام إلا بعد استجوابهم ونقلهم إلى مرفق احتجاز. وقد سمحت السلطات للمحتجزين بالاتصال بعائلاتهم فوراً. ويجوز للحكومة أن تحجب الأدلة عن محامي الدفاع لأسباب أمنية؛ ولكن يجب تقديم هذه الأدلة إلى المحكمة. ويوجز نظام كفالة، ويمكن استثناف قرارات رفض إطلاق السراح بكفالة. وكممارسة عامة، لم تُمنح الكفالة لغير المواطنين من هم من أصل فلسطيني والذين كان يتم اعتقالهم بتهم أمنية. ويمكن أن يستمر احتجاز المشتبه في ارتكابه جريمة جنائية لمدة 24 ساعة قبل المثل أمام قاض، مع وجود استثناءات محدودة تسمح بفترة احتجاز تصل إلى 48 ساعة. وقد احترمت السلطات هذا الحق من الناحية العملية.

ويتم اعتقال المشتبه بهم في قضايا غير أمنية بشكل علني وبمذكرات قبض قائمة على أدلة كافية يصدرها مسؤول مخول، وعادة ما يتم اخطارهم فوراً بالتهم الموجهة إليهم.

وقد يخضع المحتجزون لأسباب أمنية لواحد أو أكثر من ثلاثة أنظمة قانونية. أولاً، يمكن لمصلحة السجون الإسرائيلية، بناء على "قانون مؤقت" خاص بالإجراءات الجنائية صدر عام 2006 وتم تجديده ثلاث مرات، احتجاز أشخاص يشتبه بارتكابهم جرماً أمنياً لمدة 48 ساعة قبل المثل أمام قاض، مع وجود استثناءات محدودة تخول احتجازهم 96 ساعة قبل مثولهم أمام كبير القضاة في محكمة مركزية (محلية). ويبيح القانون للمحكمة إجازة احتجاز المعتقل، في القضايا الاستثنائية، لفترة تصل إلى 20 يوماً بدون توجيه لائحة اتهام رسمية إليه لاستجوابه. وقد قامت المحكمة العليا في 11 شباط/ فبراير بإلغاء جزء من القانون المؤقت كان يمنع الاتصال بمحام لمدة تصل إلى 21 يوماً ويمكن المحكمة من فرض تمديدات إضافية بدون حضور المحتجز جلسة الاستماع أو تبليغه بأمرها.

ثانياً، يجيز قانون سلطات الطوارئ لعام 1979 لوزارة الدفاع احتجاز أشخاص احتجازاً إدارياً لمدة تصل إلى ستة أشهر دون توجيه التهم إليهم، وهذه المدة قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية. وقد استخدم الاحتجاز الإداري كاستثناء عندما لم يكن بالإمكان تقديم مصادر المعلومات الاستخباراتية كأدلة خلال الإجراءات الجنائية المعتادة. وكان يتاح لمثل هؤلاء المحتجزين، وجميعهم تقريباً من الفلسطينيين سكان الضفة الغربية، توكيل محام يمثلهم خلال سبعة أيام، يجوز تمديدها لفترة تصل إلى 21 يوماً في حالات محددة بموافقة المدعي العام. وكانت الحكومة توفر، عند اللزوم، المحامي مجاناً. ويحق للمحتجزين احتجازاً إدارياً استثناف أي قرار بتمديد فترة احتجازهم أمام محكمة استئناف عسكرية، وفي نهاية الأمر أمام المحكمة العليا. ويمكن للمحاكم العسكرية اعتماد أدلة سرية لا يُسمح للمعتقلين أو محاميهم بالاطلاع عليها عند اتخاذ القرار بشأن تمديد فترة الاعتقال الإداري.

وكان هناك في نهاية العام، وفقاً للإحصاءات الحكومية التي نقلتها منظمة بتسيلم غير الحكومية، 204 معتقلين إداريين في مراقبة الاحتجاز التابعة لمصلحة السجون الإسرائيلية، بينهم قاصران. وقد تم احتجاز معظم المعتقلين إدارياً لمدة تقل عن سنة واحدة، بينما كان هناك 21 معتقل إدارياً تم احتجازهم تباعاً لفترة امتدت أكثر من عامين. وشكل المحتجزون إدارياً 3,4 بالمائة من المعتقلين لأسباب تتعلق بالأمن والبالغ عددهم 5954 معتقل.

ثالثاً، يجيز قانون المحاربين غير القانونيين الصادر في عام 2002 احتجاز معتقل لمدة 14 يوماً قبل قيام قاض في محكمة مركزية بالنظر في الأمر، ومنعه من الاتصال بمحام لفترة تصل إلى 21 يوماً بموافقة المدعي العام، والسماح بالاعتقال إلى ما لا نهاية شريطة قيام محكمة مركزية بالنظر في الأمر مرتين في العام والاستئناف أمام المحكمة العليا. وقد مدّت الحكومة في عام 2008، لمدة أربع سنوات إضافية، فترة سريان "التدبير المؤقت" الذي يعفي عناصر أجهزة إنفاذ القانون من القانون الذي يفرض عليهم أن يسجلوا، بالصوت والصورة، جميع عمليات استجواب المحتجزين المشتبه بارتكابهم جرائم أمنية. وقد وسعت تعديلات أدخلت على القانون عام 2008 من صلاحيات الاعتقال، التي يمكن اعتمادها في حال وقوع "أعمال حربية واسعة النطاق"، وهو أمر لم يحدث حتى هذا التاريخ. وفي نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر، كانت السلطات تحتجز ثلاثة فلسطينيين من سكان قطاع غزة بناء على قانون المحاربين غير القانونيين.

وقد ادعت منظمات حقوق الإنسان أن القادة العسكريين في الأراضي المحتلة كانوا يستخدمون أوامر الاحتجاز الأمني الإداري على أساس "أسباب أمنية" حتى عندما لم يكن المتهم يشكل أي خطر واضح. واشتكت منظمات غير حكومية من كون هذه القوانين تجرد المشتبه بهم أمنياً من الضمانات الإجرائية المعمول بها.

وينص القانون على وجوب مثول المواطنين الأجانب الذين يشتبه في انتهائهم لقوانين الهجرة أمام محكمة خلال أربعة أيام من احتجازهم. كما أن لهم الحق في أن يمثلهم محام، من دون أن يكون ذلك مضموناً لهم. وقالت منظمة "الخط الساخن للعمال المهاجرين" (هولالين) غير الحكومية، إن المترجمين الفوريين في كتسبيوت، حيث يعتقد معظم الساعدين إلى اللجوء، نادراً ما كانوا حاضرين أثناء جلسات الاستماع رغم تقديم الحكومة التزاماً خطياً للمحكمة العليا في عام 2002 بتوفير المترجمين، ونادراً ما كان يتم إطلاق سراح المحتجزين في مراقبة المهاجرين قبل صدور قرار قضائي بشأن وضعهم القانوني. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يظل المعتقل في الحجز لمدة أشهر إن لم يكن هناك تمثيل دبلوماسي أو قنصلي لبلده الأصلي في إسرائيل.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة

ينص القانون على استقلالية القضاء، وقد احترمت الحكومة هذا الأمر في الممارسة العملية.

يتكون الفرع القضائي من محاكم الصلح و6 محاكم مركزية والمحكمة العليا، التي تتعقد أيضاً كمحكمة العدل العليا. وتبت محاكم الصلح في قضايا الجنح وفي النزاعات المدنية الأقل شأناً. وتقتصر المحاكم المركزية في الدعاوى الجنائية وفي الدعاوى المدنية الخطيرة وفي دعاوى استئناف أحكام محاكم الصلح وفي عدة أمور أخرى معظمها قضايا إدارية. وهناك أيضاً محاكم عسكرية ودينية ومحاكم خاصة بالعلاقات العمالية ومحاكم إدارية. وتمارس محكمة العدل العليا إشرافاً قضائياً على فرع الحكومة الآخرين ويمكنها ممارسة الصلاحيات في الأمور التي لا تقع ضمن نطاق الاختصاص القانوني لأي من المحاكم الأخرى. وتعمل

محكمة العدل العليا كمحكمة ابتدائية في الدعاوى ضد الحكومة. كما تتعقد هيئتها بصفتها المحكمة العليا وتبت في دعاوى استئناف أحكام المحاكم الأدنى مرتبة، وفي القضايا المتعلقة بانتخابات الكنيست والاعتقال الإداري والتماسات السجناء وقرارات لجنة الخدمة المدنية ونقابة المحامين. وتملك المحاكم الدينية المختلفة صلاحية البت في قضايا الأحوال الشخصية لأتباع طائفتها الدينية؛ ولا توجد محاكم مدنية للبت في أمور الزواج أو الطلاق لمئات الآلاف من المواطنين الذين لا تشكل المحاكم الدينية خياراً قانونياً بالنسبة لهم.

إجراءات المحاكمة

ينص القانون على الحق في محاكمة عادلة، وقد نفذ النظام القضائي المستقل هذا الحق بصورة عامة. أما جلسات الاستماع في قضايا المحتجزين إدارياً فليست محاكمات ولا تتبع إجراءات المحاكمة.

وينص القانون على أن المواطن الذي يتم إلقاء القبض عليه هو بريء حتى تثبت إدانته. ولا يطبق نظام هيئة المحلفين في المحاكمات. وتحري المحاكمات علنا إلا في الحالات التي تقرر فيها المحكمة أنه من الضروري إجراء محاكمة مغلقة لحماية أمن الدولة، أو العلاقات الخارجية، أو حق أحد الأطراف أو الشهود في الخصوصية، أو لحماية خصوصية ضحية جريمة جنسية. ويجوز أن تكون المحاكمات الأمنية أو العسكرية مفتوحة أمام المراقبين المستقلين، وهو أمر يخضع لتقدير المحكمة، ولكنها لا تُفتح أمام عامة الناس. ويحق للمتهمين الحضور واستشارة محام في الوقت المناسب. ويفرض القانون توفير محامين لتمثيل المتهمين المعوزين الذين يواجهون احتمال المحاكمة والسجن. ووفقاً للحكومة، فإن هناك محامين مثلوا جميع المتهمين في القضايا التي نظرت أمام المحاكم المركزية والمحكمة العليا وفي نحو 80% من القضايا التي نظرت أمام محاكم الصلح.

ويتمتع المتهمون بحق استجواب الشهود الذين يشهدون ضدتهم، وتقديم شهود لصالحهم، والاطلاع على الأدلة (باستثناء الحالات التي تقرر المحكمة فيها أن مثل هذا الاطلاع يمكن أن يخل بأمن الدولة)، وبحق الاستئناف.

وتتوفر المحاكم العسكرية بعض الحقوق الإجرائية الممنوعة في المحاكم الجنائية المدنية، وليس كلها. كما أن أنظمة الأدلة الصادرة في سنة 1970 والتي تنظم المحاكمات الفلسطينيين وغيرهم والمطبقة في الأراضي المحتلة بمقتضى القانون العسكري هي نفس أنظمة الأدلة المطبقة في القضايا الجنائية. ووفقاً لوزارة العدل، فإن القانون لا يجيز ارتکاز أحكام الإدانة على الاعترافات فقط. وكثيراً ما يقدم المدعون في المحاكمات العسكرية أدلة سرية لا يمكن للمتهم أو محامي الإطلاع عليها. ويجوز لمحام أن يساعد المتهم في مثل هذه المحاكمات، كما يجوز للقاضي أن يعين محاماً للمدعي عليهم. ولا يحصل المحتجزون المعوزون بصورة أوتوماتيكية على محام بالمجان في المحاكم العسكرية، ولكن ما حدث في الواقع العملي هو أنه كان لدى جميع المحتجزين تقريباً محامون يدافعون عنهم حتى في القضايا غير الخطيرة. وتتم تلاوة لائحة الاتهام أمام المدعي عليه والجمهور باللغة العربية، وباللغة العربية، ما لم يتنازل المتهم عن هذا الحق. وكان يتم في الماضي ترجمة الكثير من لوائح الاتهام الرسمية إلى اللغة العربية، ولكن نظراً لعدم التقدم بطلبات للترجمة، وفقاً للحكومة، فقد أصبح الأسلوب المعتمد خلال العام هو توفير الترجمة المكتوبة للوائح الاتهام باللغة العربية عندما يتم طلب ذلك فقط. ويكون هناك مترجم فوري واحد على الأقل في كل جلسة محكمة عسكرية لقيام بالترجمة الفورية، ما لم يتنازل المتهم عن ذلك الحق. ويمكن للمتهمين الاستئناف أمام محكمة الاستئناف العسكرية وتقديم التماس إلى محكمة العدل العليا.

السجناء والمحتجزون السياسيون

لم ترد أي تقارير عن وجود سجناء أو معتقلين سياسيين من المواطنين، رغم أن منظمات غير حكومية زعمت بأنه كان هناك معتقلين سياسيين من غير المواطنين (انظر الملحق).

الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

يوجد نظام قضائي مستقل ومحايد يقضي في الدعاوى التي تطالب بالتعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان أو وقف هذه الانتهاكات. وتوجد كذلك تعويضات إدارية؛ وكان يتم إنفاذ أوامر المحاكم عادة. وفي 7 شباط/فبراير، أرسلت النائبة السابقة للمستشار القانوني للحكومة بيهوديت كارب مذكرة إلى المستشار القانوني للحكومة يهودا فينشتاين ضمنتها 11 حالة من عدم انصياع الحكومة لأوامر المحاكم وقرارات المحكمة العليا التي لم يتم تنفيذها. وقد أصدر المستشار القانوني للحكومة فينشتاين في 1 آب/أغسطس توجيهات تشير إلى ضرورة تنفيذ أوامر المحاكم.

و. التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يكفل القانون حماية خصوصيات الفرد والبيت. وفي القضايا الجنائية، يجيز القانون التنصت على المكالمات الهاتفية بأمر من المحكمة؛ وفي القضايا الأمنية، يجب أن تصدر وزارة الدفاع الأمر بذلك. ويجوز للسلطات، بموجب أنظمة الطوارئ، أن تفتح الرسائل وتتنبه لها استناداً إلى اعتبارات أمنية.

ويبيح القانون لضباط الشرطة وغيرهم من المحققين الحكوميين أن يطلبوا من المحاكم إصدار أوامر تخول لهم الحصول على معلومات شخصية من شركات الاتصالات الخاصة، بما في ذلك تقديم خدمات الهواتف الثابتة والمحمولة وخدمات الإنترنت. ويتعين على المحققين، كي يمكنوا من الاطلاع على سجلات الاتصالات الخاصة أن يبيّنوا أن هدفهم هو إنقاذ الأرواح أو الحفاظ عليها، أو التحقيق في جريمة أو منع وقوعها، أو مصادر ممتلكات بما يتماشى مع القانون.

وتبيّن أنظمة محاكم دينية منفصلة في مسائل مثل الزواج والطلاق لليهود والمسلمين والمسيحيين والدروز. ولا يمكن لليهود الزواج إلا وفق مراسم زواج اليهود الأرثوذكس، رغم أن الغالبية العظمى من اليهود الإسرائييليين ليسوا من الأرثوذكس. ويتعين أن يتم عقد الزواج المدني أو زواج بعض اليهود غير الأرثوذكس أو الزواج وفقاً لمراسم غير أرثوذوكسية أو زواج يهودي من غير يهودية [او يهودية من غير يهودي] خارج البلد حتى يكون قانونيا. ووفقاً "لمنظمة العائلة الجديدة"، وهي منظمة غير حكومية، فإن أكثر من 5000 زوج وزوجة يعقدون قرانهم في مراسم مدنية في الخارج كل عام، معظمها في فرنس، ثم يقومون بالتسجيل في سجل سكان إسرائيل. وتفضل المحكمة الخامامية في قضايا الطلاق إن كانت تعتبر كلاً الزوجين يهودياً، بينما تمنع الطلاق محكمة شؤون الأسرة في جميع الدعاوى التي لا تقع ضمن اختصاص المحكمة الدينية. وتسمح الحكومة أيضاً بعقد مراسم الزواج في القنصليات، طالما أن الطرفين مصنفان بأنهما ليسا من أتباع آية ديانة أو بأنهما ينتميان إلى طائفة دينية لا تعرف بها الدولة.

ويحضر القانون فصل الموظفة التي تصبح حاملاً إذا كانت قد عملت لدى نفس رب العمل لمدة ستة أشهر على الأقل. إلا أن القانون يفرض أيضاً على العاملات الأجنبيات مغادرة البلد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بعد وضعهن مولودهن؛ وتقدّم الالاتي يبيّن في البلد بعد تلك المدة وضعهن القانوني. وقد تقدمت عدة منظمات غير

حكومية في عام 2005 بطعن إلى المحكمة العليا ضد هذا الإجراء؛ ولم تكن المحكمة قد بنت في أمره مع حلول نهاية العام.

وقد اعترض العديد من المواطنين اليهود على السيطرة الحاخامية الأرثوذكسية الحصرية على جوانب من حياتهم الشخصية. وهناك نحو 310,000 مواطن، إما هاجروا كيهود أو كأعضاء في أسر يهودية، لا تعتبرهم هيئة الحاخamas الأرثوذكس يهوداً. ومن ثم فهم لا يستطيعون أن يتزوجوا أو يطلقوا أو يُدفنوا في مدافن يهودية داخل البلد. كما أن حوالي 20,000 يهودي يسوعي، الذين يعتقدون أن المسيح هو الميسيا أو المخلص المنتظر ويعتبرون أنفسهم يهوداً، كثيراً ما تعرضوا أيضاً لهذا التعدي على حياتهم الخاصة نظراً لأن هيئة الحاخamas الأرثوذكس لا تعتبرهم يهوداً. ولم يتم على نحو كامل حتى الآن تنفيذ قانون صدر عام 1996 يفرض على الحكومة إنشاء مقابر مدنية، وإن كان هناك ثمانى مقابر مدنية موجودة.

وزارة الداخلية هي الجهة التي تملك سلطة منح الصفة القانونية (الجنسية أو الإقامة) للزوج أو الزوجة غير الإسرائيليين، بما في ذلك الأزواج الفلسطينيون أو الأجانب الآخرون غير اليهود. وفي 27 تموز / يوليو، مدد الكنيست لسنة أخرى قانون الدخول والجنسية المؤقت لسنة 2003، والذي يحظر على الفلسطينيين والفلسطينيات من الأرضي المحتلة، المتزوجين من مواطنين، ليس فقط الحصول على الجنسية عن طريق الزواج، وأنما أيضاً الإقامة في البلد. ويجوز للأزواج الفلسطينيين الذكور الذين يبلغون من العمر 35 سنة فما فوق والزوجات الفلسطينيات اللواتي يبلغن من العمر 25 سنة فما فوق تقديم طلب للحصول على تصاريح زيارة مؤقتة. وقد أدعى مركز "مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل" (مساواة) إن القانون قد أثر على أكثر من 21,000 إسرءة، بما في ذلك أزواج مضى على زواجهم فترة طويلة. وكانت الحكومة قد سنت القانون أصلاً في أعقاب 23 هجوماً إرهابياً قام بها مفجرون انتحاريون من الأرضي المحتلة تمكناً من الحصول على بطاقات هوية إسرائيلية على أساس لم شمل العائلة.

القسم الثاني: احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ. حرية التعبير والصحافة

ينص القانون على حرية التعبير وحرية الصحافة، وقد أحترمت الحكومة بصفة عامة هذه الحقوق في الممارسة العملية. ويمكن للأفراد انتقاد الحكومة علناً وفي مجالسهم الخاصة بدون عقاب. ويحظر القانون الكلام الذي ينم عن كراهية أو يحرض على العنف، كما أن قانون منع الإرهاب الصادر عام 1948 يحظر التعبير عن الدعم لمنظمات غير مشروعة أو إرهابية.

وكانت وسائل الإعلام المستقلة نشطة وعبرت عن وجهات نظر مختلفة دون أي قيود. ويوجد في إسرائيل 13 صحيفة يومية و 90 صحيفة أسبوعية على الأقل وأكثر من 250 دورية، وعدد من الواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت. وكانت جميع الصحف مملوكة ملكية خاصة وتدار من قبل القطاع الخاص. وتشتّرط قوانين ترجع إلى أيام الانتداب البريطاني حصول الصحف على ترخيص من وزارة الداخلية، وتسمح للوزير، في ظروف معينة، بإغلاق الصحيفة.

تسقط هيئة الإذاعة الإسرائيلية المملوكة للدولة على التلفزيون الإسرائيلي الذي يبث باللغة العبرية وعلى محطة تلفزيونية تبث باللغة العربية، كما تسيطر على محطة إذاعة "كول يسرائيل" (إذاعة صوت إسرائيل)، التي تبث الأخبار وغيرها من البرامج بالعبرية والعربية ولغات أخرى. وتشرف هيئة التلفزيون والإذاعة

الثانية، وهي هيئة عامة، على قناتي بث تلفزيوني تجاريتين مملوكتين ملكية خاصة و 14 محطة إذاعة مملوكة ملكية خاصة.

وقد حظرت الحكومة على جميع المواطنين، بمن فيهم الصحفيون، دخول قطاع غزة؛ وتعرض الذين دخلوه لعقوبات قانونية كالغرامات والأوامر الجزرية أو القبضية، إلا أنه لم يتم فرض غرامة على أي صحفى خلال العام. ويتعين على جميع الصحفيين الأجانب العاملين في البلد الحصول على أوراق اعتماد من مكتب الصحافة الحكومي.

ويتعين على جميع وسائل الإعلام أن تقدم إلى الرقيب العسكري أي مادة تتصل بقضايا عسكرية محددة أو قضايا تتعلق بالبنية التحتية الاستراتيجية، مثل إمدادات النفط والماء. ويمكن استئناف قرارات الرقيب إلى المحكمة العليا، ولا يجوز للرقيب أن يستأنف حكم المحكمة. ولا تملك وزارة الداخلية أي سلطة على الرقيب العسكري.

وتضع الأخبار المطبوعة أو المبثوثة في الخارج للرقابة الأمنية. ولم تفرض الحكومة أي غرامات خلال العام على صحف أو وسائل إعلام أخرى لخرقها اللوائح الخاصة بالرقابة. وفي 6 حزيران / يونيو، خفت المحكمة العليا الحكم الذي كانت قد أصدرته محكمة مركزية على الصحفيين خضر شاهين ومحمد سرحان بالسجن الفعلي شهرين والسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ لخرقهما قانون الرقابة العسكرية إبان الحرب على غزة، وحكمت عليهما بدل ذلك بالعمل في خدمة المجتمع المحلي. وكانت الشرطة قد اتهمت الصحفيين في كانون الثاني / يناير 2009 بإفشاء معلومات سرية ونقل معلومات إلى العدو إبان الحرب. وكانت التهم هي القيام بتصوير تحركات جيش الدفاع الإسرائيلي نحو قطاع غزة وإرسالها في بث حي مباشر إلى إيران قبل نصف ساعة من بدء الهجوم البري.

حرية الإنترنت

لم تكن هناك قيود حكومية على الوصول إلى الإنترن特 واستخدامها. وكان بإمكان الأفراد والمجموعات تبادل الآراء والأفكار سل米اً عبر الإنترنط، بما في ذلك عبر البريد الإلكتروني، رغم أن الحكومة راقبت خطوط الهواتف الأرضية والخلوية ومقدمي خدمات الإنترنط وذلك لأغراض أمنية. وأفاد الاتحاد الدولي للاتصالات بأن حوالي 63 بالمائة من سكان البلاد كانوا في عام 2009 من مستخدمي الإنترنط.

الحرية الأكademية والمناسبات الثقافية

لم تكن هناك قيود حكومية على الحرية الأكademية أو المناسبات الثقافية.

يجب على الجامعات أن تبرر لقوات الدفاع الإسرائيلي قبولها لطلاب فلسطينيين من الأرضي المحتلة. وبموجب معايير حكومية منقحة تم تقديمها استجابة إلى أمر من المحكمة العليا صدر في عام 2007، يجوز أن يكون هناك ما لا يزيد عن 70 طالباً من الضفة الغربية يتبعون دراستهم العليا في الجامعات الإسرائيلية في أي وقت، شرط أن لا يكون هناك أي بديل عملي آخر، وأن لا يكون البرنامج الذي يتم انتقاوه في مجال يمكن أن يوفر معلومات أو مهارات يمكن استخدامها للاحراق الضرر بإسرائيل. ويعتبر الطلبة من قطاع غزة غير مؤهلين لطلب الالتحاق بالجامعات الإسرائيلية (انظر الملحق).

ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

حرية التجمع

يكفل القانون حرية التجمع، وكانت الحكومة تحترم بصورة عامة هذا الحق في الممارسة العملية.

كان هناك على مدار العام احتجاجات أسبوعية في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية نظمت ضد تنفيذ قرارات المحاكم المتعلقة بملكية الأراضي والعقارات. وفي 15 كانون الثاني/يناير، اعتقلت الشرطة 17 ناشطاً، بينهم المدير التنفيذي لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل (أكري) حاجي العاد، لدى تنظيمهم احتجاجياً بعد رفض منحهم تصريحاً بذلك. وبعد ذلك بيومين، أمرت محكمة الصلح في مدينة القدس بإطلاق سراح المحتجين وحكمت بأنه لا يمكن للشرطة فرض الحصول على تصريح ل القيام باحتجاجات.

وتملك الشرطة سلطة إعلان الاحتجاجات غير قانونية وتفرضها للمحافظة على الأمن العام. وقد سمحت الشرطة في تل أبيب في 17 تشرين الثاني/نوفمبر بمظاهرة طلابية سلمية احتجاجاً على مشروع قانون يوفر مرتبات للطلبة في المدارس التلمودية (اليشيف) وحدهم دون غيرهم من الطلبة، ولكن الشرطة ما لبثت أن أعلنت أن التجمع غير مشروع عقب استخدام المحتجين قنابل الدخان ومحاولتهم عرقلة السير. وبعد ذلك دخل الطلبة في اشتباكات عنيفة مع الشرطة مما أسفر عن إصابة 12 طالباً.

وبحلول نهاية العام، كان قسم التحقيق مع رجال الشرطة ما زال يحقق في شكوى قدمتها منظمة "عدالة" غير الحكومية و"المؤسسة العربية لحقوق الإنسان" بشأن تصرفات الشرطة خلال اشتباكات مع 15,000 متظاهر إسرائيلي- عربي في عام 2008 في قرية صفورية العربية سابقاً، وهي الآن مستوطنة يهودية. وكانت هناك ادعاءات متناقضة بشأن الجهة المسؤولة عن اندلاع العنف خلال مظاهرة "النكبة"، والتي واكتبت الذكرى السنوية لقيام دولة إسرائيل. وقد وزعت منظمة "عدالة" شريط فيديو يُقال أنه أظهر قيام الشرطة بضرب أو ركل بعض المتظاهرين في الرأس وعلى الوجه بينما كانوا جالسين مقيدyi على الأرض. ووفقاً لتقارير صحفية وتقارير لمنظمات غير حكومية، قامت الشرطة بمهاجمة عدة صحافيين محليين ودوليين، من بينهم مراسل لشبكة "سي. إن. إن."، وقامت في بعض الحالات بمصادرة أجهزة الكاميرا ومسح الأفلام المسجلة.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل القانون الحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وقد احترمت الحكومة بصورة عامة هذا الحق في الممارسة العملية.

وينص قانون الجمعيات لعام 1980 على أنه يتطلب على المنظمات غير الحكومية تسجيل نفسها ودفع رسوم سنوية. وكانت بعض المنظمات غير الحكومية المسجلة مؤهلة لتنقي تمويل من الوزارات الحكومية. ووفقاً لإحصاءات حكومية، فقد بلغ هذا التمويل نحو 2.5 مليار شيكيل إسرائيلي جديد (703 مليون دولار) سنوياً. وكان التمويل الحكومي للمنظمات غير الحكومية يحابي المنظمات غير الحكومية اليهودية، بشكل لا يتناسب مع حجمها، وخاصة تلك التي تعزز "النشاطات اليهودية التقليدية والدينية".

ج. الحرية الدينية

للاطلاع على وصف كامل لوضع الحرية الدينية، يرجى الرجوع إلى تقرير عام 2010 عن الحرية الدينية في العالم على الموقع التالي: www.state.gov/g/drl/irf/rpt

د. حرية التنقل، والنازحون داخلياً، وحماية اللاجئين، وعديمو الجنسية

ينص القانون على حرية الحركة داخل البلاد، والسفر إلى الخارج، والهجرة، والعودة إلى الوطن. وقد احترمت الحكومة هذه الحقوق في الممارسة العملية بالنسبة للمواطنين (أنظر الملحق). وتعاونت الحكومة مع مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة وغيره من منظمات الإغاثة الإنسانية في توفير الحماية والمساعدة إلى بعض اللاجئين ولتمسي اللجوء وغيرهم من الأشخاص الذين تشكل أوضاعهم مبعث قلق.

وكان المواطنون عموماً أحراراً في السفر إلى الخارج والهجرة من البلاد، شرط عدم وجود التزامات عليهم تتعلق بتأدية الخدمة العسكرية وعدم وجود قيود إدارية مفروضة عليهم. ويجوز للحكومة أن تمنع المواطنين من مغادرة البلاد إستناداً إلى اعتبارات أمنية. كما أنه لا يسمح لأي مواطن بالسفر إلى أية دولة في حالة حرب رسمياً مع إسرائيل دون إذن من الحكومة. ويفرض على جميع المواطنين الحصول على إذن خاص لدخول المنطقة "أ" (المنطقة التي تمارس فيها السلطة الفلسطينية، وفقاً لاتفاقية المؤقتة، المسؤولية المدنية والأمنية)، رغم أن الحكومة أتاحت للمواطنين العرب بعض القدرة على الوصول إليها بدون تصاريح. وقد اشتكت المواطنين العرب بشكل منتظم من التمييز والمعاملة المهينة على يد مسؤولي الأمن في المطارات. وبحلول نهاية العام، لم تكن المحكمة العليا قد أصدرت حكمها بعد بشأن التماس قدمه في عام 2007 مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل (أكري) بخصوص ما ادعى من اعتماد الصور النمطية العرقية. وقد أجلت المحكمة جلسة استماع كانت مقررة في شهر كانون الأول / ديسمبر حول تحليل الحكومة القانوني المقارن لسبل الغربلة الأمنية التي تعتمدها.

ويحظر القانون النفي القسري للمواطنين، وقد احترمت الحكومة هذا الحظر في الممارسة العملية.

حماية اللاجئين

لم تسن الحكومة تشريعات لإنفاذ اتفاقية 1951 المعنية بوضع اللاجئين وبروتوكول سنة 1967 التابع لها. وقد انتقدت منظمات غير حكومية أنظمة اللجوء الجديدة التي تم اعلانها في 13 كانون الأول / ديسمبر والتي تفرض على طالبي اللجوء تقديم طلبات خلال عام واحد من وصولهم إلى البلد؛ وتتيح لوزارة الداخلية رفض الطلبات بدون تمكن تقديمها من استئناف القرار حتى في مرحلة التسجيل؛ وتستثنى، في إجراءات معجلة مختلفة، "رعايا الدول العدوة" من الحصول على حق اللجوء إلى البلد؛ وتقتصر إلى عملية استئناف مستقلة. وقد ألغت الحكومة القبض على عدد من الأشخاص فور رفض طلب منحهم وضع لاجئ، مما قلل من عدد الطلبات الجديدة. وهناك عدد من الترتيبات الرسمية وغير الرسمية التي تؤمن الحماية لبعض الساعين إلى اللجوء.

وتطبق سلطة الهجرة ومعابر الحدود التابعة لوزارة الداخلية سياسة الحكومة، وهي مسؤولة عن القضايا المتعلقة برعايا الدول الأجنبية والسكان. وقد قامت السلطة بتوحيد جميع الكيانات المعنية بمعالجة قضايا الهجرة، بما في ذلك الساعين إلى اللجوء. وفي شهر تموز / يوليو 2009، تسلمت الحكومة من مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عملية التسجيل واتخاذ القرارات الخاصة بوضع اللاجئين بالنسبة لجميع

طالبي اللجوء؛ إلا أن منظمات غير حكومية محلية جادلت بأن الإجراءات والأنظمة الجديدة الخاصة بتسجيل وتحديد وضع طالبي اللجوء معيبة. فوفقاً للعيادة القانونية لحقوق اللاجئين في جامعة تل أبيب، أخفقت الحكومة في تقديم نسخة مكتوبة لطالبي اللجوء تسجل ما دار في المقابلة التي أجريت معهم أو في تقديم تفسيرات كافية للقرارات التي اتخذتها. وقد أصدرت المحكمة العليا، عقب تسلمهما التماساً من العيادة القانونية لحقوق اللاجئين ومنظمات غير حكومية أخرى، أمراً مؤقتاً يفرض أن يرافق طالبي اللجوء ممثليون قانونيون يحضرون المقابلات، ولكن الحكومة واصلت منع حضور المساعدين القانونيين، ولم يكن بإمكان معظم طالبي اللجوء تحمل نفقات محام يحضر جلسات الاستماع معهم.

يقوم المجلس الوطني لمنح الوضع القانوني، المؤلف من أربعة أعضاء من وزارات الداخلية والعدل والشؤون الخارجية بالتعامل مع طلبات اللجوء. ويصدر المجلس توصية يتم إرسالها إلى وزير الداخلية للحصول على موافقة نهائية عليها. وأفادت التقارير أن مجلس منح الوضع القانوني نظر في الفترة ما بين عامي 2008 و2009 في 3211 طلباً وقد توصيات إيجابية بشأن ثلاثة منها. وكان مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة يشارك في جلسات المجلس بشكل غير رسمي.

وقد أصدرت الحكومة "تأشيرات إطلاق سراح مشروط" لمدة ثلاثة أشهر لملتمسي اللجوء المنتظرين قرار المجلس الوطني لمنح الوضع القانوني وللسودانيين والإريتريين الذين لا يتم النظر في وضعهم لمنحهم اللجوء. ولم تمنع التأشيرة للحاصلين عليها الحق في العمل أو الحصول على المساعدات الاجتماعية كالتأمين الصحي أو الإعانة المالية للسكن، إلا أنه في الممارسة العملية كانت الحكومة تسمح لللاجئين بالعمل بصفة عامة. وكانت الحكومة تمنح بشكل عام السودانيين والإريتريين، الذين يشكلون الغالبية العظمى من ملتمسي اللجوء، تأشيرات إطلاق سراح مشروط مع وضع ترحيل مؤجل عن البلد وحماية مؤقتة، ولم تكن تفرض عليهم، أو تسمح لهم، بإتمام الإجراءات المتتبعة لتحديد وضع طالب اللجوء. ويعين على ملتمسي اللجوء من الجنسيات الأخرى التسجيل لدى وحدة تحديد وضع اللجوء بوزارة الداخلية كي تصدر قراراً بشأن دعواهم للجوء.

وفي 17 تشرين الثاني / نوفمبر، اعتمدت وزارة الداخلية إجراء جديداً يشير في تأشيرات إطلاق السراح المشروط إلى أن "هذه ليست تأشيرة عمل". ووفقاً لمنظمات غير حكومية، فقد أدى الإجراء الجديد إلى طرد الكثير من ملتمسي اللجوء من أعمالهم. وفي شهر آب / أغسطس، وعقب قرار الحكومة فرض حظر على التوظيف، رفعت العيادة القانونية لحقوق اللاجئين التماساً إلى المحكمة العليا نيابة عن ثمانية منظمات لحقوق إنسان، طلبت فيه من الحكومة توضيحاً بخصوص حق ملتمسي اللجوء والأشخاص الذين يُمنحون وضع ترحيل مؤجل في العمل. وكانت القضية لا تزال قيد النظر عند حلول نهاية العام.

يُمنح اللاجئون الذين يزكيهم مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة أو وزارة الداخلية ويعرف بهم المجلس الوطني لمنح الوضع القانوني تأشيرات إقامة لمدة ستة أشهر، قابلة للتجديد، مع تقييم الوضع بعد عام. ولم يكن يتم منح هذه التأشيرة لملتمسي اللجوء الذين يموتون بمرحلة استئناف القرار المتخذ بشأنهم، إلا أنه كان يتم حمايتهم من الاحتجاز والترحيل من خلال الرسالة التي تبلغهم برفض طلبهم.

ولا يوجد خيار قانوني يتيح للاجئ أن يصبح مواطناً بالتجنس. وفي عام 2009 قدمت العيادة القانونية لحقوق اللاجئين التماساً إلى محكمة القدس الإدارية نيابة عن لاجئ إثيوبي أقام في البلد كلاجئ معترف به لأكثر من 10 سنوات. ودفع مقدم الالتماس بأن اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين تلزم الدولة بتيسير منح الجنسية لللاجئين. وكانت القضية لا تزال قيد النظر عند حلول نهاية العام.

وقد افتتحت وزارة الداخلية في عام 2009 مكتباً في اللد للساعين إلى اللجوء كي يسجلوا أنفسهم للحصول على وثائق تتيح لهم الإقامة القانونية التي بدونها يصبحون عرضة للاعتقال. وأفادت منظمة الخط الساخن (هولندين) غير الحكومية بأن الكثير من اللاجئين ولتمسي اللجوء اشتكوا من المعاملة التمييزية ضدهم في مكتب اللد ومن عدم الكفاءة ورفض تجديد الأوراق وضياع الوثائق، ولكنها أشارت إلى حدوث بعض التحسن في عمل المكتب خلال العام.

ومن الناحية العملية، وفرت الحكومة بعض الحماية ضد طرد اللاجئين أو إعادتهم إلى بلدان يمكن أن تكون حياتهم أو حريثم فيها مهددة بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانساب إلى مجموعة اجتماعية معينة أو بسبب آرائهم السياسية. وبحلول نهاية العام، لم تكن المحكمة العليا قد بنت بعد في سؤال رفع إليها في عام 2007 عما إذا كان من المأمون إعادة ملتمسي اللجوء إلى مصر. واستمر اهتمام المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بعمليات "الإعادات المنسقة" أو "الإعادات الساخنة" لبعض طالبي اللجوء إلى مصر بسبب مزاعم بأنه تم في ما بعد إعادة أولئك الأفراد إلى بلدانهم الأصلية على نحو ينتهك حقوقهم في السعي إلى الحصول على اللجوء والحماية من مثل هذه الإعادة. وذكرت الحكومة إنها قامت حتى 10 تشرين الأول / أكتوبر بإعادة 136 شخص فوراً إلى مصر كانوا قد عبروا الحدود إلى البلد. ويشكل هذا تقليداً في عدد الأشخاص الذين تمت إعادتهم، إذ كان قد أعيد إلى مصر في 2008-2009 ما مجموعه 517 شخصاً بعد عبورهم الحدود. وقد ضمنت منظمة الخط الساخن (هولندين) الإنتماس الذي رفعته إلى المحكمة العليا شهادة جندي في جيش الدفاع الإسرائيلي يصف حالات "إعادات ساخنة" مزعومة شاهدها بنفسه على الحدود المصرية. ووفقاً للشهادة، فإنه رغم أن مصر رفضت رسمياً قبول إعاده ملتمسي اللجوء إلى أراضيها إلا أنه كان هناك تفاهم على الصعيد الميداني بين قوات الحدود بأن المصريين يتسللون الأشخاص الذين يتم القبض عليهم على الحدود أو بعد فترة وجيزة من العبور. وأكدت منظمات غير حكومية أن هذه الترتيبات كانت اتفاقيات مؤقتة مشروطة بين قيادتي الحدود المصرية والإسرائيلية ولم تكن سياسة متسقة.

ولم تمنع الحكومة اللجوء للأشخاص من دول كانت في حالة حرب رسمية معها، كالعراق، ولكنها أفادت بأنها حاولت إيجاد بلد ثالث يقبلهم. ومع أن السودانيين قادمون في الأصل من "دولة عدو"، إلا أنهم كانوا يمنون في الواقع العملي تأشيرات إطلاق سراح مشروطة. وفي 13 كانون الأول / ديسمبر، قامت الحكومة، بمساعدة منظمات غير حكومية، بإعادة 150 لاجئاً سودانياً يقيمون في إسرائيل إلى بلدتهم طوعاً.

وكان اللاجئون والساعنون إلى اللجوء هدفاً لأعمال العنف. ففي 18 كانون الأول / ديسمبر، قام شخص مجهول الهوية بالقاء إطار سيارة مشتعل على باب شقة خمسة لاجئين سودانيين في أشدود، مما أشعل النيران في الشقة. وقد تمكن اللاجئون السودانيون من الفرار من خلال الهرب من النافذة الزجاجية ذات القصبان وتمت معالجتهم لاستنشاقهم الدخان. وادعى سكان محليون وأصحاب دكاكين أنهم هوجموا لكنهم لاجئين من السودان. وقد بدأت شرطة أشدود تحقيقاً كان لا يزال مستمراً مع حلول نهاية العام.

وفي 18 كانون الأول / ديسمبر أيضاً، قامت مجموعة مؤلفة من حوالي 20 مراهقاً بضرب ثلاث بنات عمر كل منهن 16 سنة وينتمين إلى عائلات ملتمسي لجوء أفارقة ضرباً مبرحاً في حي هاتيكفا في تل أبيب. ويقال أن الضحايا لم يرُفَعُ شکوئ إلى الشرطة خوفاً من الانتقام منهن.

كما ازدادت أيضاً حدة لهجة خطاب المسؤولين الحكوميين واحتتجاجات السكان المتعلقة بطالبي اللجوء خلال العام. ففي 22 آذار / مارس أصدر عضو الكنيست يعقوب كاتس خطاباً دعا فيه إلى إقامة مدينة "متسللين" لوضع طالبي اللجوء فيها وذكر إنه يمكن أن "يدمر" "المتسلون" البلد خلال عشر سنوات. وفي 19 تموز / يوليو، دعا وزير الداخلية جنود قوات جيش الدفاع إلى "منع دخول المتسللين" القادمين من الجزء الجنوبي من البلد وقال إن "هذا تهديد وجودي لدولة إسرائيل". وفي 2 أيلول / سبتمبر، قال وزير العدل يعقوب نئمان إن "المتسلون على الحدود الجنوبية يشكلون خطراً حقيقياً على وجود دولة إسرائيل، وعلى إسرائيل محاربة هذه الظاهرة بكل طريقة ممكنة". وفي تموز / يوليو، دعا عمدة إيلات سكان المدينة إلى التظاهر ضد وجود جالية كبيرة من "المتسلين" الذين استولوا على المدينة، وخلقوا حالة من الخوف، وخفقوا من قيمة العقارات. كما استخدم المرشحون لانتخابات بلدية إيلات في تشرين الأول / أكتوبر حملات مناوئة للجوء كجزء من برامجهم السياسية.

ولم تمنح الحكومة وضعاً مؤقتاً للأشخاص المختلف حول جنسيتهم، واستمر الاحتجاز المطول لبعض هؤلاء الأشخاص طوال العام. ووفقاً لمنظمة الخط الساخن (هوتللين) ومصلحة السجون الإسرائيلية فإن الحكومة كانت تحتجز في نهاية العام 1000 طالب لجوء على الأقل لمدة زادت عن 60 يوماً مما يشكل خرقاً لقانون الدخول إلى إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، اعتقلت السلطات أكثر من 200 امرأة وطفل في سجن سهارونيم في خيام من القماش، مع تقديم خدمات تعليمية محدودة للأطفال خلال فترة الاحتجاز ومعالجة طبية وصحية غير كافية، وذلك وفقاً لما ذكرته منظمات غير حكومية. وفي حين سمحت السلطات للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بقدرة تامة على الوصول إلى ملتمسي اللجوء واللاجئين المعتقلين، فإنها قيدت قدرة المنظمات غير الحكومية على دخول سجن سهارونيم بعد التماس قدمته منظمة الخط الساخن في عام 2008 اتهمت فيها مصلحة السجون الإسرائيلية بالمعاملة غير الإنسانية للمسجونين. وقد طعنت منظمة الخط الساخن (هوتللين) ومكتب محامية خاص في قانونية عديد من حالات الاعتقال. وأمرت المحكمة المركزية في بعض قراراتها بإطلاق سراح ملتمسي اللجوء من يوجد خلاف حول جنسيتهم وانتقدت الاحتجاز المطول لهم. ووفقاً لقرير نشرته صحيفة هارتس في 13 آب / أغسطس، تم رفع 17 استئنافاً إلى المحكمة المركزية بشأن احتجاز لاجئين، وتم إطلاق سراح جميع ملتمسي اللجوء. وأشارت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى أن البلد لا يوفر إجراءات استئناف ملائمة لملتمسي اللجوء، ويظل الكثير من الأشخاص المختلف حول جنسيتهم قابعين في السجن فترات طويلة في حال عدم تمكن وزارة الداخلية من التثبت من بلدتهم الأصلي.

ووفقاً لمركز تطوير أوضاع اللاجئين الأفارقة فإن السلطات أحالت عشرات من طالبات اللجوء الحوامل والأمهات اللاتي لا أزواج لهن إلى المنظمة بعد الإفراج عنهن من السجون في البلد. ووفقاً لمنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل، فإنه رغم أن الكثيرات من هؤلاء النساء كن ضحايا عنف جنسي في سيناء وعنف لكونهن نساء وما زعم من كونه تم احتجاز بعضهن بغرض الحصول على فدية أو استغلالهن في العمل القسري هناك، لم توفر الحكومة لهن تأميناً صحياً أو خدمات متصلة بالحمل أو ما بعد الوضع أو مشورة للتغلب على الصدمات. وقد أرسلت السلطات بعض ضحايا الاتجار بالبشر من النساء إلى ملاجئ حكومية خلال العام، إلا أنه لم يتم على نحو ملائم تحديد كثيرات آخريات في السجن على أنهن من ضحايا الاتجار.

وقد تم توفير خدمات صحية، مقابل رسم شهري قدره 185 شيكلا (52 دولاراً) للقصر الذين بقوا في البلد بصورة متواصلة لمدة ستة أشهر ولم يشملهم التأمين ضمن قانون التأمين الصحي الوطني. ولا تغطي هذه الخدمات أي أمراض أصيبوا بها سابقاً كما أنها لا تغطي أطفال من يقيمون في أراضي السلطة الفلسطينية.

وقد قدرت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان- إسرائيل أن ثلث الأسر التي لديها أطفال ولم تكن مقيمة بشكل قانوني في البلد تمكنت من شراء تأمين طبي. ورغم أن القانون يكفل الرعاية الطبية الطارئة لكل مقيم، يُقال أن 16 عاملًا من العمال المهاجرين وللمتسني اللجوء ذكروا إنه لم يُسمح لهم بالحصول على علاج طارئ في المستشفيات في الفترة الممتدة من أيلول/ سبتمبر 2009 حتى أيلول/ سبتمبر نظرًا لكونهم لا يملكون تأميناً صحياً ولعدم قدرتهم على دفع الرسوم المطلوبة.

ويفرض القانون على الحكومة توفير التعليم لجميع الأطفال الذين يعيشون في البلد، بغض النظر عن وضعهم في سجل السكان لدى وزارة الداخلية. إلا أن منظمات غير حكومية وتقارير صحفية أشارت إلى حالات ادعى فيها أنه لم يُسمح للأطفال طالبي اللجوء بالالتحاق بالنظام التعليمي بالبلد بسبب قرارات اتخذها المسؤولون في المدارس والحكومات المحلية. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لمنظمة الخط الساخن، لم يتم قبولأطفال ملتمسي اللجوء في إيلات في نظام المدارس المحلي خلال العام.

القسم الثالث: احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

يكفل الدستور للمواطنين الحق في تغيير حكومتهم بالطرق السلمية، وقد مارس المواطنون هذا الحق في الواقع العملي عن طريق انتخابات دورية حرة ونزيهة مبنية على الاقتراع العام.

الانتخابات والمشاركة السياسية

نظام الحكم في إسرائيل ديمقراطي برلماني مع نظام نشط متعدد الأحزاب. وتفوز بشكل منتظم الأحزاب الصغيرة نسبياً، بما في ذلك المدعومة بالأساس من العرب الإسرائيليين، بمقاعد في الكنيست. ويطلب القانون حصول الحزب على 2% في المائة من الأصوات للفوز بمقاعد في الكنيست. وقد استقال رئيس الوزراء إيهود أولمرت من منصبه في عام 2008 بعد أن رفض خوض انتخابات أولية في حزب كاديما. وعندما لم تتمكن رئيسة حزب كاديما ليفني من تشكيل حكومة، ظل أولمرت في منصبه كرئيس لحكومة تصريف أعمال إلى أن تم تشكيل حكومة عقب انتخابات شباط/ فبراير 2009 التي اعتبرت حرة ونزيهة. وفي آذار/ مارس 2009 أصبح بنيامين نتنياهو، بعد مفاوضات مطولة، رئيساً للوزراء في حكومة ائتلافية يتزعمها حزب الليكود.

يحظر القانون الأساسي ترشح أي حزب أو فرد ينكر وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي أو ينكر الطابع الديمقراطي للدولة، أو يحضر على العنصرية. وبخلاف ذلك، كانت الأحزاب السياسية تعمل من دون قيود أو تدخل خارجي. وفي كانون الثاني/ يناير 2009 ألغت المحكمة العليا قراراً اتخذه لجنة الانتخابات المركزية بمنع الحزبين السياسيين العربين الإسرائيليين الممثلين في الكنيست، القائمة العربية الموحدة- تعل وبلد، من المشاركة في انتخابات شباط/ فبراير 2009 على أساس أنهما لم يعترفا بالدولة وانهما دعوا إلى الصراع المسلح ضدها.

وبحلول نهاية العام، كان في الكنيست 23 امرأة و14 عضواً عربياً. وضمت الوزارة المؤلفة من 30 وزيراً امرأتين، إلا أنه لا يوجد بين الوزراء أي عربي؛ وتشغل ثلاثة نساء منصب نائب وزير. وكان في المحكمة العليا المكونة من 15 عضواً خمسة نساء، بمن فيهم رئيسة المحكمة. وكان هناك عربي واحد بالمحكمة العليا.

القسم الرابع: الفساد الرسمي وشفافية الحكومة

ينص القانون على فرض عقوبات جنائية بحق المسؤولين الذين يدانون بالفساد الحكومي، وقد طبقت الحكومة القانون بصورة فعالة. وقد وردت تقارير خلال العام بوجود فساد حكومي، رغم أن الإفلات من العقاب لم يكن مشكلة. وكانت وسائل الإعلام تنشر أنباء الفساد بصورة روتينية. وكانت الشرطة الوطنية ومراقب الدولة والمدعي العام والمحاسب العام مسؤولين رسمياً عن مكافحة فساد المسؤولين. وقد خضع كبار المسؤولين لقوانين شاملة تفرض الكشف عن ذممهم المالية.

وأقامت الحكومة خلال العام بعمليات تحقيق ومقاضاة لعدد من كبار الشخصيات السياسية لمزاعم تتعلق بسوء التصرف.

في 13 تموز/ يوليو أدانت إحدى المحاكم عضو الكنيست وزیر العدل السابق تساحي هنغي بتهمة الشهادة الزور في دعوى تتعلق بتعيينات سياسية. وحكم القضاة في تشرين الثاني/ نوفمبر بأن الشهادة الزور انطوت على "فساد خلقي"، مجردة إياه بذلك على التخلّي عن مقعده في الكنيست فوراً؛ كما فرضت عليه غرامة مقدارها 10,000 شيكل (2813 دولاراً).

وفي آيلول/ سبتمبر، عين وزير الدفاع أميناً للمظالم بقوات الدفاع الإسرائيلي للتحقيق في المزاعم بوجود فساد في إجراءات التعيينات في قوات الدفاع الإسرائيلي، وهو ما يعرف على نطاق واسع بقضية "وثيقة غالانت".

وفي 30 كانون الأول/ ديسمبر أدانت محكمة تل أبيب المركزية الرئيس السابق موشيه كاتساف بتهمة الاغتصاب وعرقلة سير العدالة، وبالاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي بثلاث موظفات في الحكومة في عام 2006.

وفي 24 أيار/ مايو، أوصت الشرطة بتوجيه اتهام رسمي إلى وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان بخيانة الأمانة بناء على أدلة تشير إلى أنه تلقى معلومات سرية بشأن تحقيق جاري ضده يتعلق بالفساد. ولم يكن المدعي العام قد قرر مع حلول نهاية العام ما إذا كان سيوجه اتهام رسمي من عدمه. وكانت الشرطة قد أوصت المدعي العام في آب/ أغسطس 2009 بتوجيه لائحة اتهام رسمية إلى ليبرمان بتهم الرشوة وغسل الأموال وعرقلة سير العدالة وغيرها من التهم. ولم يكن المدعي العام قد توصل إلى قرار مع حلول نهاية العام.

وفي 14 نيسان/ أبريل القت الشرطة القبض على عمدة القدس السابق أوري لبوليانسكي للاشتباه في أنه قبل رشاوى تبلغ قيمتها ثلاثة ملايين شيكل (844,000 دولار). وفي 23 آب/ أغسطس، أوصت الشرطة بتوجيه لائحة اتهام رسمية إليه وإلى قائمة من الأشخاص لتلقي الرشاوى والتوسط في الحصول على الرشاوى وخيانة الأمانة في مشروع هولي لاند المعماري السكني في القدس. وتضمنت القائمة اسماء رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت لتلقيه رشوة أثناء شغله منصب عمدة القدس؛ ورئيس مجلس إدارة بنك هبو عليم، داني دانكنر، لاتهامه بالرشوة ومخالفات ضريبية؛ والمدير السابق لمديرية أراضي إسرائيل يعقوب إفراتي لخيانة الأمانة والاحتيال؛ ونائب العمدة السابق يهوشوا بولاك للحصول على رشوة والاحتيال وخيانة الأمانة وغسل الأموال ومخالفات ضريبية؛ ورجل الأعمال هيليل تشيرني من أصحاب مشروع هولي لاند؛ ورئيسة مكتب أولمرت سابقاً شولا زاكن. ولم يكن المدعون العاومون قد قرروا لدى حلول نهاية العام ما إذا كانوا سيوجهون لوائح اتهام رسمية إلى أولئك الذين أوصت الشرطة بتوجيه التهم إليهم.

وفي آب/أغسطس 2009 قدم المدعي العام مناحم مزوز لائحة اتهام رسمية بحق رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت ورئيسة هيئة موظفيه السابقة، زاكن، تضمنت ثلاثة تهم تتعلق بخيانة الأمانة وتزوير وثائق الشركة والسلوك الاحتيالي. كما اتهم مزوز أولمرت كذلك بالتهرب من الضرائب، واتهם زاكن بالتنصت غير المشروع. وقد دفع كل من أولمرت وزاكن ببراءته من جميع التهم الموجهة إليه. وبحلول نهاية العام، كان التحقيق في التعيينات السياسية التي أجرتها أولمراً قد استكمل وتم إرسال رسائل إشعار إلى المشتبه بهم، إلا أنه لم يكن قد تم تحديد موعد للنظر في الدعوى. وتم توجيهه لائحة اتهامات رسمية إلى ستة أشخاص إضافيين بتهم مرتبطة بالأمر، وهم رئيس مصلحة الضرائب السابق جاكي ماتزا، وثلاثة مسؤولين في مصلحة الضرائب، وأثنين من رجال الأعمال.

لم تطبق الحكومة بفعالية قانون حرية الحصول على المعلومات الذي وضعته عام 1998. ولم تفصح الكثير من الهيئات الحكومية كثيرة عن أنظمتها الداخلية كما هو مطلوب، ولم تنشر هيئات أخرى تقارير سنوية. ووجد تقرير مراقب الدولة لسنة 2008 أن حوالي نصف السلطات الحكومية لم توفر للجمهور توجيهاتها أو إجراءاتها الإدارية الخاصة بطلب المعلومات أو الخدمات.

وفي 13 كانون الثاني/يناير ردت محكمة العدل العليا طعن جمعية أكري الذي تقدمت به في عام 2005 حول حرية الحصول على المعلومات وطلبت فيه أن يُفرض على الحكومة تمكين الشعب من الاطلاع في الوقت المناسب على أرشيف الوزارات غير السري. ولكن المحكمة فرضت على الحكومة تغطية النفقات القانونية التي تحملتها أكري، لأنها تبين للمحكمة أن الحكومة عدلت سياساتها في غضون ذلك استجابة للطعن. ونشرت الحكومة في آب/أغسطس الأنظمة الجديدة التي تحكم الأرشيف الجديدة فترة حجب مواد الأرشيف وضامنة توفر قدرة العامة على الاطلاع عليها.

القسم الخامس: موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

كان هناك العديد من جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية تمارس أعمالها من دون قيود حكومية، وتقوم بالتحقيق في قضايا تتعلق بحقوق الإنسان وتنشر نتائج التحقيقات. وتعتبر منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية مؤهلة لرفع التماسات إلى المحكمة العليا بشأن السياسات الحكومية ويمكنها استئناف الدعاوى الفردية أمام المحكمة العليا. وكان المسؤولون الحكوميون يتعاونون بدرجات متفاوتة ويدعون المنظمات غير الحكومية المحلية، بما فيها منظمات تتقدّم الحكومة مثل جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (أكري) ومساواة وعدالة وأطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل وغيرها، بشكل روتيني للمشاركة في جلسات الكنيست التي تناقش التشريعات المقترحة. وهناك وحدة في وزارة الخارجية حافظت على العلاقات مع منظمات غير حكومية دولية ومحليّة معينة. وقد ردت الحكومة علناً على انتقادات كانت تعتقد أنه لا أساس لها من الصحة.

كما قام مراقب الدولة أيضاً بدور أمين المظالم في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. ويقوم أمين المظالم بالتحقيق في الشكاوى المرفوعة ضد الكيانات القانونية الخاضعة لتدقيق مراقب الدولة، بما في ذلك الوزارات والسلطات المحلية والشركات والمؤسسات المملوكة للدولة والهيئات الحكومية وموظفي هذه الكيانات. ويحق لامين المظالم استخدام أي وسيلة تحقيق مناسبة ولديه القدرة على إصدار الأمر لأي شخص أو كيان بالمساعدة في التحقيق.

قامت وزارة الداخلية خلال العام، بناء على أمر صدر عام 2002، بمنع دخول أجانب منتسبين إلى بعض المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في مجال حقوق الإنسان وبعض منظمات التضامن مع الفلسطينيين (انظر الملحق). وقالت الحكومة إنه تم القيام بذلك على أساس كل حالة على حدة لا على أساس نشاطات أو برامج المنظمات غير الحكومية التي كان الأجانب منتسبين إليها.

وفي 22 أيلول/سبتمبر، أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تقرير بعثة تقصي الحقائق الذي اتهم قوات الأمن بإعدامها بشكل عشوائي سريع ستة من الركاب التسعة الذين قتلوا على متن سفن أسطول صغير نظمته منظمة تركية غير حكومية كان يهدف الوصول إلى قطاع غزة. وقد رفض مكتب رئيس الوزراء نتنياهو التقرير واصفاً إياه بأنه "محيز" و"محرف". وفي 12 تموز/يوليو خلص تحقيق قوات الدفاع الإسرائيلي في أحداث 31 أيار/مايو إلى أن استخدام النيران الحية كان مبرراً، رغم انتقاده لخلافات تنظيمية واستخباراتية جعلت القوات غير مهيأة لمستوى العنف الذي ارتكبه بعض ركاب سفن الأسطول. وخلصت لجنة تركل، التي عينتها الحكومة في 14 حزيران/يونيو كلجنة تحقيق مستقلة بمشاركة مراقبي دوليين، إلى أن الحصار البحري قانوني وتم بشكل متواافق مع القانون الدولي؛ ووجدت أنه لم يكن هناك أي استخدام مفرط للقوة.

وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، انتقد صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة الحكومة لعدم وجود استراتيجية شاملة لحماية حقوق الأطفال ولاستثنائها الضفة الغربية وقطاع غزة من تطبيق اتفاقية حقوق الطفل الدولية.

وقد أدخلت الحكومة عدة تغييرات على سياساتها استجابة لانتقادات وجهتها منظمات غير حكومية ومنظمات دولية، بما في ذلك تقرير غولdston الصادر عن للامم المتحدة، بشأن حماية حقوق الإنسان خلال غزو قطاع غزة في عملية الرصاص المصبوب في 2008-2009. وفي أعقاب تحقيقات أجرتها قوات الدفاع الإسرائيلي تضمنت التغييرات قيوداً جديدة على استخدام الفوسفور الأبيض في المناطق الحضرية؛ واستحداث تعين ضباط مساعدة السكان ضمن صفوف الأولوية والكتائب المقاتلة للتركيز على تقليص إصابات ومعاناة المدنيين إلى أقصى حد ممكن؛ وإجراءات جديدة مكتوبة يعتمدها المخططون لتأمين الملاذ الآمنة للمدنيين، وطرق الإجلاء، والعلاج الطبي، وقدرة وصول المساعدات الإنسانية؛ وسياسات جديدة مكتوبة تحكم تدمير الممتلكات الخاصة والبنية التحتية المدنية.

واستحدثت الحكومة خلال العام عدة برامج لحفز التنمية الاقتصادية في المدن العربية وتشجيع توظيف مزيد من أبناء الأقليات. وفي 21 آذار/مارس، خصصت الحكومة 778 مليون شيكل (219 مليون دولار) للتنمية الاقتصادية في 13 مدينة عربية لرفع نسبة العمالة وتحسين المواصلات وتشجيع بناء المساكن وتحسين الأمن وتطبيق لقانون.

القسم السادس: التمييز وإساءة المعاملة المجتمعية والاتجار بالأشخاص

يحظر القانون التمييز على أساس العرق أو النوع أو الحالة الاجتماعية أو المعتقدات السياسية أو الإعاقة أو السن، وقد أنفقت الحكومة هذا الحظر بشكل فعال.

المرأة

يعتبر الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي، جنحة عقابها السجن 16 سنة. ويضاعف القانون العقوبة إذا اعدت الجاني جنسياً على قرينة له أو اغتصبها. وأفادت الحكومة بأنه تم حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر رفع 727 دعوى نتيجة شكاوى بوقوع اغتصاب. وطبقت الحكومة القوانين المتعلقة بالاغتصاب بشكل فعال خلال العام.

في 30 كانون الأول/ديسمبر، أدانت محكمة تل أبيب المركزية الرئيس السابق موشيه كاتساف بتهمتي اغتصاب (أنظر القسم 4).

وأفادت المنظمات غير الحكومية المساندة لضحايا الاعتداءات الجنسية بازدياد طلبات المساعدة بنسبة 13 بالمائة خلال النصف الأول من العام مقارنة بما كانت عليه في نفس الفترة من عام 2009. وأفادت تقارير بأن المنظمات غير الحكومية تلقت 4250 طلب للمساعدة. وقال أكثر من 40 بالمائة من طالبات المساعدة إنهن كن ضحايا اغتصاب أو محاولة اغتصاب، بينما قال الثلثان منهن أنه تم الاعتداء عليهن جنسياً قبل بلوغهن الثامنة عشرة من العمر. وفي حين يحظر القانون استخدام العنف ضد النساء، ظل العنف الأسري ضد النساء مشكلة. وقد قدمت النساء حتى شهر أيلول/سبتمبر ما يبلغ 11,123 شكوى من العنف الأسري لدى الشرطة، كان التحقيق لا يزال جارياً في 2688 منها لدى انتهاء العام، في حين تمت إحالة 4364 منها إلى مكتب المدعي العام، ونظرت المحاكم في 340، وتم إغلاق 3741 منها.

وقد أدارت وزارة الشؤون الاجتماعية ملأاً للنساء الالاتي يتعرضن للضرب وقامت بتشغيل خط ساخن للابلاغ عن حالات إساءة المعاملة. وقامت الشرطة بتشغيل مركز اتصالات هاتفيه لإبلاغ الصحابيات عن التطورات في قضاياهن. وقدمت المنظمات النسائية الإرشاد والتدخل عند الأزمات والمساعدة القانونية والملاجئ.

ورفعت منظمة كایان غير الحكومية المدافعة عن حقوق المرأة ومنظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان-إسرائيل عريضة التماساً إلى المحكمة العليا تطلبان فيها أن يُفرض على وزارة الصحة تقديم الرعاية الصحية للنساء اللاتي يتعرضن للضرب ويعشن في الملاجئ وللنساء اللاتي يفتقرن إلى وضع قانوني في البلد. وكانت القضية لا تزال قيد النظر لدى انتهاء العام.

ووُقعت عدة حوادث قتل لغسل العار أو "جرائم شرف" بين السكان الإسرائييين-العرب. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، أُلقت الشرطة القبض على رمضان خالد مصراطي للاشتباه بصلوّعه في جريمة قتل لغسل العار في اللد. وزعم أن الضحايا كانوا رجلين وامرأتين يعتقد أنهم أقاموا علاقات عاطفية بينهم اعتبرتها عائلاتهما غير لائقة.

وفي حين أن التحرش الجنسي غير مشروع إلا أنه ما زال واسع الانتشار. ويفرض القانون تعريف من يشتبه في كونهم ضحايا تحرش جنسي بحقهم في الحصول على المساعدة. وتتوقف العقوبات المفروضة على مرتكبي التحرش الجنسي على مدى خطورة فعلتهم وما إذا انطوى الأمر على الابتزاز، وهي تتراوح ما بين السجن مدة سنتين والسجن تسع سنوات.

وجاء في دراسة مسحية أجرتها وزارة الصناعة ونشرت في حزيران/يونيو، أن 53 إلى 40 بالمائة من النساء قلن إنهن تعرضن للتحرش الجنسي في مكان العمل، وأن ثلث هاتيك النساء تعرضن للتحرش خلال

الاثني عشر شهراً السابقة. وقال 69 بالمائة من النساء اللاتي ذكرن تعرضهن للتحرش إنهن تلقين "عروضًا" في حين قال 47 بالمائة إن التحرش كان عبارة عن تعليقات ذات طابع جنسي، وقال 22 بالمائة إنهن تعرضن لانتهاك جسدي، و10 بالمائة إنهن تعرضن للتحقيق والإهانة، وقال 7,7 بالمائة إنهن تعرضن للابتزاز والتهديد.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر بدأ قسم التحقيق مع رجال الشرطة تحقيقاً في مزاعم قدمتها موظفة في وزارة الأمن العام واتهمت فيها قائد الشرطة أوري بارليف بالتحرش بها جنسياً. وكانت القضية لا تزال مستمرة مع حلول نهاية العام.

وواصلت "دوريات الاحتشام" مضائق النساء في أحياط الحريديم الأرثوذكس المتزمتين دينياً. وأفاد مقال نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت في 3 آذار/مارس بأن الشرطة قبضت على رجلين من الحريديم عند حائط المبكى (الحائط الغربي) للاشتباه بأنهما ألقيا بعض الكراسي على مجموعة من المصليات من أعضاء منظمة نساء الحائط التي تستهدفها الجماعات المتدينة أحياناً لممارستها شعائر دينها في الأماكن المقدسة.

وفي آذار/مارس 2009 حكمت محكمة القدس المركزية على إلهانان بوز غلو بالسجن أربع سنوات وفرضت عليه دفع 10,000 شيكل (2813 دولاراً) كتعويض لامرأة طلت زوجها وتخلت عن طريقة حياتها المتدينة. وكان بوز غلو وأربعة أشخاص آخرين قد قاموا بضرب المرأة في منزلها وهددوها بالقتل ما لم تخرج من المنزل.

وكان يحق للأزواج والأفراد أن يقرروا عدد الأطفال الذي يريدونه والفرق في الأعمار بينهم وتوقيت إنجابهم، وتتوفر لهم المعلومات وسبل القيام بذلك دون تمييز ضدهم. فقد توفرت على نطاق واسع المعلومات الخاصة بوسائل منع الحمل وجود أشخاص مهرة أثناء عملية الوضع ولتقديم العناية بعد الولادة، رغم أنه كان يتطلب على النساء من مجتمعات الحريديم السعي في الكثير من الأحيان إلى الحصول على موافقة حاخام لاستخدام وسائل منع الحمل. ووفقاً لبيانات من صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2008، كان معدل وفيات الأمهات سبع وفيات من بين كل 100,000 عملية ولادة. وقد أتيح للنساء والرجال قدرة متساوية على الحصول على خدمات تشخيص الأمراض المنقولة جنسياً وعلاجها.

وقد تمنع الرجال والنساء بنفس الحقوق في المحاكم المدنية، ولكن المحاكم الدينية قيدت حقوق النساء اليهوديات والمسلمات. ورغم أنه يجوز للمرأة اليهودية أن تبدأ إجراءات الطلاق من زوجها، فلا بد من موافقة زوجها على الطلاق كي يكون نهائياً. ونظراً لأن بعض الرجال يختفون أو يرفضون منح الطلاق، فهناك الآلاف من النساء اللاتي يعرفن بالـ "آغونوت" (النساء المقيدات) اللاتي قد لا يستطيعن الزواج مجدداً أو أنجاب أطفال شرعيين. ويمكن للمحاكم الحاخامية، وقد فعلت ذلك أحياناً، فرض عقوبات على الزوج الذي يرفض تطليق زوجته ولكنها لم تمنح الزوجة الطلاق بدون موافقته.

ويمكن للمرأة المسلمة أن تلتزم من المحكمة الشرعية منحها الطلاق، وأن تحصل عليه، دون موافقة زوجها في أحوال معينة، وقد ينص عقد القرآن على ظروف أخرى يمكنها فيها الحصول على الطلاق بدون موافقة زوجها. ويمكن للرجل المسلم تطليق زوجته بدون موافقتها وبدون الرجوع إلى المحكمة.

ويمكن للمرأة المسيحية أن تسعى للحصول على انفصال أو طلاق رسمي من المحاكم الكنسية، حسب الطائفة التي تنتهي إليها. وقد وجهت منظمة حقوق المرأة "كاييان" انتقادات خلال العام للمحكمة الكنسية الأسقافية في

الناصرة، التي لا تخضع لولاية وزارة العدل، لافتقارها إلى الشفافية، والتأخير غير الضروري، ورفض أحد القضاة البت في قضية تتعلق بالنفقة.

وفي 28 أيلول/سبتمبر، حظرت المحكمة العليا الفصل بين الجنسين في الأماكن العامة في حي ميا شيريم الحريدي في القدس، استجابةً للتماس قدمته منظمات غير حكومية وعضو في الكنيست، يطلب من المحكمة منع فرض الفصل بين الجنسين بعد أن أقدم رجال متزمتون على التهجم على نساء لفظياً وجسدياً لسيرهن في طريق خُصص للرجال فقط. وقد احتجت عشرات النساء في 29 أيلول/سبتمبر للمطالبة بتطبيق فوري لقرار المحكمة.

ووفقًا للموقع الإلكتروني لدائرة مناهضة الاندماج التابعة لمنظمة ياد لاحيم فإن الدائرة تتلقى حوالي ألف اتصال سنويًا تكشف هوية يهوديات يقمن علاقات مع عمل أجنب أو رجل عرب. وقد عالجت ياد لاحيم بعض الحالات من خلال ما وصفته بأنه "شن عمليات إنقاذ شبيهة بالعمليات العسكرية من القرى العربية المعادية ووضع النساء في منازل "آمنة" في أنحاء البلد المختلفة، حيث يمكنهن بدء حياة جديدة". وفي حين أن عملية "إنقاذ" أوشرت أولًا هنا وأولادها الأربع من قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر 2009، التي قبل إنها تمت بتنسيق مع قوات الجيش الدفاع وزير الداخلية إيلي يشاي، حظيت باستحسان شعبي واسع النطاق، قال منتقدو مثل عمليات "الإنقاذ" هذه إنها تتجاهل أحياناً مشيئة النساء اللاتي يتم "إنقاذهن".

ورغم أن القانون يحظر التمييز على أساس الجنس في الوظائف والأجور ويケفل الحق في إقامة دعاوى جماعية، استمرت الشكاوى من وجود تفاوت لا يستهان به بين أجور النساء وأجور الرجال.

وقد وصف مقال نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت في أيار/مايو 2009 قانوناً جديداً لدى شبكة شاس مایان توراه التعليمية الأرثوذكسية المتشددة يحظر على الإناث العاملات العمل بدون غطاء للرأس يخفي شعرهن تماماً. وقد أعربت الكثير من النساء الحريديم عن عدم موافقهن على القانون الجديد الذي يحظر أيضًا استخدام الشعر المستعار (الباروكة) كغطاء للرأس.

وقد وضعت الحكومة عدداً من البرامج لتحسين وضع المرأة في مكان العمل وفي المجتمع. ووافق القسم المسؤول عن تحسين وضع المرأة في مكتب رئيس الوزراء على 289 منحة دراسية للتعليم العالي لطلابات درزيات وبدويات وشركسيات في الشمال. ونظم القسم دورات تدريب مهنية في أماكن عربية ودرزية وشركسية.

الأطفال

تُسند الجنسية من الولادة داخل أو خارج البلد لأب أو أم إسرائيلي/إسرائيلية على الأقل.

وضع مجلس الوزراء في 1 آب/أغسطس توجيهات تأمر بجواز بقاء أولاد العمال الأجانب في البلد مع والديهم فقط في حال استيفائهم المعايير الخمسة التالية: درس الطفل في العام السابق في نظام المدارس الحكومية؛ تم تسجيل الطفل في مدرسة للعام الحالي في الصف الأول أو أعلى؛ عاش الطفل لخمس سنوات متتالية على الأقل في البلد؛ دخل والدا الطفل البلد بتأشيرة دخول قانونية؛ يتكلّم الطفل اللغة العبرية. ووفقاً للإحصاءات الحكومية التي تم نشرها في آب/أغسطس، كان يقيم في البلد خلال العام 20,000 طفل من أولاد العمال الأجانب بصورة غير مشروعة، 6000 منهم دون سن الخامسة. وقد هددت وزارة الداخلية

بترحيل مئات من الأطفال الذين لا يستوفون المعايير الموضوعة، وبدأت بعض عمليات الترحيل خلال العام. وضمنت الحكومة ترحيل أحد الوالدين على الأقل مع الطفل.

التعليم الإلزامي حتى نهاية الصف التاسع. وقد قامت الحكومة بإدارة نظم منفصلة للمدارس للأطفال الذين يتحدثون اللغة العربية، وللأطفال الذين يتحدثون العربية، ولليهود الأرثوذكس. وواصلت الأحزاب السياسية لليهود الأرثوذكس المتزمتين (الحرديم) معارضة قيام الحكومة بتنظيم أنظمة المدارس الخاصة بهم التي تمولها الحكومة. وسار الحرديم في مظاهرات ضخمة في القدس طوال العام في أعقاب قرار المحكمة العليا في آب/أغسطس 2009 الذي حظر التمييز بين الطالبات الأشكنازيات والسفارديم في مدرسة دينية للبنات في مستوطنة عمانوئيل.

وجاء في تقرير المجلس الوطني للطفل أن المستشفيات والمستوصفات حددت في عام 2009 وجود 2907 طفل تعرضوا للعنف داخل الأسرة والاعتداء الجنسي مقارنة بـ 1989 طفلًا في عام 2000، أي بزيادة قدرها 46 بالمائة.

وقد تلقى المجلس أكثر من 10,00 شكوى خلال العام تتعلق بقضايا اعتداءات بدنية وجنسية على الأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وبخدمات تعليمية وصحية وخدمات رعاية اجتماعية سيئة.

ووفقاً لوزارة الشؤون الاجتماعية، فقد كان هناك الكثير من قضايا الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تعرضوا للاعتداء الجنسي والتي كانت تنتظر التحقيق فيها خلال العام.

البلد طرف في اتفاقية لاهاي لعام 1980 المتعلقة بالجانب المدني للاختطاف الدولي للأطفال. ويمكن الحصول على معلومات حول اختطاف الوالدين للأطفال عبر الحدود من خلال الرجوع إلى تقرير وزارة الخارجية السنوي حول الإمتثال على العنوان التالي:

http://travel.state.gov/abduction/resources/congressreport/congressreport_4308.htm
1.

الاتجار في الأشخاص

للحصول على معلومات عن الاتجار في الأشخاص، يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص وذلك على العنوان التالي: <http://www.state.gov/g/tip/>.

الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التوظيف أو التعليم أو الحصول على الرعاية الصحية أو في تقديم الخدمات الحكومية الأخرى. وتأمر القوانين بتمكينهم من الوصول إلى المباني وسبل المواصلات واستخدامها، علاوة على تكييف الخدمات وأماكن العمل بحيث تلبي احتياجاتهم. وقد طبقت الحكومة القوانين بنجاح محدود ولكنها لم تقم بصياغة لوائح تنظيمية محددة. واستمر التمييز المجتمعي ضد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم تمكّنهم من الحصول على الوظائف والمساكن. وتتوفر القوات التلفزيونية حواراً مطبوعاً على الشاشة أو ترجمة بلغة الإشارة، وتهيئ المحاكم الظروف لشهادات

الأشخاص المعوقين ذهنياً أو المصابين بأمراض عقلية. ويفرض القانون تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من استخدام وسائل النقل العامة في داخل المدن ولكنه لا يفرض ذلك بالنسبة لاستخدام حافلات الركاب بين المدن؛ وحتى شهر أيلول/سبتمبر 2009 كان حوالي 40 بالمائة من الحافلات لا يزال مفقراً إلى التجهيزات التي تمكن الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة من استخدامها. وكان لدى معظم محطات القطارات التجهيزات التي تمكن الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة من استخدامها.

ووفقاً للأبحاث نشرها معهد مايرز-جي دي سي- بروكدايل، فإن هناك عدد يقدر ما بين 120,000 و160,000 شخص يعانون من أمراض عقلية خطيرة، ويحصل عدد قليل جداً منهم على خدمات تأهيلية.

هناك وزارات ووكالات مختلفة مسؤولة عن شؤون الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وتعتبر لجنة الحقوق المتساوية لذوي الاحتياجات الخاصة في وزارة الداخلية الجهة المسؤولة عن حماية حقوقهم. وهي تتلقى أسئلة المواطنين، وتتوفر المشورة القانونية، وتمثل الزبائن، وتقوم بالتنقيف وبنشرجع أفضل الممارسات. وقد اتخذت اللجنة إجراءات قانونية في مجالات القدرة على الوصول والتوظيف، وأصدرت لوائح تنظيمية لضمان قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة على الحصول على الخدمات والوصول إلى الأماكن العامة. ولكن منظمة بيزشوت، وهي منظمة غير حكومية محلية تدافع عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، قالت إن التحسن كان بطيناً. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت اللجنة تقريراً جاء فيه أنه من بين المليون ونصف المليون مواطن الذين يعتبرون أنفسهم ذوي احتياجات خاصة، ظل 43 بالمائة من ذوي الإعاقات الشديدة و29 بالمائة من ذوي الإعاقات المتوسطة بدون طعام في فترة ما خلال العام، في حين أنه لم يكن بإمكان أكثر من ثلث ذوي الإعاقات الشديدة و23 بالمائة من ذوي الإعاقات المتوسطة تحمل ثمن العقاقير الضرورية خلال فترة واحدة على الأقل في العام. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للتقرير فإنه لم يكن بمقدور 60 بالمائة من ذوي الإعاقات الشديدة وحوالي نصف ذوي الإعاقات المتوسطة تحمل كلفة التدفئة، وأنه تم قطع خط الهاتف عن 41 بالمائة منهم خلال الفترة التي غطتها التقارير.

وقد تلقت بيزشوت على الخط الساخن المخصص لتلقي استفسارات المواطنين 2400 اتصال من أشخاص ادعوا أنه تم انتهاك حقوقهم لكونهم من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتركزت الشكاوى الرئيسية حول التأمين الصحي الوطني والتعليم والسكن ودخول المستشفيات والمساعدة القانونية.

وقد بدأت وزارة التربية والتعليم، استجابة للالتماس الذي تقدمت به إلى المحكمة العليا منظمات غير حكومية من بينها بيزشوت، برنامجاً تجريبياً في إحدى المدن لتقديم ميزانية تعليم شخصية لكل طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد وافقت بيزشوت الزعم طوال العام بأن نظام التعليم لم يوفر دعماً كافياً للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويدرس قسم دمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل التابع لوزارة الصناعة ويشجع توظيف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي آب/أغسطس 2009 بدأ سريان مفعول تعديل أدخل على قانون التأمين الوطني يتيح لذوي الاحتياجات الخاصة الذين يحصلون على معاش لإعاقة كسب المزيد من الدخل من خلال السماح لهم بالجمع بين الدخل والمعاش، بدل من أن يتطلب فقدان المعاش بالكامل.

وتحمي وزارة الشؤون الاجتماعية والخدمات الاجتماعية فرص عمل خاصة خارج المنزل ومحمية لذوي الاحتياجات الخاصة المصابين بإعاقات معرفية أو جسدية وبإعاقات في مجال التواصل مع الآخرين. كما

تقوم الوزارة بتناول التحقيقات الجنائية التي تتضمن أشخاص يعانون من اعاقات معينة، إما كضحايا أو كمرتكبي جرائم، في حال طلب الشرطة مساعدتها.

ويقدم جهاز التأمين الوطني الإعانات المالية والمعاشات، بينما تقدم وزارة الصحة خدمات الصحة العقلية وإعادة التأهيل، وتقدم وزارة التربية والتعليم خدمات التعليم الخاص. ولكن منظمة بيزشوت واصلت انتقاد الأفتقار إلى خدمات تقدم فعلياً للتلاميذ الذين تم دمجهم في المدارس العادية، مما حد فعلياً من اندماجهم في بيئة الصحف العادلة.

وقد وصف تقرير صحفي نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت في 25 تموز/يوليو برنامجاً جديداً تقدمه قوات الدفاع الإسرائيلي للسماح للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة بإنها تدريبهم العسكري الأساسي؛ وقد تخرج 19 شخصاً في دوره استهلالية جرت في تموز/يوليو.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

واجه المواطنون الإسرائيليون من أصل عربي والفلسطينيون من سكان الضفة الغربية والقدس الشرقية الذين يعيشون في البلد تمييزاً ضد هم في الحياة الخاصة وال العامة. كما بقي التوتر بين العرب واليهود مرتفعاً في المناطق التي يتدخل فيها المجتمعان، مثل القدس والجليل والنقب، وفي بعض المدن التي تضم أحياء منفصلة تاريخياً لليهود والعرب.

في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، وفقاً لتقارير الشرطة وأقوال الصحيفة، قام ثمانية مراهقين بضرب سائح تشيلي ضرباً مبرحاً في منطقة القدس التجارية لاعتقادهم خطأ أنه عربي. وقد اعتقلت الشرطة المشتبه بهم بتهمة القيام بهجوم تسبب في أذى جسيمي خطير.

وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، ألقت الشرطة القبض على مجموعة من تسعه مراهقين يهود يشتبه في أنهم قاموا بمجموعة من الهجمات العنيفة ضد شبان عرب في القدس خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وزعم أن المجموعة بدأت بضرب ضحيتها في احدى هذه الحوادث، ثم طلبت منه إبراز بطاقة هويته لمعرفة ما إذا كان عربياً، ثم واصلت ضربه بعد أن تبين من البطاقة أنه عربي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر أبلغ طلبة عرب في صفد عن تعرضهم لمضايقات من جهات مجهرة بينها اتصالات هاتفية تهدد بإشعال النار في شققهم السكنية كما تم رش دهان على إحدى سياراتهم كتبت به عباره "أخرجوا يا عرب". كما ادعى الطلبة أيضاً أن حاخاماً في البلدة طلب منهم مغادرتها والعودة إلى بلد عربي لأن "صفد ينبغي أن تكون يهودية".

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر وقع عشرات الحاخامات رسالة تحت اليهود أصحاب الشقق على عدم تأجير ممتلكاتهم لعرب، مدعين أن تأجيرهم من شأنه أن يخفض قيمة منازلهم والمنازل الأخرى في الحي أيضاً. كما حث الحاخامات أيضاً جيران أي شخص يؤجر أو يبيع أملاكاً لعرب على تحذيره من ذلك وعلى إبلاغ عموم المواطنين بالأمر. وحثت رسالة تالية وقعتها زوجات 30 حاخاماً النساء اليهوديات على عدم العمل مع [رجال] غير يهود وعدم الخروج معهم في مواعيد وعدم العمل معهم في الخدمة المجتمعية. وقد أعرب العديد من المسؤولين الحكوميين وسلطات حاخامية رفيعة عن أن الرسائلتين كانتا تشجعن العنصرية لدى السكان اليهود.

وبحلول نهاية العام، كانت محكمة يعقوب (جاك) تايتل ما زالت مستمرة. وتايتل هو مستوطن يهودي في الضفة الغربية وجهت إليه لائحة اتهامات رسمية في 2009 بارتكاب جرائم بينها قتل الراوي الفلسطيني عيسى جبرين قرب مدينة الخليل وقتل السائق سمير أكرم بلبيسي، وهو سائق تاكسي عربي، في القدس في عام 1997، بالإضافة إلى القيام في عام 2008 بقتل البروفسور زئيف ستيرنهيل وعامي أورتيز وهو ابن أحد اليهود اليسوعيين يبلغ الخامسة عشرة من العمر بالقابض. وكانت محكمة القدس المركزية قد حكمت في 30 آب/أغسطس بأنه آهل للمثول أمام المحكمة.

وفي 6 كانون الثاني/يناير، أدانت محكمة تل أبيب المركزية إيلياهو أهاروني بتهمة التأمر لإحراق أملاك عمدًا بهدف عنصري ولقيمه بصنع وحمل قنابل محرقة بصورة غير مشروعة. وكانت الشرطة قد ألقت القبض عليه في عام 2008 مع خمسة شبان يهود آخرين في تل أبيب بزعم قيامهم بإلقاء قنابل محرقة على ثلاثة شقق عربية في حي يهودي. ولم يتم توجيه تهم رسمية إلى الخمسة الآخرين لعدم توفر الأدلة.

كما واجه السكان العرب وغيرهم من الأقليات في البلد تمييزاً رسمياً وتمييزاً مجتمعياً ضدتهم في عدد من المجالات، بما في ذلك التوظيف والتعليم والملك والت الجنس.

ويغطي القانون المواطنين العرب، باستثناء أعضاء الديانة الدرزية، من الخدمة العسكرية الإلزامية وإن كان البعض منهم يتطلع للخدمة العسكرية. ويتمتع المواطنون الذين لا يؤدون الخدمة العسكرية بقدر أقل من المزايا الاجتماعية والاقتصادية. وكان المواطنون العرب غير مؤهلين بشكل عام للعمل في شركات لديها عقود عسكرية أو في المجالات المرتبطة بالأمن، ما لم يكونوا قد أدوا الخدمة العسكرية. وقد قامت الحكومة بإدارة برنامج خدمة وطنية مدنية للمواطنين الذين لا يتم تجنيدهم للخدمة العسكرية، مانحة بذلك المواطنين العرب واليهود الحرديم والنساء اليهوديات الأرثوذكسيات وغيرهم فرصه الخدمة العامة في مجتمعاتهم المحلية فيصبحون بذلك مؤهلين للحصول على نفس الميزات الممنوحة للعسكريين القدماء. وكان هناك 1256 مواطناً عربياً من بين 12,000 شخص تطوعوا في السنة الدراسية 2009-2010، وقد خدم نصف أولئك العرب في حقل التعليم و22 بالمائة منهم في الحقل الصحي و16 بالمائة في مجال الرعاية الاجتماعية في حين تطوع الباقون في أعمال في المجالين القانوني والبيئي وفي مجال الحيلولة دون وقوع حوادث الطرق. وكان 90 بالمائة من المتظوعين العرب من النساء.

ينص القانون على أن يكون للأقليات "تمثيل ملائم" في الخدمة المدنية وفي مجالس إدارة الشركات التي تملكها الدولة، ولكن تمثيل المواطنين العرب في معظم مجالات التوظيف كان أقل من نسبتهم بين السكان، بما في ذلك في الوظائف الحكومية. ووفقاً لبيانات حتى حزيران/يونيو نشرتها لجنة مراجعة التعيينات، التي تعمل على تأمين التمثيل الملائم، فإن 39 هيئة حكومية من أصل 98 استوفت المطلوب، وأن 18 هيئة أخرى كانت معفاة من استيفائه. وكان 1 بالمائة من موظفي الشركات الحكومية من العرب أو الدروز أو الشركس؛ وقد شكلت هذه المجموعات حوالي 20 بالمائة من مجمل عدد السكان. وقد أدى اعتماد برنامج تمييز إيجابي لتشجيع توظيف العرب والدروز والشركس في الخدمة المدنية إلى زيادة طفيفة في مستوى تمثيلهم في كل عام. ووفقاً للحكومة، فإن 6,97 بالمائة من موظفي الحكومة كانوا من العرب والدروز والشركس في عام 2009، مقارنة بنسبة 6,17 بالمائة في عام 2007.

ولم ترق الأموال المخصصة لتعليم أبناء المواطنين العرب إلى مستوى ما خصص لأولاد اليهود في نظام المدارس الحكومي. وفي كانون الثاني/يناير، قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن الإنفاق الحكومي

على الأطفال في المناطق العربية كان أقل بمقدار الثلث على الأقل من الإنفاق على الأولاد في البلديات اليهودية. وكان معدل عدد التلاميذ اليهود في كل غرفة صف 25 تلميذاً في حين كان معدل عدد التلاميذ العرب 29 تلميذاً.

وفقاً لمنظمة المجلس البيداغوجي لتعليم العرب غير الحكومية، فإن التفاوت في التعليم بين الطلبة اليهود والعرب يحد من تمكن الطلبة العرب من الإلتحاق بالتعليم العالي. ووفقاً للمنظمة غير الحكومية، "دراسات"، فإن العرب الإسرائيليّين يشكّلون 10,6 بالمائة فقط من مجمل عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات وأقل من 1 بالمائة من مجمل عدد الأساتذة المثبتين في مناصبهم. فقد كان هناك 38 أستاذًا جامعيًا عربيًا مثبتًا (34 رجلاً و4 نساء) من أصل 4012 أستاذًا جامعيًا مثبتًا.

حوالي 93 بالمائة من الأراضي كانت أملاكاً عامة، ومن بين ذلك نحو 12,5 بالمائة يملكون الصندوق القومي اليهودي، وهو منظمة غير حكومية، تحظر انتظامتها بيع أو تأجير الأرض لغير اليهود. وووفقاً لحكم صدر في عام 2005 عن المدعى العام، فإن الحكومة لا تستطيع التمييز ضد المواطنين العرب الإسرائيليّين في تسويق وتخصيص الأراضي التي تديرها، بما في ذلك أراضي الصندوق القومي اليهودي. وكإجراء مؤقت، وافقت الحكومة على تعويض الصندوق القومي اليهودي عن أي أراض يتم تأجيرها للعرب وذلك عن طريق نقل مساحة مساوية من مديرية أراضي إسرائيل إلى الصندوق القومي اليهودي. وكانت التماسات قانونية ضد سياسة الصندوق القومي اليهودي لتأجير الأراضي العمومية للיהודים فقط لا تزال قائمة لم يبيت فيها لدى حلول نهاية العام. وواصلت المنظمة غير الحكومية صندوق أراضي إسرائيل برنامجها الخاص بشراء الأراضي العربية في جميع أنحاء البلد وتتسويقها لمشترين يهود، بما في ذلك يهود الشتات [أي الذين يعيشون خارج البلد] مدعية أن جميع الأراضي هي لشعب اليهودي ووصف شراء غير اليهود للأرض يملكونها يهود بأنه "خطر".

وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر رفضت المحكمة العليا التماساً قدمه سكان عرب في يافا قالوا فيه إن مديرية أراضي إسرائيل أجرت بشكل غير قانوني أراض عامة لمنظمة سوق سوق شفّافاً جديدة تقام عليها للمواطنين اليهود فقط دون غيرهم. وقالت المحكمة إن مديرية أراضي إسرائيل ملزمة بمنع وقوع التمييز، ولكنها رفضت الالتماس لأنّه كان قد تم بيع حقوق الأراضي.

ويعتبر تشيد المباني الجديدة غير مشروع في المدن التي لا تملك "خطة مفصلة مخولة" للتطوير، التي يعتبر وضعها من مسؤوليات السلطات المحلية القانونية. وأفادت الحكومة أنه بحلول نهاية العام كان لدى 41 تجمعاً من أصل 128 تجمعاً سكانياً عربياً في البلد خططاً موافقاً عليها تماماً، وكان هناك 28 خطة بإنتظار موافقة لجان الأحياء أو لجان التخطيط الوطني، وكانت هناك 35 خطة مفصلة أصبحت في المرحلة الأخيرة من عملية موافقة السلطات المحلية عليها، وبدأت تسع تجمعات سكانية في وضع خططها المفصلة و15 تجمعاً سكانياً كان ما زال يعمل على وضع الخطط. ولكن المنظمات المدافعة عن العرب وواصلت الاعتراض على هدم المباني غير المشروعية في القطاع العربي بزعم أن الحكومة قيدت تراخيص البناء بشكل غير منصف وأعادت تخصيص المساحات الشاغرة لتنشئي العرب من عملية توسيع المناطق المبنية. وكانت جميع المباني في "القرى" البدوية غير المعترف بها والتي يبلغ عددها 46 قرية على مستوى البلد والتي تم بناؤها بشكل عشوائي على أراضي مملوكة للدولة في النجف غير مشروع نظراً لعدم وجود أي سلطات محلية تضع خطة تفصيلية مخولة. وكان يعيش في هذه القرى غير المعترف بها حوالي 60,000 بدوي، في حين كان أكثر من 120,000 بدوي آخر يقطنون في مراكز حضرية وشبه حضرية تم تخطيطها وبناؤها بشكل قانوني.

وفي 27 تموز/يوليو، هدمت الشرطة 45 بيتاً في "قرية" العرقيب البدوية غير المعترف بها، كانت قد شيدت بصورة غير مشروعة على أرض مملوكة للدولة، بعد إصدار أوامر متعددة بإخلائها وبعد صدور قرار من المحكمة العليا بذلك في عام 2007. وقد ظلت الدولة تؤجر المنطقة طوال عقود للبدو لرعايتها، ولكن عشيرة الطوري انتقلت في عام 1998 من مدينة راحات إليها وحاولت الاستيطان في الأرض التي أدعت أنه تمت مصادرتها ظلماً من العشيرة في عام 1951. ورغم إجراءات قانونية استمرت 12 عاماً في المحاكم وأسفرت عن أوامر قضائية متكررة، بينها إنذار بالإخلاء وجه عام 2003 للتسعة أشخاص الذين اعتبروا آنذاك موجودين في العرقيب بطريقة غير مشروعة، استمرت العشيرة البدوية في العودة إلى المكان. وقد انتقدت الكثير من المجموعات المدافعة عن حقوق البدو عملية الهمم واعتبرتها تهديداً لمصادر أملك يضر البدو على أنها كانت ملكهم قبل عام 1951، وإن كانوا لم يتمكنوا من إثبات ملكيتهم للأرض في الفترة السابقة لذلك التاريخ أمام المحكمة. وبحلول نهاية العام، كانت الشرطة قد قامت ثمانين مرات بهدم المبني التي كان البدو يعيشون بناءها في كل مرة.

يحظر القانون لم شمل العائلات إذا كان أحد الزوجين مواطناً غير يهودي من إيران أو العراق أو سوريا أو لبنان. ويمكن للأزواج الذين بلغوا الخامسة والثلاثين من العمر فما فوق والزوجات اللاتي بلغن الخامسة والعشرين من العمر فما فوق التقدم بطلب تصريح مؤقت للزيارة إلا أنه لا يجوز لهم الحصول على إقامة على أساس الزواج ولا يتتوفر لديهم سبيل للحصول على الجنسية. وكانت الحكومة قد سنت القانون أصلاً في أعقاب 23 هجوماً إرهابياً قام بها مفجرين انتحاريون من الأراضي المحتلة تمكناً من الحصول على بطاقات هوية إسرائيلية على أساس لم شمل العائلة. وواصلت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية والمنظمات الدولية انتقادها خلال العام لهذا الحظر، الذي أثر في المقام الأول على الفلسطينيين من أزواج وزوجات المواطنين العرب. وقد أدعت منظمة مساواة إن القانون أثر على أكثر من 21,000 عائلة، بينما أزواج اقترنتوا بعضهم بعضاً منذ فترة طويلة. وفي حزيران/يونيو 2009، قامت المحكمة العليا استجابة منها لعريضة قدمتها منظمات كایان وأكري وأطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل، بأمر الحكومة بتقديم إيضاح خلال ستة أشهر يبين سبب رفضها منح التأمين الصحي والاجتماعي لما يقدر بخمسة آلاف فلسطينية وفلسطيني متزوجين من مواطنين إسرائيليين وتم منحهم "تصاريح بقاء" للإقامة بشكل مشروع في إسرائيل. وفي 27 كانون الثاني/يناير، أوصت المحكمة الحكومة بتوفير حل مؤقت يتم اعتماده إلى حين التمكن من صياغة سياسة رسمية. وفي 4 تموز/يوليو طلبت الحكومة منها خمسة أشهر إضافية لوضع ردها بشأن تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية لغير المقيمين.

واستمر النقاش العام حول اقتراح بعض السياسيين اليهود، بمن فيهم وزير الخارجية وأعضاء من حزبه "إسرائيل بيتنا" في مقابلات مع وسائل الإعلام المختلفة وخطابات على امتداد العام، بإجراء "تبادل للأراضي المأهولة" بحيث تُنقل قرى عربية في إسرائيل إلى الضفة الغربية (مقابل نقل مستوطنات يهودية في الضفة الغربية إلى إسرائيل، عن طريق تعديل الحدود) كجزء من تسوية تم التفاوض بشأنها للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. وقد شجب المواطنون العرب بأغلبية ساحقة الاقتراح، في حين تراوحت آراء المواطنين اليهود ما بين التأييد والشجب.

ورغم أن السكان العرب في البلد واجهوا عموماً صعوبات اقتصادية (قالت منظمة "دراسات" غير الحكومية والمركز العربي للقانون والسياسة إن 97 بالمائة من مجلـل المجالس المحلية العربية كانت بين أربع أسوان التجمعات السكانية من ناحية التنمية الاقتصادية في المؤشر القومي)، وكان البدو هم الشريحة الأسوأ حالاً بين السكان العرب. وكان أكثر من نصف السكان البدو، البالغ عددهم حوالي 160,000 شخص يعيش في سبع

تجمعات سكانية خططتها الدولة، ووصفها تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش في عام 2008 بأنها كانت من بين أفرق ثمانية تجمعات سكانية في البلد. وقد عاش حوالي 60,000 بدوي في ما لا يقل عن 46,000 قرية غير معترف بها مكونة من الخيم والأكواخ لا يتوفّر بها الماء والكهرباء، وتتفقّر إلى خدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

وأشار المخططون الحكوميون إلى عدم وجود التمويل الكافي لنقل البدو الذين يعيشون في قرى غير معترف بها إلى مدن جديدة، ولم تكن الأسرة البدوية العادمة تملك من المال ما يكفي لشراء بيت في المدن الموجودة، إلا أن الحكومة واصلت العمل ببرنامج لتشجيع مثل هذا الانتقال من خلال تقديم أرض بثمن ضئيل وتعويض عن هدم المباني غير القانونية للذين يقبلون الانتقال إلى الواقع الدائم المحددة. وقد اشتكتي الكثير من البدو من أن الانتقال إلى المدن التي خطّطتها الحكومة يشترط التخلّي عن المطالبة بالأرض التي عاشوا عليها منذ أجيال، في حين أدّعت الحكومة إنه من الصعب توفير الخدمات لمبانٍ منتشرة في جميع أنحاء النقب تجاهلت إجراءات التخطيط.

وبحلول نهاية العام، كان فريق تنفيذ حكومي قد أصبح في المراحل الأخيرة من وضع خطة لتنظيم وضع مساكن البدو في النقب، بناءً على توصية أصدرتها لجنة غولديبرغ في عام 2008.

وبحلول نهاية العام، لم تكن المحكمة العليا قد بنت في استئناف منظمة عدالة لقرار محكمة حيفا المركزية القاضي بعدم إلغاء قرار محكمة المياه بحرمان القرى غير المعترف بها من خدمات المياه. ويحصل البدو الذين يعيشون في المدن التي أقامتها الحكومة على خدمات البلدية؛ كما أن الحكومة قامت أيضاً بإنشاء مراكز مياه في ستة مواقع للبدو.

وتحظر الحكومة على المواطنين الدروز، شأنهم في ذلك شأن بقية المواطنين، زيارة سوريا. وقد سمحت الحكومة للدروز غير المواطنين في مرتفعات الجولان بزيارة الأماكن المقدسة في سوريا من خلال برنامج للحج تديره اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولكنها ما زالت ترفض السماح لهم بالزيارات العائلية منذ عام 1982.

وقد واجه حوالي 100,000 يهودي إثيوبي تمييزاً اجتماعياً متواصلاً ضدّهم رغم أن المسؤولين غالباً ما شجبوا بسرعة وبشكل علني التصرفات التمييزية ضدّهم.

وفي 4 أيار/مايو، احتج حوالي 200 من الأهالي والأطفال على الفصل العرقي في روضة أطفال أوتسار حاييم في بئر السبع، حيث زعموا أنه يتم تعليم الأطفال اليهود الإثيوبيين في غرفة منفصلة عن بقية الأطفال. وقام بعد ذلك مسؤول في وزارة الصناعة والتجارة والعمل بزيارة المكان وأجبر المدرسة على التوقف عن فصل الأطفال.

وفي 13 تموز/يوليو، رفعت المنظمة غير الحكومية تبيكا، وهي منظمة تعمل على تحقيق المساواة والعدالة للإسرائيлиين الإثيوبيين، دعوى ضد سائق أوتوبيس يعمل لدى شركة باصات إيجد في محكمة صلح بتاح تكفا لرفضه دخول تلميذ إلى الأوتوبيس ثم تقوّه بعبارات عنصرية ضد اليهود الإثيوبيين. وقد فصلت الشركة السائق، ورفعت وزارة المواصلات دعوى ضد السائق وشركة الباصات.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قام أحد السكان في حي بناي براك في تل أبيب بمهاجمة مراهقة يهودية إثيوبية بعد أن رفض السماح لها بدخول حمام خاص بالشائعات الدينية. وقد ألقى الشرطة القبض على المشتبه به وتم توجيه لائحة اتهام رسمية إليه في محكمة صلح تل أبيب.

واستحدثت الحكومة خلال العام عدة برامج لحفر التنمية الاقتصادية والتشجيع على توظيف أكثر للأقليات.

الإساءات المجتمعية والتمييز وأعمال العنف بسبب التوجهات الجنسية والهوية الجنسية

يحظر القانون التمييز على أساس التوجهات الجنسية والهوية الجنسية، وقد طبقت الحكومة بشكل عام هذه القوانين.

تم تنظيم مسيرة سلميتان للمثليين في تل أبيب في 11 يونيو/حزيران وفي القدس في 29 يوليو/تموز. وقد شارك حوالي 2000 شخص في مسيرة القدس. وقد كان هناك ترخيص من الشرطة التي قامت أيضاً بحماية المشاركين. وتم تنظيم ثلاثة مسيرات منفصلة للمثليين سارت في نفس الوقت الذي نظمت فيه مسيرة القدس، بما في ذلك مسيرة في حديقة الاستقلال رفع فيها المتظاهرون لافتات كتب عليها: "أيها المنحرفون المرضى، أخرجوا من القدس"، وذلك وفقاً لنقارات صحافية. كما كانت هناك مظاهرة ضد المسيرة في حي ميا شيريم الذي يقطنه اليهود الأرثوذكس المترددين.

ولم تكن هناك تقارير عن وقوع أعمال عنف ضد تجمعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية خلال العام، إلا أن رجلاً مقتعاً قام في آب / أغسطس 2009 بقتل نير كاتس، 26 عاماً، وليز تروبيشي، 16 عاماً، وأصاب 15 شخص آخر بجراح في مكاتب المنظمة غير الحكومية "GLBT" الأسرائيلية في تل أبيب. وبحلول نهاية العام، كان تحقيق الشرطة لا يزال مستمراً، ولم يكن قد تم العثور على الفاعل. وشجب كبار السياسيين، ومن بينهم الرئيس ورئيس الوزراء الحادث. وكانت الشرطة قد قبضت على المستوطن يعقوب تايل (أنظر القسم 1.أ. والملحق) في تشرين الأول/أكتوبر 2009 بعد وضعه ملصقات تشيد بالهجوم، ولكن الشرطة لم توجه إليه أي تهم في عملية القتل. وفي 30 آب/أغسطس، وفي ذكرى هجوم عام 2009، استهلت بلدية تل أبيب برنامجاً تنفيذياً لـمدارس تل أبيب يركز على مسائل تتعلق بالمثليات والمثليين ومغايري الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ، بما في ذلك منع التمييز ضدهم.

وقد وقعت حوادث تمييز رسمي ومجتمعي ضد تجمعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية خلال العام.

وفي 14 أيلول/سبتمبر، حكمت المحكمة العليا بأن بلدية القدس ميزت ضد مركز إجتماعي للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية من خلال عدم تقديمها تمويلاً للمركز يماثل التمويل الذي قدم لمرافق إجتماعية مماثلة لمجموعات سكانية أخرى.

وجاء في مقال نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت في 19 أيلول/سبتمبر أن قاضي محكمة الشؤون العائلية في القدس، فيليب ماركوس، دعا الحكومة إلى التحقيق في ما إذا كان المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية الذين تقدموا بعربيضة إلى المحكمة هم من "ممارسي الجنس مع الأطفال أو من القتلة النسقيين".

أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

لم ترد تقارير عن وقوع أحداث عنف أو تمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الجزء السابع: حقوق العمال

أ. حق تكوين الجمعيات والنقابات والانضمام إليها

نفذت الحكومة بفعالية القوانين المتعلقة بالحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها وأفادت بأنه يجوز للمواطنين الإنضمام إلى المنظمات العمالية المستقلة وتكونها برغبتهن دون الحصول على إذن مسبق ودون وجود شروط مفرطة. ووفقاً للحكومة فإن حوالي 33 بالمائة من مجمل القوة العاملة في البلد أعضاء في نقابات عمالية. ويتتيح القانون للنقابات القيام بنشاطاتها بدون تدخل من الحكومة.

وتتمتع النقابات بحق الإضراب عن العمل، وقد مارس العمال هذا الحق. ويجوز للحكومة أن تلجأ إلى محاكم العمل، إذا كان الإضراب يؤثر على الخدمات العامة الأساسية، وأن تطلب منها إصدار أوامر للعمال المضربين بالعودة إلى العمل في الوقت الذي تواصل الأطراف مفاوضاتها. وكان الفصل من العمل وترتيبات تعويض إنهاء الخدمة هي تقليدياً القضايا الرئيسية في المنازعات.

ب. الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية

يكفل القانون حق المواطنين في المفاوضة الجماعية، وقد تم إنفاذ ذلك. ولم تكن هناك أي قيود على الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضة الجماعية، والتي شملت حوالي 58 بالمائة من جميع العمال. وتغطي اتفاقيات المفاوضة الجماعية أماكن العمل التي لا يوجد بها نقابات في القطاع نفسه. ويحظر القانون تحديداً التمييز ضد النقابات العمالية، ولم ترد أية تقارير عن ممارسة كهذه.

لا توجد مناطق لتجهيز الصادرات.

ج. حظر العمل القسري أو الإجباري

تحظر القوانين العمل القسري أو الإجباري وتعتبر استغلال العمال جريمة يعاقب عليها القانون. إلا أنه جاء في مراجعة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في آذار/مارس ، أنه لم يتم تطبيق القوانين المتعلقة بالحد الأدنى من ظروف العمل التي يتquin توفرها وتلك المتعلقة بالعمال الأجانب بشكل فعال.

ويكفل القانون للعمال الأجانب وضعًا قانونياً وظروف عمل لائقة وتأميناً صحياً وعقد عمل مكتوباً؛ ورغم ذلك، واصل بعض أصحاب العمل إجبار أفراد من العمال الذين دخلوا البلد بصورة مشروعة أو غير مشروعة على العيش في ظروف تشكّل استرقاقاً غير طوعي.

وقد أدت إعادة تنظيم جرت في عام 2009 لمهمات تطبيق قانون الهجرة والتوظيف إلى تمنع سلطة السكان والهجرة ومعابر الحدود التابعة لوزارة الداخلية بسلطنة إلقاء القبض على العمال واحتجازهم دون التمنع

بساطة فرض تطبيق قوانين العمل أو الاتجار بالبشر على أرباب العمل. وقالت منظمة الخط الساخن (هولنديون) إنه، نتيجة لذلك، لم يكن بإمكان المفتشين، حتى في حالات اعتقال عامل غير مشروع أثناء قيامه بالعمل، اتهام رب العمل بخرق قانون العمل أو بالقيام بعملية توظيف غير مشروعة.

وواجه بعض العمال ظروف عمالة قسرية، بما في ذلك ممارسات الاحتجاز غير القانوني لجوازات السفر، وتقييد حرية التنقل، وعدم تمكن العمال من تغيير مكان عملهم أو اختيار صاحب العمل، وعدم دفع الأجر، والتهديدات، والتخييف الجسدي. وكانت هناك حالات كثيرة تم توثيقها، ولكن القليل أسفرا عن إجراءات قانونية بحق أصحاب العمل، بخصوص عمال أجنب يعيشون في ظروف قاسية، ويختضعون ل العبودية الدينية. وحددت منظمة كاف لعوفيد غير الحكومية هوية عشرات من العمال العاملين في القطاع الزراعي ويعيشون في ظروف استرقاء واستعباد ويُسرّت إطلاقهم وانتقالهم إلى ملاجيء تديرها الحكومة. وكان التايلانديون العاملون في القطاع الزراعي والصينيون العاملون في ورش البناء ومقدمو الرعاية للعجزة في المنازل من الهند والنيباليون والسرلانكيون والفلبينيون - وخاصة النساء. هم الأكثر عرضة لإساءة معاملتهم، بما في ذلك الاتجار بهم وإجبارهم على العمل وعدم دفع أجورهم واحتجاز أجورهم.

وفي 7 شباط/فبراير، قدمت منظمة كاف لعوفيد شكوى إلى الشرطة تدعي وقوع اتجار بالبشر بعمال تايلانديين يعملون في الزراعة. وقالت كاف لعوفيد إن صاحب العمل كان يدفع للعامل 120 شيكلاً (34 دولاراً) في اليوم، وهو مبلغ يقل كثيراً عن الحد الأدنى للأجر، وأجبرهم على العمل 14 ساعة في اليوم مع منهم يوماً واحداً في كل أسبوعين كيوم عطلة للراحة؛ وجعلهم يعيشون على تقارير مزيفة عن ساعات العمل والمرتب. وبحلول نهاية العام، لم تكن الشرطة قد اتخذت أي إجراء ضد صاحب العمل، وإن كانت السلطات قد نقلت العمال إلى ملأ تدیره الحكومة ووجدت أعمالاً جديدة لهم.

كما رفعت منظمة كاف لعوفيد شكوى إلى الشرطة تتعلق بالاتجار بالبشر في مزرعة خاصة (موشاف) في وادي بيت شيعان، وبعدم دفع صاحب مزرعة قرب قطاع غزة كامل الأجر ومضايقته العمال، وبخرق أصحاب العمل في مزرعة خاصة في وادي بيت شيعان لقانون ساعات العمل والراحة وقانون العمل المهاجرين وقانون الحد الأدنى للأجر.

وفي قطاع الرعاية، تقدمت كاف لعوفيد بعدة شكاوى حول انتهاكات في عدة حالات، بينها ادعاءات بأنه تم إجبار مقدمة رعاية في هرتسليا على العمل بدون أجر مقابل "رسم" لتأشيره دخولها، وأنه لم يتم تقديم الطعام الكافي لمقدمي رعاية آخرتين في هرتسليا وتم اعتقالهما، وأنه تم إجبار مقدمة رعاية في أشدود على ممارسة الجنس.

وفي شهر آب/أغسطس 2009، عقب شكوى من كاف لعوفيد، تم تقديم اتهام جنائي في محكمة الصلح في بئر السبع ضد الشركة الزراعية "كاتيف فنتشر آند ديفلمنت لمتد" وبعض موظفيها، يتهمهم بتوظيف عمال زراعيين تايلانديين ونيباليين في ظروف عمل غير إنسانية. وشملت التهم إجبار العمال على العمل 20-15 ساعة في اليوم، سبعة أيام في الأسبوع، ودفع أجور لهم تقل كثيراً عن الحد الأدنى للأجر وعدم دفع أجور ساعات إضافية لهم؛ وتهديدهم بشكل مستمر بإعادتهم إلى بلدانهم ما لم يعملا بوتيرة أسرع؛ ومنعهم من استخدام الهاتف. وفرض على العمال أيضاً العيش في ظروف اكتظاظ شديد في مبان مؤقتة كانت معرضة تماماً لجميع عوامل الطبيعة. وقد اتهم أصحاب العمل بالاستغلال والاحتياط والتسبب في أذى نتيجة الإهمال. وكانت القضية لا تزال قيد النظر في المحكمة لدى انتهاء العام.

أنظر أيضاً تقرير وزارة الخارجية الأميركية السنوي "تقرير الاتجار بالأشخاص" على العنوان التالي:
www.state.gov/g.tip

د. حظر عمال الأطفال والحد الأدنى لسن التوظيف

تنص القوانين على حماية الأطفال من الاستغلال في أماكن العمل وتحظر تشغيلهم قسراً أو إجبارهم على العمل؛ وقد طبقت الحكومة هذه القوانين بشكل عام.

ويجوز تشغيل الأطفال الذين بلغوا الرابعة عشرة من العمر على الأقل أثناء العطل المدرسية الرسمية لأداء أعمال خفيفة لا تضر بصحتهم. كما يجوز توظيف الأطفال الذين لا تقل أعمارهم عن 15 عاماً وأكملوا الصف التاسع كمتدربين. وقد تم فرض قيود تحد ساعات العمل بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و18 سنة في جميع القطاعات.

وقد بدأ قسم فرض تطبيق قوانين العمل في وزارة الصناعة والتجارة والعمل 250 تحقيقاً خلال العام، وقام بالتحقيق مع أكثر من 1000 صاحب عمل لخرقهم المزعوم للقانون، ورفع أكثر من 55 لائحة اتهام رسمياً ضد أصحاب عمل، وفرض أكثر من 822 غرامة إدارية بلغ مجموعها حوالي 10,5 مليون شيكل (3 ملايين دولار).

كما قام قسم فرض تطبيق القوانين بحملات على الصعيد القومي تتعلق بشروط توظيف الشباب لتعزيز تطبيق قوانين عمل الشباب، خاصة أثناء العطلة الصيفية.

هـ. ظروف العمل المقبولة

قامت إدارة التفتيش على أماكن العمل، إلى جانب ممثلين عن النقابات، بفرض تطبيق معايير العمل والصحة والسلامة في أماكن العمل. وقد أثر الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة على فرض التطبيق الشامل، وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن البلد ظل يعاني من مشكلة عامة من حيث الإخفاق في تطبيق قوانينه الخاصة بالعمل.

كان الحد الأدنى للأجور هو 3850 شيكل (1083 دولاراً) في الشهر مقابل العمل 43 ساعة في الأسبوع. وكان هناك حد أدنى مخفض للأجور بالنسبة للشباب والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. وكانت الحكومة تعتبر الحد الأدنى للأجور، الذي تضاف إليه علاوات خاصة للمواطنين، كافياً لتوفير مستوى معيشة لائق للعامل المواطن وأسرته. إلا أن بعض مسؤولي النقابات والمنظمات غير الحكومية وكذلك بعض المعلقين الاجتماعيين شكوا في صحة هذا الإدعاء. ولم يحصل العمال من غير المواطنين على العلاوات الخاصة. وقد أدى الافتقار إلى التمويل اللازم إلى الحد من عمليات التفتيش، وخاصة على ظروف العمل في المستوطنات حيث يعمل الكثير من المواطنين التايلانديين.

يسمح القانون للمواطنين بحد أقصى لساعات العمل في الأسبوع يصل إلى 43 ساعة بأجر عادي. وينص القانون على منح المواطنين فترة راحة يومية مدتها 45 دقيقة، يمكن قسمتها إلى فترتين. وكان الأجر بالنسبة

للعمل الإضافي هو 125 بالمائة لأول ساعتي عمل إضافيتين تتحول بعد ذلك إلى 150 بالمائة للساعات الإضافية التالية، شرط أن لا تتجاوز 15 ساعة من العمل الإضافي في الأسبوع.

وينطبق القانون على غير المواطنين، وإن يكن مع بعض التعديلات، ولم يكن التطبيق مناسباً وفقاً لمنظمة الخط الساخن وغيرها من المنظمات غير الحكومية. ولا يسري قانون ساعات العمل والراحة على العمال المهاجرين العاملين في مجال توفير الرعاية في المنازل.

وقد وضعت الحكومة معايير للصحة والسلامة المهنية. قادت وزارة الصناعة بالتفتيش عليها. وقالت منظمة كاف لعوفيد إن عمليات التفتيش المتعلقة بمعايير الصحة والسلامة كانت غير كافية في قطاع الرعاية في المنازل بشكل خاص.

ولم يكن يحق للعمال الأجانب الذين يحملون أوراقاً قانونية الحصول على كثير من المكاسب التي تحق للمواطنين، بما في ذلك الرعاية الصحية الوطنية. ويشرّط القانون على أصحاب العمل توفير هذا التأمين، وقد التزم معظم أصحاب العمل بذلك. وظلت العاملات في قطاع تقديم الرعاية في المنازل الفئة المعرضة بشكل خاص لسوء المعاملة والعمل القسري. وقالت منظمة كاف لعوفيد إن ترتيبات العمل والعيش في المنازل وعدم فرض تطبيق القوانين أدت إلى حالات كثيرة كانت العاملات المهاجرات يعملن فيها لمدة "24" ساعة في اليوم". كما عملت هذه العاملات بدون أجر ملائمة لساعات العمل الإضافية وأجبرن على القيام بأعمال منزلية كالتنظيف والطهو لجميع أفراد العائلة دون مقابل.

وقالت منظمة كاف لعوفيد إن العمال الأجانب في القطاع الزراعي ظلوا هم أيضاً معرضين لانتهاكات قوانين الصحة والسلامة؛ وأدى التعرض لفترات طويلة للمبيدات الزراعية إلى شكاوى من صعوبة التنفس وحرق وحساسية في الجلد وإلى حالات من الإصابة بالسرطان؛ كما كانت هناك عدة شكاوى قدمها عمال الزراعة الأجانب بشأن عدم دفع أجر لهم بعد عملهم ساعات إضافية وتشغيلهم عدداً مفرطاً من الساعات وظروف المعيشة السيئة.

وأفادت الحكومة بأنه يمكن للعمال، بما في ذلك العمال الأجانب، النأي بأنفسهم عن ظروف العمل الخطرة والبحث عن عمل آخر. ولكن منظمة كاف لعوفيد قالت إن العاملات في قطاع الرعاية في المنازل والقطاع الزراعي لم يكونوا قادرين في الواقع على البحث عن عمل بديل نظراً للضغوط التي يتعرضون لها من قبل الوكلالات التي تكفلهم.

وكان الوسطاء وأصحاب العمل يحصلون رسوم توظيف من العمال المهاجرين. وقد حددت الحكومة هذه الرسوم بما لا يزيد عن 3135 شيكلاً (883 دولاراً تقريباً) عن كل عامل.

وcameت وزارة الداخلية في 24 آب/أغسطس، بعد تلقيها شكاوى بشأن رسوم سمسرة باهضة الارتفاع وتحقيق أرباح فاحشة من تحويل المال [إلى بلدان العمال]، بإغلاق شركة إنترمان مانجمنت إنيشيانقز آند كونسلتانشن لمتد. والشركة، التي كانت تقوم بإحضار العمال المهاجرين، في معظم الحالات من تايلاند، للعمل في القطاع الزراعي، تقبض عمولة يبلغ معدتها 35,546 شيكلاً (10,000 دولار) من كل عامل أجنبي.

وأفادت الحكومة بأنها قامت في السنين الأخيرتين بسحب 18 ترخيصاً على الأقل من شركات توظيف كما سحبت منها تصاريحها الخاصة بجلب وتوظيف عمال أجانب جدد. وأدت التحقيقات وجلسات الاستماع الإدارية إلى إغلاق بعض وكالات جلب وتوظيف العمال الأجانب الجدد.

يجوز للعمال الطعن في أوامر الترحيل ولكن عدم تمكّنهم من اللغة العربية جعلهم في موقف ضعيف. وقد تم توفير المترجمين لدى توفرهم، إلا أن المحاكم لم تكن تعين لهم محامين. وأفادت منظمة هولدين بأن عدم وجود مترجمين في الوكالات الحكومية المختلفة ظل "مشكلة مهمة"، كما كان من الصعب الحصول على المعلومات المتوفرة للعموم بأي لغة غير العربية.

الأراضي المحتلة (بما فيها المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية)

بدأ الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة ومرتفعات الجولان والضفة الغربية والقدس الشرقية خلال حرب عام 1967 واستمر احتلالها لذاك المناطق خلال العام. (يرجى الرجوع إلى تقرير إسرائيل أعلاه للحصول على معلومات حول مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل). وكان عدد سكان الضفة الغربية خلال العام حوالي 2,5 مليون نسمة، وسكان قطاع غزة 1,6 مليون نسمة، جميعهم تقريباً من الفلسطينيين. وكان هناك ما يقدر بحوالي 260,000 عربي يعيشون في القدس الشرقية بمقتضى تصاريح إقامة لا بناء على الجنسية الإسرائيلية. كما كان يعيش في القدس الشرقية أيضاً حوالي 190,000 مواطن إسرائيلي، بينهم عدد ضئيل من المواطنين العرب الإسرائيليين؛ وبلغ عدد الإسرائيليين في الضفة الغربية حوالي 300,000 نسمة؛ ولم تكن هناك مستوطنات يهودية في قطاع غزة.

كان لدى السلطة الفلسطينية رئيس ومجلس تشريعي تم انتخاب كل منهما إنتخاباً ديمقراطياً. وقد مارست السلطة الفلسطينية درجات متفاوتة من السلطة على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية ولم تمارس أي سلطة على السكان العرب في القدس الشرقية نظراً لاستمرار تواجد قوات الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية وبسط إسرائيل القانون والسلطة الإسرائيليين على القدس الشرقية في عام 1967؛ ولم يكن للسلطة الفلسطينية سوى سلطة ضئيلة جداً في قطاع غزة بينما لم يكن لها أي سلطة على الإسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية.

وقد حصل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، محمود عباس، على 62 بالمائة من الأصوات في انتخابات عام 2005 الرئاسية التي اعتبرت حرة ونزيهة بشكل عام. وفي انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في سنة 2006 فاز المرشحون الذين دعمتهم حماس (وهي منظمة إرهابية) بـ74 مقعداً من أصل 132 مقعداً في انتخابات كانت مستوفية عموماً للمعايير الديمقراطية. وقام الرئيس عباس في 2007 بحل حكومة الوحدة الوطنية بعد استيلاء حماس بالقوة على منشآت الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة وقتلها مئات من عناصر حركة فتح وقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية؛ وقام بتعيين مجلس وزراء من المستقلين تزعمه رئيس الوزراء سلام فياض، وواصل المجلس حكم قطاع غزة خلال العام. وقد احتفظت عناصر من حكومة حماس بالسلطة في قطاع غزة، حيث قامت بتطبيق القوانين والهيئات القانونية للسلطة الفلسطينية بشكل إنتقائي. وقد

أجلت سلطات الضفة الغربية موعد الانتخابات البلدية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية التي كان من المقرر إجراؤها في تموز/يوليو؛ ولكن المحاكم الفلسطينية حكمت في تشرين الثاني/نوفمبر بأن التأجيل غير قانوني. وكانت كل من قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية مسؤولة أمام سلطات مدنية. وقد احتفظت حماس بالسيطرة على قوات الأمن في قطاع غزة. وكانت بعض المليشيات المسلحة والمنظمات الإرهابية ما تزال نشطة في بعض المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كانت مشاكل حقوق الإنسان الرئيسية المرتبطة بالسلطة الفلسطينية تشمل إساءة المعاملة أثناء الاحتجاز والاحتجاز التعسفي لفترات طويلة والأوضاع السيئة في السجون والإفلات من العقاب والفساد والافتقار إلى الشفافية. كما ظل العنف الأسري ضد المرأة والتمييز المجتمعي ضدها وضد ذوي الاحتياجات الخاصة وعمالة الأطفال تمثل مشاكل خطيرة.

ولم يكن لسكان قطاع غزة تحت سلطة حماس أي حق في المشاركة السياسية أو في اختيار حكومتهم. وتضمنت مشاكل حقوق الإنسان الأخرى في قطاع غزة ما أفادت به التقارير من مواصلة قوات الأمن التابعة لحماس قتل وتعذيب واحتطياف واحتجاز أعضاء فتح وغيرهم من الفلسطينيين بشكل تعسفي ومضاييقهم مع الإفلات من العقاب. ووردت تقارير أيضاً عن إساءة معاملة السجناء وعدم توفير محاكمات عادلة للمتهمين. كما قيدت حماس بشدة حرية التعبير والحرية الدينية وحرية التنقل بالنسبة لسكان قطاع غزة. وأشارت تقارير إلى أن الفساد كان مشكلة. وقد شجعت حماس على التمييز ضد النساء على أساس النوع الاجتماعي. كما ظل العنف الأسري ضد المرأة مشكلة. وقامت حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بتصف أهداف مدنية في إسرائيل بالصواريخ وقذائف الهاون.

أما مشاكل حقوق الإنسان الرئيسية المرتبطة بالسلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية فكانت ما أفادت به التقارير من استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين، بما في ذلك القتل، وتعذيب المحتجزين الفلسطينيين، وإساءة استخدام إجراءات الاحتجاز الأمني، ومرافق الاحتجاز السيئة والمكتظة، وهدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، وتقييد حرية التعبير والتجمع، وفرض قيود مشددة على حرية تنقل الفلسطينيين في الداخل وإلى الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، لم تقم قوات الدفاع الإسرائيلي، في بعض الحالات، بالتحقيقات واتخاذ الإجراءات التأديبية بشأن الانتهاكات. كما وردت تقارير عن أعمال عنف يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون. وقد فرضت قوات الدفاع الإسرائيلي قيوداً صارمة على استيراد السلع والبضائع إلى قطاع غزة كما فرضت حظراً عاماً على سفر أهالي غزة إلى الخارج.

(ملاحظة: تأتي الهواجس المتعلقة بحقوق الإنسان والمتصلة بكل قطاع (السلطة الفلسطينية وحماس وأسرائيل) في ترتيب متسلسل في جميع أنحاء التقرير).

احترام حقوق الإنسان

القسم الأول: احترام سلامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه لأي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد أي تقارير عن قيام السلطة الفلسطينية بأرتكاب أعمال قتل لأسباب سياسية؛ ولكن القوات التابعة للسلطة قتلت مدنياً واحداً على الأقل خلال العام. ووردت تقارير متعددة عن ارتكاب مجموعات إرهابية

فلسطينية، بينها حماس، أعمال قتل غير مشروعة. ويُقال أن الحكومة الإسرائيلية ارتكبت على الأقل عملية قتل مستهدفة واحدة في الأراضي المحتلة خلال العام، واستمر ورود التقارير التي تشير إلى قيام قوات الأمن الإسرائيلية بقتل مدنيين فلسطينيين، بما في ذلك مشاركين في عمليات الاحتجاج.

تمت الإفادة بقيام قوات الأمن الفلسطينية بعملية قتل واحدة خلال العام. ففي 1 أيار/مايو، قتلت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية رميًا بالرصاص رامي سعيد صلاح العبسي البالغ من العمر 18 عامًا بعد مواصلته قيادة سيارته عبر نقطة نقبيش أمنية في الخليل؛ وذكرت التقارير أن قوات السلطة الفلسطينية التي أطلقت النار على العبسي اشتبهت في أن يكون ضالعاً في حادث السطو على محل بيع ملابس في بيت لحم. ولم يكن التحقيق في حادث مقتل العبسي قد أسفر عن اتخاذ أي إجراءات مع حلول نهاية العام.

وأفادت منظمة هيومان رايتس وورلد أن محكمة عسكرية فلسطينية أدانت خمسة من عناصر الأمن في تموز/يوليو بتهمة التقصير في حادث مقتل هيثم عامر في حزيران/يونيو 2009 ولكنها برأتهم من تهم أشد خطورة. وأشارت المحكمة في قرارها إلى انعدام الأدلة، رغم وجود تقرير تشريح فلسطيني رسمي للجثة يفيد بأن عامر توفي أثناء اعتقاله واستجوابه في مرفق تابع لجهاز المخابرات العامة في الخليل نتيجة للتعذيب، ورغم الشهادات التي أدلى بها ثلاثة معتقلين شاهدوا وفاته.

وأفادت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وهي هيئة فلسطينية شبه حكومية، بأن أعمال العنف بين الفئات الفلسطينية المدنية خلال العام، بما في ذلك القتال والنزاعات العائلية والقتل غير المعتمد، أدت مجتمعة إلى وفاة 35 فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم تكن السلطة الفلسطينية مسؤولة عن هذه الوفيات.

وقد استمرت قوات الأمن التي تسيطر عليها حركة حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية الفلسطينية في قتل الإسرائيليين والعرب في الضفة الغربية وقطاع غزة. ووفقًا لإحصاءات الحكومة الإسرائيلية فإن الأفعال الإرهابية الفلسطينية التي كان مصدرها الضفة الغربية أدت إلى مقتل ستة إسرائيليين، بينهم أربعة مدنيين. ولم يُقتل أي مدنيين إسرائيليين نتيجة أعمال عنف مصدرها قطاع غزة، رغم أن الحكومة الإسرائيلية عزت مقتل عامل تايلاندي مهاجر في إسرائيل إلى إطلاق صاروخ من شمال القطاع.

وذكرت وسائل الإعلام المحلية في قطاع غزة والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن رجالاً مسلحين مقتعين ينتمون إلى حماس قاموا خلال العام بإعدام 35 شخصاً على الأقل بشكل غير قانوني في قطاع غزة. وينص القانون على ضرورة مصادقة رئيس السلطة الفلسطينية على الأحكام بالإعدام، إلا أن جرمة حماس لم تتصل بالسلطة بشأن الإعدامات. وقد تمت عمليات الإعدام في بعض الحالات، كما هو الحال في إعدام محمد إسماعيل وناصر أبو فريح في 15 نيسان/أبريل، على أساس ادعاءات بأن الضحايا تعاونوا مع إسرائيل.

وأفادت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية غير الحكومية، "بتسيلم"، بأن حماس استدعت جميل شقيق شقرة، 52 سنة، لاستجوابه في مرفق تابع للأمن الداخلي في خان يونس بقطاع غزة، حيث تم تعذيبه؛ وقد توفي شقرة في 6 كانون الثاني/يناير بسبب إصابته بالسكتة نتيجة لاساءة معاملته.

وأفادت تقارير قوات الدفاع الإسرائيلي بأن مجهولين قاموا في 14 حزيران/يونيو، بإطلاق النار على ضابط الشرطة الإسرائيلي، يهوشوا صوفر، وقتلوه وذلك في هجوم على سيارة الدورية التي كان يستقلها بالقرب من مستوطنة بيت هاجاي الإسرائيلي في منطقة الخليل. وأصيب في الهجوم شرطيان آخران. وقد

فتحت السلطات الإسرائيلية تحقيقاً في الحادث واعتقلت في 22 تموز/يوليو مشتبهاً بهم ينتمون إلى حماس. ولم تكن قد وردت أي أنباء جديدة حول ذلك لدى انتهاء العام.

وفي 31 آب/أغسطس، أطلق مسلحون من حماس النار على أربعة إسرائيليين من سكان مستوطنة بيت هاجي في الضفة الغربية كانوا منطلقين في سيارة قرب الخليل، وقتلوا هم. والضحايا الأربع هم الزوجان اسحق وطاليا آيمس، وأفيشاي شيندلر وكوخافا ابن حاييم؛ وقد وقعت اشتباكات انتقامية قرب عدد من مستوطنات الضفة الغربية، وأفادت التقارير أن المستوطنين الإسرائيليين قذفوا القرويين الفلسطينيين بالحجارة وكوكتيل المولوتوف.

ووفقًا لإحصاءات منظمة "بتسيلم"، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 79 فلسطينياً خلال العام، بينهم 7 قصر في قطاع غزة وقاصران في الضفة الغربية، مما شكل زيادة مقارنة بعدد من قاتلتهم في عام 2009 وهو 59 فلسطينياً (وهو رقم لا يتضمن من قتلوا خلال عملية الرصاص المصوب). وقد وصفت إسرائيل جميع عمليات قوات الدفاع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بأنها "نشاطات عملية"، مما حال، وفقاً لمنظمة بتسيلم، دون المساءلة والمحاسبة على خرق القوانين وحال دون إجراء التحقيقات.

وكانت الحكومة الإسرائيلية مسؤولة عن عملية قتل مستهدف واحدة على الأقل. ففي 17 أيلول/سبتمبر، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية بإيدٍ أسعد أبو شلبيبة بإطلاق النار عليه في منزله قرب مخيم نور الشمس للاجئين الفلسطينيين خلال الليل. وقد اشتبهت الحكومة الإسرائيلية بأن أبو شلبيبة، الذي كان معروفاً بعلاقاته مع حركة حماس، شارك في هجوم وقع في 31 آب/أغسطس وقتل فيه أربعة مستوطنين إسرائيليين (أنظر أعلاه).

وبحلول نهاية العام لم تكن هناك أي أنباء جديدة أو تحقيقات بشأن وفاة خالد شعلان، وهو من سكان مدينة غزة وعمره 23 سنة قيل إنه قائد من قادة الجهاد الإسلامي، وقد قتل بنيران أطلقها مروحية إسرائيلية في آذار/مارس 2009.

واستمر ورود تقارير خلال العام عن قيام القوات الإسرائيلية بقتل الفلسطينيين في المناطق المحظورة دخولهم إليها في قطاع غزة وفي المياه قبالة ساحل القطاع. وكانت إسرائيل قد أقرت في أيار/مايو 2009 كون "المنطقة العازلة" البرية تمتد 328 ياردة من سياج الحدود، إلا أنها فرضت بشكل عام منطقة عازلة تمتد 547 ياردة، وذكرت التقارير أنه تم إطلاق النار على فلسطينيين على بعد 1640 ياردة عن سياج الحدود. وhalt إسرائيل دون الوصول إلى مناطق صيد السمك التي تقع على بعد أكثر من ثلاثة أميال بحرية عن الشاطئ؛ على سبيل المثال، قامت قوات البحرية الإسرائيلية، في أربع حوادث منفصلة في تشرين الأول/أكتوبر، بإطلاق النار بهدف "التحذير" على قوارب الصيد الفلسطينية، مجبرة إياها على العودة إلى الشاطئ. وقد طبقت إسرائيل هذه القيود بهدف معلن هو الحيلولة دون قيام الفصائل الفلسطينية المسلحة بهجوم. ونادرًا ما كانت قوات الدفاع الإسرائيلي تفتح تحقيقات في عمليات إطلاق النار في المنطقة العازلة، وإن كانت قد أعلنت في 15 أيلول/سبتمبر أن ثلاثة غزاويين، عمرهم 17 سنة و21 سنة و91 سنة، قتلتهم قوات الدفاع الإسرائيلي في وقت سابق من العام قرب سياج الحدود، لم يكونوا منخرطين في نشاطات إرهابية.

وأفادت عدة تقارير من منظمات غير حكومية وتقارير صحفية بأن قوات الأمن الإسرائيلية قامت في 21 آذار/مارس، بإطلاق النار على فلسطينيين عمر كل منهمما 19 سنة كانوا يبحثان عن المعادن الخردة في

مزرعة شرق قرية عورتا في الضفة الغربية وقتلهم. ولم يكن الشابان في منطقة يحظر دخولها على العموم. وادعى الجنود الإسرائيليون أن صلاح محمد كامل قواريق ومحمد فيصل محمود قواريق أخبراهم أنهما في طريقهما إلى العمل في الحقول ولكنهما لم يبرزا أوراقاً ثبوتية لدى طلبها منهما وأنهما حاولا، بعد ذلك، مهاجنة حرس الحدود بمذراة. وأشارت التقارير الطبية إلى أنه تم إطلاق النار عن قرب. وقد أمر المدعي العام العسكري الإسرائيلي بإجراء تحقيق في الحادث، ولكن نتائج التحقيق لم تكن متوفرة لدى حلول نهاية العام، وإن كانت السلطات قد فصلت قائد الفرقة التي ينتمي إليها الجنود.

وفي 14 أيار/مايو، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلي النار على فؤاد أحد يوسف أبو مطر، 75 عاماً، من سكان بيت لاهيا في شمال قطاع غزة، عندما اقترب من السياج المطوق للمنطقة شرق مخيم جباليا للاجئين، فقتلته.

وفي 11 حزيران/يونيو، وفقاً لمصادر إعلامية محلية، أطلقت شرطة الحدود الإسرائيلية النار على زياد جيلاني، وهو فلسطيني من سكان القدس الشرقية، أثناء وجوده مستلقاً على الأرض، فقتلته. وكان جيلاني قد انحرف بسيارته نحو مجموعة من الضباط، وأصاب عددًا منهم بجراح، ولكن شهود عيان أبلغوا أجهزة الإعلام أن جيلاني لم يكن يشكل خطراً وقت إطلاق النار عليه. ولم يكن من الواضح ما إذا كان جيلاني قد تعمد إصابة الضباط؛ وجاء في التقارير المنقولة عن شهود عيان أن جيلاني انحرف لنفادي حجارة كان المارة يقومون بإلقائها على الضباط.

وأفادت منظمة بتسيلم بأن نيران مدفعية القوات البحرية الإسرائيلية قتلت، في 24 سبتمبر/أيلول، محمد منصور عمر بكر البالغ من العمر 19 عاماً، بينما كان يقوم بصيد السمك قبلة شاطئ جباليا في قطاع غزة.

ويقال إن قوات الأمن الإسرائيلية قتلت ثلاثة متظاهرين خلال العام، وكان المحتجون في معظم الحالات يتظاهرون بالقرب من مناطق محظوظ دخولها أو بالقرب من الحاجز الفاصل.

وأفادت عدة منظمات غير حكومية وتقارير صحافية بأن قوات الأمن الإسرائيلية في قرية عراق بورين بالضفة الغربية أطلقت، في 20 آذار/مارس النار على مراهقين فلسطينيين وقتلتهم خلال مظاهرة محلية تتعلق بنزاع على الماء مع مستوطنة قريبة. وكانت هناك تقارير متضاربة حول ما إذا كان أسيد عبد الناصر محمد قادوس، 17 سنة، ومحمد إبراهيم عبد القادر قادوس، 15 سنة، رشقاً الشرطة الإسرائيلية بالحجارة خلال المظاهرة. وزعم المسؤولون الإسرائيليون إن القوات استخدمت الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفرق المتظاهرين ولكنها لم تستخدم الذخيرة الحية. بينما زعم القرويون والمحتجون الدوليون ومسؤولو السلطة الفلسطينية ومنظمات غير حكومية إسرائيلية إن الذخيرة الحية سببت حالي الوفاة، وقدم أطباء في السلطة الفلسطينية صوراً أشعة لوسائل الإعلام ظهر فيها ما قال الأطباء إنه رصاصة مستقرة في دماغ أحد المراهقين. وفي 23 آذار/مارس، أمر المدعي العام لقوات الدفاع الإسرائيلي الجيش بفتح تحقيق داخلي في الظروف التي أدت إلى إطلاق الجنود النار؛ ولم تكن نتائج التحقيق قد توفرت لدى انتهاء العام.

وفي 28 نيسان/أبريل، أطلق جندي من قوات الدفاع الإسرائيلي النار على أحمد سليمان ديب، 19 سنة وهو من سكان مدينة غزة، فقتلته، وكان ديب يشارك في مظاهرة ضد "المناطق العازلة"، قالت التقارير الصحفية إن بعض المتظاهرين قاموا خلالها بإلقاء الحجارة.

وفي 25 أيار/مايو، قدم مكتب الادعاء المركزي الإسرائيلي لائحة اتهام رسمي بالقتل غير المعتمد بسبب التقصير بحق عنصر متلاحد في شرطة الحدود لم يكشف عن اسمه يشتبه في إطلاقه النار على الفلسطيني

أحمد موسى، 11 سنة، في الضفة الغربية في عام 2008. وكان ذلك واحداً من عدة حوادث تتعلق باحتجاجات على بناء الحاجز الفاصل.

وفي 12 تموز/يوليو، أمر نائب الأحكام العسكري وحدة التحقيقات بالشرطة العسكرية بإجراء تحقيق في وفاة باسم أبو رحمة الذي كان قد ضُرب بقنبلة غاز مسيل للدموع في صدره خلال مظاهرة ضد حاجز الفاصل في نيسان/أبريل 2009. وقالت منظمة بتسيلم إن نائب الأحكام العسكري رفض في بداية الأمر التحقيق في الحادث ولكنه غير موقفه بعد أن أشارت الأدلة الجنائية إلى أن الجنود أطلقوا القنبلة بشكل مباشر على الضحية، مما يخالف ما جاء في الإفادات التي تم الإدلاء بها في بداية الأمر. وأشارت بتسيلم، مستشهدة بشرط فيديو للحادث، إلى أن أبو رحمة ظل واقفاً على الجانب الفلسطيني من الجدار ولم يشكل خطراً على الجنود. وأفادت تقارير المنظمات المحلية غير الحكومية بأن قوات الدفاع الإسرائيلي لم تكن قد أصدرت أي معلومات جديدة عن الحادث لدى حلول نهاية العام.

وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، استنشقت جواهر أبو رحمة وهي من سكان قرية بلعين بالضفة الغربية الغاز المسيل للدموع من قنابل أطلقها قوات الدفاع الإسرائيلي لتفريق محتجين على الحاجز الفاصل، حسب تقارير المنظمات غير الحكومية والتقارير الصحفية. وقالت السلطة الفلسطينية إنها توفيت في اليوم التالي نتيجة مضاعفات سببها استنشاق الغاز. بينما أدعت قوات الدفاع الإسرائيلي إنها لم تتوiki نتيجة استنشاق الغاز المسيل للدموع وإنما نتيجة العلاج الطبي غير الملائم.

ومع حلول نهاية العام، لم تكن قد توفرت أي نتائج عن تحقيق إسرائيلي في ملابسات وفاة يوسف أحمد عميرة في عام 2008، والذي كانت عناصر من قوات الدفاع الإسرائيلي قد أطلقت النار على رأسه خلال مظاهرة احتجاجية.

وقد قتلت القوات الإسرائيلية أيضاً مدنيين خلال حفلات من النزاع طوال العام، بما في ذلك حادث قتل بنيران المدفعية والغاز المسيل للدموع. وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية إن قوات الدفاع الإسرائيلي استخدمت الدبابات وأنظمة الأسلحة التي يتم التحكم بها عن بعد لإطلاق النار على الفلسطينيين داخل قطاع غزة. وكان لدى قوات الدفاع الإسرائيلي مراكز آمنة على امتداد سياج الحدود يبعد الواحد منها عن الآخر بضع مئات من اليارادات؛ وكان في كل مركز منها رشاشات يبلغ مداها حوالي ميل. كما استخدمت قوات الدفاع الإسرائيلي دبابات تطلق قذائف "مسمارية" تتفجر في الجو، ناثرة الآلاف من السهام المعدنية التي يبلغ طول كل منها 1,5 بوصة. وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية إن هذه القذائف المسмарية أدت، في شهر تموز/يوليو وحده، إلى مقتل مدنيين اثنين وإصابة 10 بجراح، بينهم أربعة أطفال.

وفي 9 أيار/مايو، توفي طفل عمره سنة واحدة من قرية بيت أمر في الضفة الغربية، خلال أعمال عدائية في مستوطنة كرمي تصور شمال الخليل. وأفادت تقارير أن الوفاة كانت نتيجة استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي أطلقته القوات الإسرائيلية. ووفقاً للتقارير الصحفية فإن قنبلة الغاز المسيل للدموع سقطت أمام نافذة منزل الطفل وقد توفي نتيجة مضاعفات ناجمة عن استنشاق الغاز.

وأفادت منظمة بتسيلم بأن نيران المدفعية الإسرائيلية قتلت في 9 كانون الأول/ديسمبر الشابين حسام خالد إبراهيم أبو سعيد وإسماعيل وليد محمد أبو عوده، وعمر كل منهما 16 سنة، كما قتلت إبراهيم عبد الله سليمان أبو سعيد، البالغ من العمر 91 عاماً، قرب بيت حانون، بينما كانوا يرعون الماشية. وقالت بتسيلم إن أيّاً منهم لم يكن يقوم بأي نشاط عدائي.

ولم تؤد تحقيقات الشرطة العسكرية التي بلغ عددها 147 تحقيقاً في حوادث قتل أو إصابة قوات الدفاع الإسرائيلي فلسطينيين إلا إلى عدد ضئيل من الإدانات. وقالت منظمة يش دين غير الحكومية إن 2 بالمائة فقط من التحقيقات التي أجرتها قسم التحقيقات الجنائية في الشرطة العسكرية الإسرائيلية في عام 2009 أدى إلى إصدار لوائح اتهام رسمية (4 تحقيقات). وكان معدل إصدار لوائح الاتهام الرسمية في الفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2009 ستة بالمائة. وعزت منظمة بتسلیم هذه الاحصاءات إلى وجود تضارب مصالح في الإجراءات في عملية التحقيق لأن القوات الإسرائيلية المفترض قيامها بالقتل مسؤولة هي أيضاً عن جمع المعلومات التي يستخدمها نائب الأحكام العسكري لتقدير ما إذا كان يتم فتح تحقيقاً في ملابسات الحادث. وقد قامت منظمة بتسلیم منذ عام 2001 برصد 35 حادثاً قتل أو أصيب فيه فلسطينيون نتيجة رصاص أطلقه الشرطة الإسرائيلية وضباط شرطة الحدود. ولم يتم التحقيق إلا في 16 حادثاً منها، أدى اثنان منها فقط إلى إصدار لوائح اتهام رسمية.

كما اشتكت منظمات حقوق الإنسان من أن قوات الدفاع الإسرائيلية فتحت، من خلال نائب الأحكام العسكري، الكثير من التحقيقات بعد مضي أشهر أو أكثر من سنة على وقوع الحادث، مما جعل العثور على الأدلة أو تحديد الشهود أمراً صعباً، واشتكى أيضاً من عدم وجود عدد كافٍ من يتحدثون اللغة العربية بوحدة التحقيقات.

قام مدنيون Israelis بقتل أثنتين من الفلسطينيين. ففي 13 أيار/مايو، أطلق مستوطن النار على ظهر أيسير ياسر فواز زراق البالغ من العمر 15 عاماً وقتلها. وكان زراق قد رشق سيارة المستوطن بالحجارة قرب المزرعة الشرقية في الضفة الغربية. ولم ترد أي تقارير عن فتح تحقيق بخصوص وفاته. وفي 22 أيلول/سبتمبر، قتل حارس أمني إسرائيلي خاص سامر محمود أحمد سرحان في القدس الشرقية بإطلاق النار عليه. وقد تم إطلاق سراح الحارس المسؤول عن وفاة سامر بكفالة، وواصلت يش دين الإدعاء بأنه لا يتم التحقيق بالشكل الكافي في العنف الذي يرتكبه المستوطنون. ولم يكن هناك دليل على إجراء تحقيق عام لدى حلول نهاية العام.

وقد اتخذت كل من السلطة الفلسطينية واسرائيل خطوات للتحقيق في، ومعالجة، المزاعم المتعلقة بوقوع انتهاكات في سياق عملية الرصاص المصوب في 2008-2009؛ ولكن المنظمات غير الحكومية انتقدت حماس لعدم قيامها بالتحقيق في الانتهاكات بالشكل الملائم.

فقد شكلت السلطة الفلسطينية خلال العام لجنة مستقلة للنظر في المزاعم الموجهة ضدها ضمن سياق العملية.

وانتقدت منظمة العفو الدولية (آمنستي إنترناشنال) سلطات حماس لعدم إجرائها تحقيقاً كاملاً في الانتهاكات التي ارتكبها الغزاويون خلال العملية، مشيرة بشكل محدد إلى إطلاق مجموعات فلسطينية مسلحة الصواريخ بشكل عشوائي على جنوب إسرائيل. وأدعت المنظمة إن حماس لم تتخذ أي إجراء قانوني أو أي إجراء آخر ضد كتائب القسام، التي أدعت مسؤوليتها عن إطلاق صواريخ على أهداف مدنية.

وقدمت إسرائيل خلال العام أمثلة محددة على تحقيقات مرتبطة بعملية الرصاص المصوب وعلى نتائج التحقيقات، بما في ذلك أوامر جديدة لتعزيز حمايات المدنيين. وواصلت المنظمات المحلية والدولية غير الحكومية انتقاد التحقيقات الإسرائيلية والإجراءات التأديبية المتعلقة بالإصابات الناجمة عن عملية الرصاص المصوب قائلة إنها غير كافية. وأفادت منظمة بتسلیم بأن 773 فلسطينياً من بين الفلسطينيين الذين قتلوا إبان

العملية وقرر عددهم بـ 1385 شخصاً كانوا من المدنيين، بينما قالت الحكومة الإسرائيلية إن عدد القتلى المدنيين كان 295 قتيلاً وأشارت إلى أن حماس كانت تقوم بعملياتها بين السكان المدنيين

وقد فتحت قوات الدفاع الإسرائيلي، منذ عام 2009، تحقيقات في 150 حادث تضمن انتهاكات مزعومة لقانون الحرب من قبل قواتها. وأعربت منظمات مختلفة لحقوق الإنسان مجدداً عن هواجس من كون قادة الجيش الإسرائيلي أو الشرطة العسكرية قاموا بعمل التحقيقات، مما يمكن أن يكون قد فلص نزاهتها وعدم تحيزها. كما انتقدت منظمات غير حكومية قرار الحكومة الإسرائيلية عدم إجراء تحقيقات شاملة في المزاعم المتعلقة بوقوع انتهاكات جسيمة، كاستعمال إسرائيل الفوسفور الأبيض واستهداف البنية التحتية المدنية في قطاع غزة.

وأصدرت إسرائيل خلال العام لاحقى اتهام رسميين مرتبطين بعملية الرصاص المصبوب تتعلق إدعاها بقضية استخدام درع بشري (أنظر القسم 2 ج). والأخرى بقضية وفاة مدني. وأثبتت قوات الدفاع الإسرائيلي ضابطاً في الجيش وعاقبت ضابطين آخرين لعدم اتخاذهما قرارات صائبة خلال حادث أدى إلى إصابات بين المدنيين في مسجد المقادمة إبان عملية الرصاص المصبوب. وبالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ إجراءات تأديبية بحق بريغadier جنرال وكولونيل في قوات الدفاع الإسرائيلي لموافقتهم على استخدام قذائف مدفعية متفجرة بشكل يخالف المسافات الآمنة المفروضة إبان عملية الرصاص المصبوب.

وفي عام 2009 أيضاً أمر رئيس أركان قوات الدفاع الإسرائيلي بإجراء عمليات استجواب عملية لاستخلاص معلومات بخصوص أكثر من 60 تحقيقاً تركز على انتهاكات لقانون الحرب خلال عملية الرصاص المصبوب. وأدت الاستجوابات حول العمليات، التي أجرتها الجيش بناء على قانون العدالة العسكري، إلى تأخير التحقيقات الجنائية نظراً لكونه لا يمكن الكشف عن المعلومات التي يتم الحصول عليها إبان الاستجواب أو استخدامها كأدلة في المحاكم.

ب. اختفاء الأشخاص

وردت تقارير قليلة عن عمليات اختطاف واختفاء لدروع سياسية مرتبطة بالنزاع الفلسطيني الداخلي، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى تحسن الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية.

وفي قطاع غزة، قامت عناصر أمنية من حماس خلال العام بعمليات احتجاز خارج سياق الإجراءات القضائية على أساس الانتقام السياسي؛ ولم تتوفر المعلومات بشأن مكان وجود وأحوال هؤلاء المحتجزين بشكل متسق أو يمكن التعويل عليه، كما لم تتوفر لهؤلاء المحتجزين المحاكمة وفق الأصول القانونية ولم يسمح لهم بالاتصال بعائلاتهم أو بمحامي دفاع.

وفي عام 2006، قامت عناصر من لجان المقاومة الشعبية ومن حماس بحفر نفق من غزة إلى إسرائيل، وقتل جنديين واختطفت جندياً ثالثاً، جيلاد (جلعاد) شاليت. وكان شاليت لا يزال محتجزاً في غزة لدى حلول نهاية العام.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر القانون الأساسي في السلطة الفلسطينية التعذيب أو استخدام القوة ضد المعتقلين؛ ومع ذلك قالت منظمات حقوق إنسان دولية إن التعذيب ظل يمثل مشكلة. وفي أعقاب ادعاءات بحدوث إساءة معاملة في حادث وفاة أربعة سجناء كانوا معتقلين لدى السلطة الفلسطينية في عام 2009 (أنظر القسم 1.أ)، فصل رئيس الوزراء سلام فياض عدداً من مسؤولي الأمن بالسلطة الفلسطينية وأصدر أمراً بوقف ممارسة التعذيب وإساءة معاملة المحتجزين في سجون السلطة، كما صدر أمر متطابق بمراقبة أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز. وقامت السلطة الفلسطينية، نتيجة لذلك، بتزويد جميع قوات الأمن بتوجيهات خطية حول عمليات الاستجواب والاحتجاز ظل معمولاً بها خلال العام، بما في ذلك جزء يتعلق بحقوق السجناء. وعلى الرغم من ذلك، قالت منظمة هيومان رايتس ووتش إنه كانت هناك تقارير كثيرة عن وقوع إساءة معاملة خلال العام، وأن السلطة الفلسطينية كانت متلازمة عن مقاضاة المسؤولين الأمنيين لإساءتهم معاملة المحتجزين. وقد سجل المحتجرون الفلسطينيون خلال العام 163 شكوى تتعلق بالتعذيب لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد تضمنت عمليات التعذيب التي مارستها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية إجبار السجناء على الجلوس في وضع مؤلم لفترات طويلة، والضرب، واللكم، والجلد، والتخييف، والضغط النفسي. وأشار مراقبون دوليون إلى أن إساءة المعاملة لم تكن تمارس بشكل منتظم أو روتيني في السجون التابعة للسلطة الفلسطينية، رغم أن بعض السجناء تعرضوا لسوء المعاملة أثناء الاعتقال أو الاستجواب.

وزعم تقرير أصدرته منظمة هيومان رايتس ووتش في 2009 قيام مسؤولين أمنيين من منظمة فتح بإساءة معاملة أعضاء ومؤيدي حركة حماس في الضفة الغربية، كما زعم بقيام قوات الأمن التابعة لحماس بإساءة معاملة مسؤولين منتمين إلى حركة فتح في قطاع غزة. وأفادت التقارير بأن هذه الأمور استمرت خلال العام.

ووفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش فإن سلطات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية اعتقلت في 16 و 19 أيلول/سبتمبر رجلاً لم تعرف هويته وأحمد سلحب وعذبتهما أثناء وجودهما في عهدهما في مرفق احتجاز في أريحا. وكانت السلطة الفلسطينية تشتبه في أن للرجلين علاقات مع حركة حماس. وقد أطلقت السلطة سراح الرجل الأول بعد عشرة أيام ولكنها واصلت احتجاز سلحب حتى 16 تشرين الأول/أكتوبر، عندما نقلته إلى مستشفى لمعالجة الإصابات التي قيل إن التعذيب سببها، ومعالجة تمزق فقرات في عموده الفقاري نجم عن إساءة معاملته إبان احتجازه في عام 2008.

وفي قطاع غزة، لم يقتصر التعذيب الذي قامت به القوة التنفيذية التابعة لحماس على تعذيب المحتجزين الأمنيين بل كانت تعذب أيضاً الأشخاص المرتبطين بحزب السيساكي وأولئك الذين يتم اعتقالهم للاشتباه بأنهم "متاولون" مع إسرائيل أو أولئك الذين يعتبرون ممارسين لنشاط غير أخلاقي. وقد وردت تقارير بأن حماس نشرت ضباط سريين لمحاكمة وضرب و(في بعض الأحيان) اعتقال هؤلاء الأشخاص، عادة بدون نية قتلهم. ولم تتخذ حماس أي إجراءات للتحقيق في التقارير المتعلقة بالتعذيب، وكان توثيق إساءة المعاملة محدوداً، بسبب خوف الضحايا من الانتقام من جانب وبسبب كون المسؤولين في السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية لا يستطيعون من جانب آخر الاتصال بالسجناء في غزة. وقالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إن الشكاوى بشأن إساءة المعاملة تضمنت الإجبار على الوقوف في أوضاع غير مرحة، والجلد، وتنقييد اليدين، والتسلية أو التعليق، وعصب العينين، واللكم، والضرب بالهراوات أو بخرطيم المياه.

وأفادت تقارير لمنظمات حقوق إنسان غير حكومية وصور توثيقية كشف عنها في 12 أيار/مايو بأن قوات حماس ضربت جمال أبو القمصان، وهو رجل أعزب يمتلك "غاليري فن"، لاتهامه بأنه أقام علاقات جنسية خارج إطار الزواج. وقد تعرض أبو القمصان للضرب على ظهره ورجليه ورديفيه. وأدعت منظمات حقوق

الإنسان إن مثل هذه الاعتداءات والاستجوابات كانت مأولة ولكن الضحايا يتكتمون عليها ويحجون عن الإفصاح عنها.

ونظمت حماس هجمات في الضفة الغربية. فقد أفادت تقارير بأن أعضاء من حماس قاموا في 1 أيلول/سبتمبر، بإطلاق النار على إسرائيليين من سكان مستوطنة في غور الأردن قرب رام الله وإصابتهم بجراح؛ وأدعي الجناح العسكري في حماس على الفور مسؤوليته عن الحادث. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت السلطة الفلسطينية القبض على عدد من أعضاء حركة حماس يشتبه في أنهم خططوا لعمليات إلقاء قنابل ولاختطاف واستهداف مسؤول حكومي فلسطيني بارز.

ولم ترد أي تقارير عن قيام حماس باستخدام دروع بشرية خلال العام. وكان تقرير أصدرته وزارة الخارجية الإسرائيلية في عام 2009، قد ذكر أن حماس استخدمت دروعاً بشرية، بما في ذلك أطفال، خلال عملية الرصاص المصوب من خلال وضعها منصات إطلاق الصواريخ ومراكيز العمليات في منشآت مدنية.

يحظر القانون الإسرائيلي، وفقاً لتقدير المحكمة العليا الإسرائيلية له في قرارها سنة 1999، التعذيب وعدد من أساليب الاستجواب ولكنه يسمح بممارسة "ضغط جسدية معتدلة" ضد متحجزين يرى المسؤولون أنهم يملكون معلومات عن هجمات إرهابية وشيكّة الوقوع. كما يشير قرار المحكمة إلى أنه يمكن أن يكون المستجوبون الذين يسيئون معاملة متحجزين يشتبه في أنهم يملكون مثل هذه المعلومات ممتنعين بمحضه قانونية من المعاشرة. وأفادت منظمات حقوق الإنسان بأن "الضغط الجسدية المعتدلة" شملت في الممارسة الفعلية الضرب، وجعل الشخص يبقى في وضع مرهق لفترات طويلة، والضغط المؤلم على الذراعين من الأصفاد أو من تقييد حرية حركة الذراعين. وواصلت المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية انتقادها لما أسمته ممارسات الاحتجاز الإسرائيلية التعسفية، بما فيها العزل والحرمان من النوم وتقييد اليدين والتصفيق لفترات طويلة وإساءة المعاملة النفسية، كالتهديد باستجواب الوالدين المسنين أو بهدم منازل العائلات.

وأدت منظمة "الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين" غير الحكومية إن سلطات الأمن الإسرائيلية كانت تقوم في الكثير من الأحيان بتعذيب القصر وإساءة معاملتهم أثناء وجودهم في الاحتجاز لإجبارهم على الاعتراف خلال الاستجواب، مستخدمة أساليب كالضرب وتقييد اليدين لفترات طويلة والتهديد والإغتصاب والحبس الانفرادي. وقد قال 28 طفلاً ألقت قوات الدفاع الإسرائيلي القبض عليهم واحتجازهم، في 40 شهادة خطية بقسم جمعتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين خلال الأشهر الستة الأخيرة من العام، أنه تم ضربهم وركلهم، وقال 24 منهم أنهم تعرضوا لنوع ما من وضع الجلوس أو الوقوف المؤلم، بينما تمت تعرية سبعة منهم، وتعرض ثلاثة للصدمات الكهربائية.

وفي 23 آذار/مارس، اعتقل الجنود الإسرائيليون فتى في السادسة عشرة من العمر يعرف باسم باسل من قرية الطبة في الضفة الغربية. ووفقاً لما جاء في شهادة بقسم حصلت عليها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، قام الجنود بعصب عيني باسم وتقييده وضربه، ثم سلموه إلى مستوطنين محليين، قاموا بهم أيضاً بضربيه. وزعم باسم أنه قد اعترف بسبب الضغط عليه بالقيام برشق حارة وأنه تم تهديده بالسجن وبالصدمات الكهربائية. وقد تركته قوات الدفاع الإسرائيلي بعد ذلك حافي القدمين على طريق خارج مستوطنة في الضفة الغربية في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل على بعد حوالي عشرة أميال من منزله.

وأفادت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، بأن شرطة الحدود الإسرائيلية قامت، في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، بضرب وركل طفل في السابعة من العمر يدعى آدم في حي سلوان في القدس الشرقية.

وقالت منظمة "اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل" غير الحكومية، إن جهاز الأمن الإسرائيلي المعروف بالشباك أو الشين بيت) قام في عام 2008 بإلقاء القبض على جلال صوافته واستجوبه واستجواب والديه. وادعى أن عنصر الشين بيت الذي قام بالاستجواب هدد بهم منزل العائلة ما لم يقنع والدا صوافته ابنهما بالاعتراف بالضلوع في تفخيخ سيارة. وأفادت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل بأنه تم إغلاق ملف شكوى صوافته حول الحادث في نهاية العام، ولكن مكتب المدعي العام لم يوفر أي إيضاح مفصل بشأن قراره إغلاق ملف الشكوى، ولم يتم التحقيق فيها.

وتم توثيق المعاملة المهينة على يد الجنود الإسرائيليين على الإنترنت. ففي آب/أغسطس نشرت المجندة الإسرائيلية السابقة، إيدن أيرجيل، صوراً على الإنترنت ظهرت فيها مع محتجزين فلسطينيين معصوب العينين ومكبل الأيدي. ومع أن السلطات الإسرائيلية شجبت الأمر بوصفه مذلاً، إلا أنه لم يكن هناك أي أدلة على وجود نتائج من أي تحقيق. وفي تشرين الأول/أكتوبر بدأت قوات الدفاع الإسرائيلي تحقيقاً في شريط فيديو على الإنترنت، قيل إنه تم نشره في عام 2008، يظهر فيه جندي يرقص ويُسخر من محتجز فلسطيني معصوب العينين.

وأفادت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل بأن الشرطيين التابعين لمخفر معالي أدوميم اللذين تم القبض عليهما في عام 2008 بسبب إساءة معاملتهم الشديدة لفلسطينيين من بياثاني، كانوا لا يزالان لدى انتهاء العام خاضعين للإقامة المنزلية الجبرية، وكانت التحقيقات ما زالت مستمرة في الحادث.

ويحظر القانون الإسرائيلي وقرارات المحكمة العليا وأمر من قوات الدفاع الإسرائيلي، على القوات الإسرائيلية استخدام الدروع البشرية، إلا أن التقارير أفادت بأنه لم يكن يتم التقييد دوماً بالحظر. فقد أفادت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين بأن الجنود الإسرائيليين استخدمو مدنين، بينهم ثلاثة أطفال، كدروع بشرية، معرضين حياتهم للخطر من خلال إجبارهم على البقاء داخل أو قرب منازل تستخدم كموقع عسكري أو من خلال إجبارهم على القيام بمهام خطيرة كتفتيش الممتلكات. وقالت وزارة العدل الإسرائيلية، إن الشرطة العسكرية تقوم بفتح تحقيق عندما يتم تسجيل شكوى تتعلق باستخدام درع بشرية.

وذكرت تقارير أن الجنود الإسرائيليين قاموا في 18 شباط/فبراير، خلال عملية مداهمة لمنزل في نابلس، بإجبار فتاة في السادسة عشرة من العمر تدعى دعاء على تفتيش منزلها للتأكد من خلوه من الشراك الخداعية. وقالت منظمة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين إن الجنود أمروها بفتح الخزائن ورفع المراتب في المنزل. ولم يكن قد تم إجراء تحقيق أو تحديث للواقع لدى انتهاء العام.

وفي 16 نيسان/أبريل، اعتقل جنديان من قوات الدفاع الإسرائيلي الطفل صبري البالغ من العمر 14 عاماً أمام مدرسة في بيت عمار وأجبروه على السير أمامهم بينما كان محتججون فلسطينيون، يحثّهم جنود من قوات الدفاع الإسرائيلي، يقومون برشق الحجارة. وقد تم تصوير الحادث ونشر الصور على نطاق واسع في وسائل الإعلام الفلسطينية. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، أشار المدعي العام العسكري للأمور الخاصة بالعمليات إلى أن الشرطة العسكرية فتحت تحقيقاً في الحادث، إلا أنه لم تكن قد وردت أي أنباء جديدة حول ذلك لدى انتهاء العام.

وأفادت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، بأن جنوداً من قوات الدفاع الإسرائيلي قاموا، في 19 آب/أغسطس، بضرب صبي عمره 13 سنة واسمه نزال خلال عملية تفتيش مفاجئة وأجبروه على القيام

بدور دليل لهم أثناء تفتيش منزل عمه بالقرب من نابلس. ولم يكن قد تم إجراء تحقيق أو تحديد للاوّالى لدّي انتهاء العام.

وفي أول إدانة تصدرها المحاكم الإسرائيلية في قضية دروع بشرية، أدانت محكمة عسكرية إسرائيلية في 3 تشرين الأول/أكتوبر جنديين إسرائيليين لم تكشف هويتهما من لواء جيفاتي استخدما طفلاً في التاسعة من العمر، يدعى ماجد عبد ربه، لتفتيش أكياس كان يعتقد أنها تحتوي على متغيرات في كانون الثاني/يناير 2009 أثناء عملية الرصاص المصوب. وقد حكمت السلطات عليهما بالسجن ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ لتجاوزهما سلطتها من خلال تعريض حياة للخطر ولسلوكهما الذي لا يليق بجندي؛ وتم أيضاً تخفيض رتبة كل منهما. كما اتخذت قوات الدفاع الإسرائيلي إجراءات تأدبية بحق كولونيل لقماته بالسماح لعبد ربه بدخول مبنى كان في داخله مقاتلون.

وقد هاجمت جماعات فلسطينية غير تابعة لدولة أهدافاً إسرائيلية في الضفة الغربية. فعلى سبيل المثال، ادعت مجموعة أبو موسى التي تتخذ من سوريا مقراً لها المسؤولية عن عملية إطلاق النار في 26 أيلول/سبتمبر على جنديين إسرائيليين جنوب الخليل.

وارتكب مدنيون إسرائيليون أعمال عنف ضد مدنيين فلسطينيين ومتلكاتهم بدون أي تدخل يذكر، أو بدون أي تدخل على الإطلاق، على ما أفادت التقارير، وبدون أي تحقيق بعد ذلك من قبل المسؤولين الإسرائيليين. ويقال أن بعض المستوطنين استخدمو العنف ضد الفلسطينيين لإبعادهم عن المستوطنات وعن أراض يسعى المستوطنون إلى مصادرتها منهم. وقد المركز الفلسطيني أن المستوطنين ارتكبوا ما بين عام 2009 ومنتصف العام حوالي ألف عمل عنف ضد فلسطينيين ومتلكاتهم. وقالت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال-فرع فلسطين في تموز/يوليو إنها وثقت 38 حادثاً هاجم فيها مستوطنون أطفالاً وألحقوا بهم إصابات في الفترة الممتدة ما بين آذار/مارس 2008 وتموز/يوليو 2010 قرب مستوطنات في مناطق بيت لحم ورام الله وسلفيت والخليل ونابلس؛ وقد قتل أطفال في ثلث من هذه الحوادث. وذكر أن 6 من هذه الهجمات التي أثرت على ثمانية أطفال وقعت خلال العام. وقد وصف تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، عنف المستوطنين بأنه "عامل أساسي يقوض أمن الفلسطينيين وسبل معيشتهم في الكثير من المناطق في الضفة الغربية".

وأفادت منظمات غير حكومية وتقارير إعلامية بأن المستوطنين قاموا في 26 تموز/يوليو، بشن سلسلة من الهجمات استمرت أكثر من 12 ساعة على قرية بورين الفلسطينية، واعتدى المستوطنون خلال تلك الساعات على الفلسطينيين وسرقوا سيارات وأحرقوا حقوق الفلسطينيين المجاورة. وقال مسؤولون محليون وعاملون ميدانيون من منظمات غير حكومية كانوا موجودين في مكان الحادث وقت العملية إن قوات الدفاع الإسرائيلي قد راقبت الهجمات على نطاق واسع ولكنها لم تتخذ أي إجراء لمنع المهاجمين من إعادة تنظيم صفوفهم. وأدعى مسؤولون محليون إنه تم منع سيارات إطفاء الحرائق التابعة للسلطة الفلسطينية لأكثر من ساعة من دخول المنطقة لإطفاء الحرائق.

وفي 1 أيلول/سبتمبر، وعقب عملية إطلاق نار مرتبطة بحركة حماس قُتل فيها أربعة مستوطنين إسرائيليين، قام حوالي 50 مستوطناً من مستوطنة كريات عربة الواقعة بالقرب من الخليل بإلقاء الحجارة على منزل عائلة إدريس الفلسطينية القريب من المستوطنة. وقام المستوطنون بقلب التجهيزات الموجودة في الخارج وأضرموا النار في الحشيش الموجود أمام المنزل. وقالت التقارير الإعلامية إن عناصر قوات الدفاع الإسرائيلي قد رافقت المستوطنين ولم تقم بمنع الهجوم. وفي نفس ذلك اليوم، قام مستوطن آخر بهجوم تعسفي

استهدف السيارات الفلسطينية حيث قام بكسر نوافذها قرب تقاطع الطريق المؤدي إلى قرية جيت، بين نابلس وقلقيلية.

وقالت تقارير إعلامية إن المستوطنين استهدفوها، في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، سيدة فلسطينية وطفلها، وعمرهما 10 سنوات و11 سنة، فرشقونهم بالحجارة أثناء توجههم إلى المدرسة في قرية الطاقة قرب بيت لحم في الضفة الغربية. وقد احتجت مجموعة من الفلسطينيين على ذلك في ما بعد بإحراء إطار السيارات ورشق الحجارة على سيارات إسرائيلية، وتلى ذلك وقوع اشتباك مع القوات الإسرائيلية.

وأفادت منظمات محلية غير حكومية بأن أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون ضد الفلسطينيين في مدينة الخليل القديمة واصلت التقلص، وعزى ذلك في المقام الأول إلى توثيق الفلسطينيين تحرشات المستوطنين على أفلام الفيديو. ورغم ذلك، قال السكان وعدة جنود سابقين في قوات الدفاع الإسرائيلي إن السلطات الإسرائيلية في المدينة القديمة كانت تحجم على الدوام عن حماية الفلسطينيين من عنف المستوطنين وأنها أخفقت في تطبيق القانون والنظام على المهاجمين.

وفي نيسان/أبريل 2009 هاجم مستوطنان قرب مستوطنة ماعون سيدة كانت حاملاً في شهرها الثامن. وقد دفعها رجلان ملثمان إلى الأرض وركلاها وضرباهما بالعصي. ورغم أن بتسيلم ذكرت أن شرطة الخليل قالت في أيار/مايو إنها استجوبت ثلاثة رجال مشتبه بهم، إلا أنه لم يكن هناك حتى نهاية العام ما يدل على إجراء تحقيق في الحادث.

أوضاع السجون ومرافق الاحتجاز

تحسن أوضاع السجون التابعة للسلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، رغم أن نظام سجون السلطة الفلسطينية ظل غير ملائم إلى حد بعيد بالنسبة لعدد النزلاء فيه. وظلت السجون التابعة للشرطة المدنية، التي يعتقل فيها السجناء غير الأمنيين، شديدة الانتظار. كما أثرت المسائل المتعلقة بالاتساع وقدرة المنشآت على الاستيعاب سلباً على توفر الخدمات الطبية والبرامج الحرفية وغيرها من البرامج للنزلاء في سجون الشرطة المدنية التابعة للسلطة.

وعلى خلاف ما حدث في العام الماضي، لم ترد أي تقارير بوقوع وفيات في سجون الشرطة المدنية التابعة للسلطة الفلسطينية نتيجة أوضاع غير ملائمة.

ووفقاً لإحصاءات السلطة الفلسطينية، كان هناك في كانون الأول/ديسمبر حوالي 1050 سجينًا في سجون الشرطة المدنية السابع التابعة للسلطة الفلسطينية؛ وقد شكل كل من النساء والأحداث الذكور حوالي 2 بالمائة من مجمل عدد السجناء. وكان يتم أحياناً سجن الأحداث الذكور مع الذكور البالغين. وقد احتجزت أجهزة الاستخبارات التابعة للسلطة الفلسطينية بضع مئات من المحتجزين الأمنيين منفصلين عن عموم السجناء. وبذلك السلطة الفلسطينية جهوداً لتحسين أوضاع السجون في عدد من المنشآت.

وكانت جميع سجون الشرطة المدنية التابعة للسلطة الفلسطينية تسمح بزيارات أسبوعية، وبممارسة الشعائر الدينية، وكان لديها إجراءات لتقديم الشكاوى وعملية تحقيق في الشكاوى. وسمحت السلطة الفلسطينية بشكل عام خلال السنة للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة المحتجزين وسمحت بالتفتيش بشكل منتظم على أوضاع السجون. وأشارت تقارير أولية غير منشورة وضعتها منظمات حقوق إنسان ومنظمات إنسانية

ومحامون إلى أنه كانت هناك، كما حدث في الأعوام الماضية، بعض الصعوبات في الاتصال بمحتجزين مدددين، وأن الأمر كان يتوقف على المنظمة الأمنية التي تدير المنشأة.

ولا يستطيع أمين المظالم العمل نيابة عن السجناء.

ويقال أن أوضاع السجون في قطاع غزة كانت سيئة، وكانت المعلومات المتوفرة عنها ضئيلة. وذكر بشكل غير رسمي أن مستوى منشآت الاعتقال كان أدنى من المعايير الدولية أو الإنسانية. وقد أعلنت سلطات حماس عن تحقيق في ظروف وفاة طالب محمد أبو سطة في عام 2008، الذي توفي نتيجة إصابات تعرض لها في أعقاب احتجاز شرطة حماس له. ونتيجة لذلك، أوقفت حماس عدة ضباط شرطة عن العمل، إلا أن منظمة آمنستي إنترناشونال أفادت بأنه لم ترد أي تقارير بأنه تمت محاكمة أي شخص. وقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارات متتابعة لبعض المساجين في قطاع غزة، ولكن سلطات حماس رفضت منح ممثلي اللجنة إذنًا لزيارة الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط.

وكان احتمال استيفاء مراكز الاعتقال التابعة لقوات الدفاع الإسرائيلي للمعايير الدولية أقل من احتمال استيفاء السجون المدنية لها، وكان بعضها، مثل مركز اعتقال عوفر، يوفر مساحة صغيرة جدًا تصل إلى 15 قدماً مربعة للمعتقل الواحد. وأفادت منظمة بتسليم ومنظمة هموكيد، في تشرين الثاني/نوفمبر، بوجود أوضاع غير مرضية في سجن تكافا التابع لجهاز شين بيت، بينما سوء الأوضاع الصحية. وواصل السجناء الشكوى من عدم توفر الرعاية الطبية الملائمة. وقالت وزارة العدل الإسرائيلية إن قوات الدفاع الإسرائيلي واصلت تحسين أحوال المعيشة في مركزى اعتقال في الضفة الغربية. كما بدأت إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر تشديد مجمع اعتقال جديد بجوار محكمة عوفر العسكرية.

ووفقًا للإحصاءات الرسمية الإسرائيلية، كان هناك حوالي 5935 فلسطينيًّا محتجزين في السجون الإسرائيلية المدنية في كانون الأول/ديسمبر. وكان القصر الفلسطينيون الذين يتم القبض عليهم في الضفة الغربية يخضعون لنظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية، الذي يعتبر كل من بلغ السادسة عشرة من العمر فما فوق شخصاً بلغ سن الرشد؛ وكان يتم احتجاز جميع القصر الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة المحتجزين قبل المحاكمة أو بعدها مع البالغين. أما القصر الإسرائيليون الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة ويقبض عليهم في الضفة الغربية فكانوا يخضعون للمحاكم الجنائية والمدنية.

وأفادت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل بأنه لم يتم تحويل حوالي 650 شكوى من سوء المعاملة قدمها سجناء معتقلون في منشآت الشين بيت إلى الشرطة لإجراء تحقيقات جنائية فيها في الفترة الممتدة من عام 2001 حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

وقد سمحت إسرائيل للجنة الدولية للصليب الأحمر بتفقد أوضاع السجون. وأرسلت نقابة المحامين الإسرائيليين ومنظمات غير حكومية ممثلين عنها للجتماع مع السجناء وتفقد أوضاع السجون ومرافق الاحتجاز ومنتشرات قوات الدفاع الإسرائيلي. وأفادت منظمات حقوق الإنسان بمواجهة تأخير وصعوبات في مقابلة محتجزين مدددين، وبوجود عمليات نقل متكررة على فترات قصيرة للمحتجزين بدون إشعار مسبق، وبحدودية قدرة عائلات السجناء الفلسطينيين، وخاصة العائلات الغزاوية، على زيارتها أبنائها.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الفلسطيني اعتقال أو احتجاز الأشخاص على نحو تعسفي؛ ولكن السلطة الفلسطينية لم تقم في الواقع بتوجيه الاتهامات فوراً وكانت تحتجز المعتقلين بشكل منتظم لمدة أشهر بدون محاكمة. كما اتهمت حماس السلطة الفلسطينية بأنها قامت باحتجاز أشخاص خلال العام لا لسبب سوى انتمائهم إلى حركة حماس.

ووردت تقارير مفادها أن حماس مارست الاحتجاز التعسفي على نطاق واسع في قطاع غزة.

ويحظر القانون الإسرائيلي الاحتجاز والاعتقال التعسفي، لكن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لم تلتزم دائماً بهذا الحظر.

وكان المعتقلون الأمنيون الفلسطينيون يخضعون للولاية القضائية للقانون العسكري، الذي يسمح بالاحتجاز لمدة 10 أيام من دون رؤية محامي أو المثول أمام محكمة. ولا يوجد شرط يتطلب أن يتمكن المحتجز من الاتصال بالمحامي حتى ما بعد الاستجواب، وهي عملية قد تمتد أسبوعاً.

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

تحمل السلطة الفلسطينية رسميًا في مناطق الضفة الغربية التي يقطنها Palestinians، ومعظمها "المنطقة A" كما حدثت في فترة اتفاقيات أوسلو، مسؤولية السيطرة على الأمن والسلطة المدنية؛ ولكن قوات الأمن الإسرائيلية ما فتئت تقوم منذ عام 2002 بعمليات أمنية بصورة منتظمة في مدن "المنطقة A" بدون تنسيق مع قوات أمن السلطة الفلسطينية. وفي "المنطقة B" في الضفة الغربية، المكونة في معظمها من قرى فلسطينية صغيرة وأراض زراعية، تتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية السيطرة المدنية، بما في ذلك أعمال الشرطة المدنية، ولكن إسرائيل تحفظ بمسؤولية السيطرة الأمنية. وفي "المنطقة C"، التي تحتوي على مستوطنات إسرائيلية ومنشآت عسكرية وبعض القرى الفلسطينية الصغيرة وأراضي زراعية وأراض غير مأهولة، تحفظ إسرائيل بالسيطرة المدنية والأمنية التامة.

وكان هناك ست قوات أمنية تابعة للسلطة الفلسطينية تعمل في الضفة الغربية. وكان جهاز الشرطة المدنية التابع للسلطة الفلسطينية مسؤولاً في المقام الأول عن الأعمال الشرطية المدنية والمجتمعية. أما قوات الأمن الوطني فتقوم بعمليات أمنية شبّهها بعمليات الدرك في الظروف التي تتجاوز قدرات الشرطة المدنية. ويعالج جهاز الاستخبارات العسكري، وهو وحدة تابعة لقوات الأمن الوطني، المسائل الاستخباراتية والجناحية المتعلقة بأفراد قوات أمن السلطة الفلسطينية، بما فيها الاتهامات بإساءة المعاملة. ويعتبر جهاز المخابرات العامة الجهة المسئولة عن جميع المعلومات الاستخباراتية في الخارج وعن العمليات الخارجية، وجهاز الأمن الوقائي الجهة المسئولة عن هذين الأمرتين في الداخل. ويقوم الحرس الرئاسي بحماية المنشآت ويوفر الحماية لكتاب الشخصيات. ويقوم جهاز الدفاع المدني بتوفير خدمات الطوارئ. وتتضمّن أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في عملها لوزير الداخلية. وجهاز الاستخبارات العسكرية هو المسؤول عن التحقيقات في الادعاءات المتعلقة بوقوع سوء معاملة وفساد يكون رجال قوات أمن السلطة الفلسطينية ضالعين فيه ويمكنه إحالة قضايا إلى المحكمة.

وفي قطاع غزة، قامت القوات التابعة لحماس بالمحافظة على الأمن. وأشارت التقارير الصحفية وتقارير المنظمات غير الحكومية إلى أن حماس فرضت سيطرة مشددة على جميع قطاعات المجتمع. وأفادت تقارير بأن شرطة حماس كانت تيسّر نشاطات غير مشروعة وتستفيد منها، كإدارة أنفاق التهريب.

وقد حافظت السلطات الإسرائيلية على وجودها الأمني في الضفة الغربية من خلال قوات الدفاع الإسرائيلي وجهاز الأمن (الشين بيت) والشرطة الوطنية الإسرائيلية وحرس الحدود. وقامت السلطات الإسرائيلية في بعض الحالات بالتحقيق في حوادث الفساد وإساءة المعاملة وفرضت عقوبات، رغم ورود عدة تقارير عن الإخفاق في اتخاذ إجراءات تأديبية في حالات لإساءة المعاملة.

وأفادت تقارير منظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية وتقارير صحفية بأن قوات الدفاع الإسرائيلي لم تستجب على نحو كافٍ لحوادث العنف التي ارتکبها مستوطنون إسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. وقالت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (أكري) إن قوات الأمن الإسرائيلية والمسؤولين عن العدالة العاملين في الغالب في القدس الشرقية التي يشكل العرب غالبية سكانها أظهروا تحيزاً ضد السكان العرب في تحقيقاتهم في حوادث شارك فيها عرب وإسرائيليون. وقد سعى السكان الفلسطينيون، في عدة حالات، إلى رفع دعاوى ضد مستوطنين إسرائيليين أو حراسهم الأمنيين، إلا أنه لم يتم التحقيق في الكثير من الشكاوى رغم توفر الأدلة. وكانت معظم الشكاوى التي رفعها سكان القدس الشرقية العرب متعلقة بسوء تصرف عناصر الشرطة التابعة لمخفر شاليم ومخفر داود، المسئولة عن المدينة القديمة بالقدس والأحياء العربية المحيطة بها حيث يحافظ بعض المستوطنين الإسرائيليين على وجود يتم الدفاع عنه بقوة.

إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الاحتجاز

يفرض قانون السلطة الفلسطينية الحصول على قرار قضائي عاجل بقانونية الاحتجاز، وقد تم في الواقع العملي تطبيق هذا الأمر إلى حد كبير ولكن ليس بشكل متسق. ويحظر قانون السلطة الفلسطينية احتجاز المعتقلين لمدة 24 ساعة بدون توجيه أي تهمة إليهم واحتجازهم لمدة تصل إلى 45 يوماً بموافقة من محكمة؛ وينص على وجوب بدء المحاكمة خلال فترة ستة أشهر، وإلا تعين إطلاق سراح المعتقل. وقد قامت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، في عدة حالات تم الإبلاغ عنها، باحتجاز أشخاص بدون مذكرات اعتقال وبدون تقديمهم للسلطات القضائية خلال الفترة الزمنية المحددة، ولكن المسؤولين القضائيين في السلطة الفلسطينية زعموا بأنه لم يكن هناك أي احتجاز تجاوز الفترة المحددة بدون محاكمة. وكان هناك نظام معنوم به لإطلاق السراح بكفالة والإفراج المشروط عن المحتجزين حسبما تراه السلطات القضائية. وكانت السلطات تبلغ المحتجزين بشكل عام بالتهم الموجهة إليهم، رغم أنها لم تقم بذلك في بعض الأحيان إلا عند بداية استجوابهم.

ووردت تقارير مفادها أن المخابرات العسكرية التابعة للسلطة الفلسطينية تجاوزت في عدد من الحالات السلطة المخولة بها قانونياً للتحقيق مع ضباط من أجهزة أمنية أخرى وقامت باحتجاز مدنيين يشتبه في ارتكابهم "جرائم أمنية" كالنشاطات الإرهابية. واتهمت حماس السلطة الفلسطينية باحتجاز أشخاص خلال العام لا سبب سوى انتتمائهم إلى حماس، ولكن السلطة الفلسطينية قدمت أدلة على أن الكثير من هؤلاء الأفراد كان قد تم اتهامهم بارتكاب جرائم جنائية بناء على القوانين المدنية أو العسكرية. على سبيل المثال، قالت حماس إن السلطة الفلسطينية استهدفت بصورة غير ضرورية، وفي بعض الأحيان نفذت موجات من الاعتقالات ضد المنتدين إلى حماس، بعد قيام ضباط تابعين للسلطة الفلسطينية باحتجاز سبعة أعضاء من خلية مسلحة تابعة لحماس في الضفة الغربية اشتبه في قيامهم بقتل إسرائيليين بإطلاق النار عليهم في الخليل في 31 آب/أغسطس وفي رام الله في 2 أيلول/سبتمبر. وبشكل مماثل، اعتقلت السلطة الفلسطينية في 9 كانون الأول/ديسمبر، وخلال 24 ساعة، 28 شخصاً يشتبه في أنهم من مؤيدي حماس في الخليل ونابلس وبيت لحم وطولكرم وقلقيلية وسلفيت وجنين.

وكما كان الحال في عام 2009، سعت السلطة الفلسطينية إلى الحصول على مراجعة قضائية عسكرية وأوامر من المحاكم العسكرية لاحتجاز مدنيين يشتبه في أنهم قاموا بنشاط إرهابي. وقامت السلطة الفلسطينية في عدد من هذه القضايا بتجاهل أوامر محاكم مدنية بإطلاق سراح هؤلاء المشتبه بهم، مشيرة إلى أوامر محاكم عسكرية استعاضت بها عنها. وكانت السلطة الفلسطينية في معظم هذه الحالات تمانع في تقديم الأدلة التي يتطلبها نظام المحاكم المدنية، ووفرت لها المحاكم العسكرية نظاماً أكثر كفاءة للتعامل مع أي قصور في تقديم الأدلة.

وكانت هناك تقارير تفيد بأن بعض قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية استخدمت مستوى غير مناسب من القوة خلال عمليات الاعتقال. واعتمدت المديرية العامة لمرافق الإصلاح والتأهيل، التابعة لوزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية، آلية للنظر في شكاوى السجناء المتعلقة بسوء المعاملة.

وفي قطاع غزة، أفادت التقارير بأن حماس احتجزت عدداً كبيراً ، ولكن لا يمكن التثبت منه، من الأشخاص خلال العام، ولم يُتيح لهؤلاء الأشخاص في معظم الأحيان الاستعانة بمحامين أو قيام القضاء بالنظر في أمرهم أو الخروج بكفالة. وكان الكثير من هذه الاعتقالات، على ما يبدو، لأسباب سياسية، واستهدفت مسؤولين سابقين في السلطة الفلسطينية أو أعضاء في حزب فتح، أو هؤلاء المشتبه في وجود روابط لهم مع إسرائيل.

وفي إحدى الحالات، احتجزت حماس في 15 شباط/فبراير الصحفي البريطاني بول مارتن دون توجيه اتهام إليه وأبقيه رهن الاحتجاز حتى 11 آذار/مارس. وأفادت تقارير بأنه اشتبه بأن مارتن يقوم بالتجسس إلا أنه لم يتم توجيه أي اتهام إليه. كما أنه لم يمثل أمام قاض يقرر قانونية اعتقاله ولم يكن بإمكانه الاتصال بمحامي في الفترة ما بين 19 شباط/فبراير و 1 آذار/مارس. ووفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش فقد كانت هناك تقارير أيضاً تشير إلى أنه لم يسمح لا لمارتن ولا لمحاميه بالاطلاع على الأدلة التي أدت إلى اعتقاله.

تعمل السلطات الإسرائيلية بموجب قوانين عسكرية ولوائح قانونية في الأراضي المحتلة (أنظر أيضاً إسرائيل، القسم 1.د.، إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الاحتجاز). ويجيز القانون احتجاز المعتقلين لفترة 90 يوماً بدون السماح لهم بالاتصال بمحام. وقالت السلطات الإسرائيلية إن سياستها هي أن تضع إشعاراً بالاحتجاز خلال 48 ساعة من وقوعه، إلا أنه يجوز لكتار الضباط تأجيل الإشعار لمدة 12 يوماً، مما يعني عملياً احتجاز المعتقل معزولاً عن العالم الخارجي. ويجوز للقائد العسكري أن يطلب من القاضي تمديد هذه الفترة إلى ما لا نهاية.

ويخضع المحتجزون لأسباب أمنية لنظام أو أكثر من عدة أنظمة قانونية، تجيز نقل المعتقلين الإداريين من الضفة الغربية إلى مركز احتجاز في إسرائيل. وكان المعتمول به عموماً هو عدم إطلاق سراح العرب الذين لا يحملون الجنسية الإسرائيلية المحتجزين لمخالفات أمنية بكفالة.

زعمت عدة منظمات غير حكومية إن إسرائيل واصلت الإفراط في استخدام عملية الاحتجاز الإداري في حالات غير استثنائية وغيرأمنية وكبديل عن الإجراءات الجنائية المعيارية، خاصة في القضايا التي لا تتتوفر فيها أدلة كافية أو لا يمكن تقديمها على. وقالت بتسليم إنه لم يكن يتم تقديم معلومات كافية للمحتجزين الإداريين حول أسباب احتجازهم أو التهم الموجهة إليهم؛ ونادرًا ما كانوا يمنعون فرصة دحض الشبهات أو الاطلاع على الأدلة الثبوتية المقدمة للمحكمة ضدهم. ووفقاً لتسليم فإن إسرائيل كانت تحتجز في نهاية العام 204 فلسطينياً "احتجازاً إدارياً" بدون أن تكون قد اتهمتهم بأي جريمة؛ وهو رقم يقل عن 278 معتقلاً إدارياً الذي يكانوا محتجزين في نهاية عام 2009. وأفادت التقارير بأنه يمكن للقاضي العسكري أن يصدر

الأمر بالاعتقال إدارياً لمدة تصل إلى ستة أشهر، قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية. واتهمت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب القادة العسكريين في الأراضي المحتلة باستخدام أوامر الاعتقال الإداري على أساس "أسباب أمنية" حتى عندما لا يشكل المتهم أي خطر واضح. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر، أطلقت إسرائيل سراح فتى في السادسة عشرة من العمر يدعى معتصم بعد أن ظلت تحتجزه في الاعتقال الإداري منذ 20 آذار/مارس.

واستمر ورود تقارير طوال العام تفيد بأن قوات الأمن الإسرائيلية في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية ألقت القبض على ناشطين ومحتجين فلسطينيين واحتجزتهم بشكل تعسفي، وخاصة أولئك الذين كانوا يشاركون في مظاهرات ضد الحاجز الفاصل. وكانت السلطات الإسرائيلية تتبع بصفة عامة للفلسطينيين المحتجزين لدى الجيش الإسرائيلي داخل إسرائيل الاتصال بمحاميهم، وإن كانت العوائق المعطلة للحركة على طرق الضفة الغربية أو عند المعابر كثيرةً ما كانت تجعل التشاور صعب التحقيق وقد أدت إلى تأجيل المحاكمات وجلسات الإستماع. وكانت الحكومة كثيراً ما تؤخر إشعار مسؤولي الحكومات الأجنبية بعد اعتقال أحد رعاياها في الأراضي المحتلة.

واصل الشين بيت خلال العام ممارسة العزل عن العالم الخارجي، بما في ذلك منع المحتجزين من الاجتماع مع محاميهم ومع ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومع عائلاتهم طوال عملية الاستجواب. ووردت أيضاً تقارير بوقوع تعذيب ومعاملة غير إنسانية مذلة خلال الاستجواب، وكان ذلك في كثير من الأحيان للحصول على اعترافات (أنظر القسم 1 ج). وقالت منظمة الضمير الفلسطيني المعنية بحقوق الإنسان إنه تم احتجاز 39 فلسطينياً معزولين عن العالم الخارجي خلال العام. وقدرت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، في دراسة صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر، بأن ما بين 8000 و10,000 سجين فلسطيني من بين 11,790 حتى عام 2005، اعتقلوا لفترة ما معزولين عن العالم الخارجي. وقالت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل، إن عزل السجناء الذين يعانون من أمراض عقلية كان مألوفاً (أنظر القسم 6، الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة). وأفادت الحكومة الإسرائيلية بأن مصلحة السجون الإسرائيلية لا تحتجز السجناء منفصلين عن الآخرين كعقاب لهم أو لدفعهم إلى الاعتراف، وإنما فقط عندما يهدد المحتجز نفسه أو الآخرين ويكون قد تم استنفاذ جميع البديل المتوفرة، أو، في بعض الحالات، أثناء الاستجواب للحلولة دون إفشاء المعلومات. وقالت الحكومة الإسرائيلية إن المحتجز يتمتع في هذه الحالات بحق الاجتماع مع ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبموظفي مصلحة السجون الإسرائيليين وبعاملين في المجال الطبي عند اللزوم.

وبالرغم من ذلك، أفادت منظمات غير حكومية بأن الحكومة قيدت قدرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات المستقلة على الاتصال بالسجناء. وفي 21 كانون الثاني/يناير، رفض نائب المدعي العام طلبات قدمتها كل من اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل وأكري وأطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر 2009 بالسماح لممثلي من مكتب الدفاع العام الإسرائيلي بزيارة منشآت الشين بيت لتقديم المشورة القانونية للسجناء. وكشفت دراسة أجرتها اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل وجمعية نادي الأسير الفلسطيني في كانون الأول/ديسمبر عن أن ما يصل إلى 90 بالمائة من الفلسطينيين بمركز اعتقال الشين بيت لم يتمكنوا من الاتصال بمستشار قانوني إلا بعد توقيعهم اعترافات.

وأشارت بتسليم إلى حدوث زيادة في معدل عمليات اعتقال واحتجاز القصر الفلسطينيين طوال العام في القدس الشرقية، وخاصة في سلوان، بشكل يخرق قانون الشباب الإسرائيلي، الذي يحظر اعتقال القصر واستجوابهم بعد الغروب. وأفادت تقارير المنظمات غير الحكومية بأن السلطات الإسرائيلية كانت تقوم بشكل روتيني باعتقال القصر عند نقاط التفتيش وفي الشوارع وفي الليل وفي عمليات مداهمة المنازل في ساعات

الصباح المبكرة وكانت تقوم بنقلهم إلى واحد من ثمانية مرافق احتجاز لاستجوابهم. وأشارت منظمة بتسيلم بشكل خاص إلى عدم وجود الأهلي أثناء الاستجواب، وهو أمر يجيزه القانون. وأفادت التقارير بأن السلطات لم تقم في معظم الحالات بإبلاغ الأهلي عن المكان الذي سيتم أخذ أولادهم إليه. وقالت منظمة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع فلسطين إن السلطات قامت أيضاً بتعذيب قصر وبإساءة معاملتهم لإجبارهم على الاعتراف (انظر القسم 1 ج.).

هـ. الحكم من المحاكمة العلنية العادلة

ينص القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2002، المعديل في عام 2005، على استقلال القضاء. وقد احترمت السلطة الفلسطينية في الممارسة الواقعية وبشكل عام استقلالية القضاء والمجلس القضائي الأعلى، والذي كان يتمتع بالسلطة على معظم أعمال المحاكم في الضفة الغربية. وقد عملت المحاكم التابعة للسلطة بفعالية أكثر مما كانت عليه في الأعوام الماضية، وأظهرت تحسناً في عدد من القدرات الإجرائية، بما في ذلك إدارة الدعاوى والتنظيم والشفافية وجمع الأدلة والاحتفاظ بالسجلات. وكان سبب تراكم القضايا يعود في معظمها إلى القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حرية التنقل (انظر القسم 2 د). وعلاوة على ذلك، قال المدعون العموميون والقضاة التابعون للسلطة الفلسطينية إن إجراءات حظر التنقل قد أعاقت قدرتهم على تحقيق العدالة، بما في ذلك قدرتهم على نقل المحتجزين وإحضار الشهود. وقد زادت السلطة الفلسطينية المخصصات المالية المعينة للمحاكم لتمويل تكاليف تعيين موظفين إداريين جدد في المحاكم، وذلك لمعالجة أمر الافتقار الراهن إلى الموظفين. وكانت الجهود المبذولة للتوضع في عمليات التحسين مستمرة لدى انتهاء العام. وقد مثل متهمون مدنيون، في بعض القضايا المنطقية على تحقيقات يجريها جهاز المخابرات التابع للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، أمام نظام المحاكم العسكرية التابع للسلطة، المخول بالنظر في قضايا الموظفين الأمنيين والجرائم التي يرتكبها مدنيون ضد قوات الأمن. وقد انعقدت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الممارسة المتعلقة بمحاكمة متهمين مدنيين في المحاكم العسكرية، في حين دافعت السلطة الفلسطينية عن تلك الممارسة على أساس أن الجرائم المرتكبة ذات طبيعةأمنية.

وفي عام 2007 حل مدعون وقضاة عينتهم حamas محل الذين كانت قد عينتهم السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. واعتبرت السلطة الفلسطينية الإجراء غير قانوني؛ غير أن المحاكم التي عينت حamas موظفيها ظلت تقوم بوظائفها في قطاع غزة طوال العام.

ينص القانون الإسرائيلي على استقلال القضاء، وقد احترمت الحكومة بصفة عامة استقلال المحاكم المدنية في الممارسة الفعلية. وقد حاكمت قوات الدفاع الإسرائيلي الفلسطينيين المتهمين بارتكاب جرائم أمنية (تراوحت من إلقاء الحجارة والعضوية في منظمة إرهابية إلى التحرير) في محاكم عسكرية. ويعرف القانون الإسرائيلي الجرائم الأمنية بحيث تشمل طائفة مختلفة من التهم. ونادرًا ما كانت المحاكم العسكرية الإسرائيلية تبرئ الفلسطينيين المتهمين بارتكاب جرائم أمنية؛ ولكن كان يتم أحياناً تخفيف العقوبة لدى الاستثناف. وكان القانون المدني الإسرائيلي مطبقاً على السكان الفلسطينيين بالقدس الشرقية، وكانت المحاكم المدنية الإسرائيلية تميل عادة إلى إصدار أحكام ضد الفلسطينيين.

وقد زعمت عدة منظمات غير حكومية بأن المحاكم العسكرية الإسرائيلية، التي نظرت في قضايا حوالي 7000 فلسطيني في الضفة الغربية خلال العام، لم تكن مهيأة للنظر في كل قضية كما يجب. وقالت منظمة يش دين غير الحكومية الإسرائيلية في دراسة أجراها في عام 2007 أن الاتفاques التفاوضية لتخفيف العقوبة حلت إلى حد كبير محل الإجراءات القانونية التامة. وكان معدل الوقت الذي استغرقه جلسة الإستماع في

العينة التي تمت ملاحظتها والمكونة من 118 جلسة لكل من القصر والراشدين على حد سواء، ثلاثة دقائق وأربع ثوان. وقد أسفرت 23 جلسة استماع فقط من بين 9123 جلسة لمحتجزين فلسطينيين، أي ما يعادل حوالي 0,29 بالمائة منها فقط، عن أحكام ببراءة المتهمين. وزعمت منظمة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع فلسطين، التي مثلت عدة مئات من القصر الفلسطينيين في كل عام في المحاكم العسكرية الإسرائيلية، إن موظفي القضاء العسكري حققوا تحسينات طفيفة جداً فقط منذ عام 2006.

إجراءات المحاكمة

ينص قانون السلطة الفلسطينية على الحق في محاكمة عادلة، وقد نفذ النظام القضائي المستقل هذا الحق بصورة عامة. يفترض في المحاكمات أن المتهمين أبرياء حتى تثبت إدانتهم. ولا يتم استخدام نظام المحلفين. والمحاكمات علنية إلا في الحالات التي تقرر فيها المحكمة أن السرية ضرورية لصيانة أمن السلطة الفلسطينية أو صيانة العلاقات الخارجية أو حق أحد الأطراف أو أحد الشهود في الخصوصية أو لحماية ضحية اعتداء جنسي أو جريمة "شرف". ويتمتع المتهمون بحق حضور المحاكمة واستشارة محام في الوقت المناسب خلال المحاكمة، رغم أن المتهم يتمتع فقط بحق المراقبة خلال مرحلة التحقيق. ويكفل القانون التمثيل القانوني، على نفقة الحكومة عند اللزوم، في قضايا الجنایات، ولكن فقط خلال مرحلة المحاكمة. ويحق للمتهمين مواجهة الشهود الذين يشهدون ضدهم وتوجيه الأسئلة إليهم وتقديم شهود دفاع وأدلة لصالحهم أثناء المحاكمة، ولكن ليس في مرحلة التحقيق؛ كما يحق للمتهمين الاطلاع على الأدلة التي تحتفظ بها الحكومة ويحق لهم استئناف الأحكام. وقد احترمت السلطات هذه الحقوق بشكل عام في الواقع العملي.

وفي قطاع غزة، تعتمد سلطات حماس نفس قوانين الإجراءات الجنائية التي تعتمدتها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. ولكن حماس لا تعتمد نفس القوانين الجزائية التي تعتمدتها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، بل تعتمد بدل ذلك مدونة القوانين الجزائية لعام 1936 التي سنتها بريطانيا إبان فترة الانتداب.

وقد خضع الفلسطينيون الذين تعاقبهم السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية أو في إسرائيل للمحاكمة في المحاكم العسكرية الإسرائيلية. أما الإسرائيليون الذين كانوا يعيشون في مستوطنات في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية فكانت تتم محکمتهم بموجب القانون المدني الإسرائيلي في أقرب محكمة مركزية إسرائيلية.

وقد شكلت الاعترافات التي يوقعها قصر فلسطينيون، والتي كانت مكتوبة باللغة العبرية، وهي لغة لا يمكن لمعظمهم قراءتها، مصدر أدلة ضد قصر يحاكمون في المحاكم العسكرية الإسرائيلية. وقد أجاب كل قاصر فلسطيني تمت محکمتته في محكمة عسكرية إسرائيلية خلال العام لدى سؤاله عما إذا كان مذنبًا بأنه يقر بأنه مذنب؛ وقال المحامون إنهم كانوا يتربدون كثيراً في عقد جلسات استماع لمناقشة الأدلة خشيةبقاء القاصر في مركز الاحتجاز فترة أطول.

وأفادت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن حكم الإدانة الذي صدر في آب/أغسطس بحق عبد الله أبو رحمة، الذي وجهت إليه تهم تتعلق باحتجاجات على الحاجز الفاصل في 2005 و2009، لم يحدد أحداً معينة تتعلق بهم الموجهة إليه وإنما اعتمد على أقوال مكتوبة باللغة العبرية وقعاها أطفال لا يعرفون قراءة تلك اللغة وتم سحبها في وقت لاحق. وفي حين أيدت أحد المحاكم ادعاءات عبد الله أبو رحمة بأن محکمتته لم تكن منصفة وتنقصها التحقيقات الملائمة، إلا أنها برأته جزئياً فقط (انظر القسم 2.ب).

قضت السلطة الفلسطينية خلال العام في حوالي 10 قضايا، اتهم فيها فلسطينيون بالتعاون مع إسرائيل. وفي أعقاب حكم أصدرته المحكمة العليا وخلصت فيه إلى أن محكمة المحاكم العسكرية للمدنيين هو أمر غير مشروع، تم خلال العام إحالة عدد غير معروف من القضايا إلى سلطات المحافظات. وزعمت تقارير مستقلة فإن مجموعة متنوعة من هذه القضايا قد تكون شملت سجناء سياسيين. ولم تتوفر أي إحصاءات بشأن عدد المعتقلين والسجناء السياسيين الذين ربما تكون السلطة الفلسطينية قد احتجزتهم خلال العام.

قامت حماس بأعتقال عدة مئات من الأشخاص بزعم أن السبب هو انتماءاتهم السياسية، وابقت عليهم لفترات متفاوتة. وقد أرتبط بذلك الاعتقالات ادعاءات عديدة بالحرمان من المحاكمة وفق الأصول القانونية.

ولم تكن هناك أي معلومات لدى انتهاء العام حول قدرة المنظمات الإنسانية الدولية على الاتصال بالسجناء السياسيين.

وفي ما يتعلق بحوادث وقعا بداعي سياسية في 12 نيسان/أبريل، قالت فتح إن قوات الأمن التابعة لحماس قامت بمداهمة منزل عضو المجلس الثوري لحركة فتح عبد الله أبو سمهدانة وألقت القبض في وقت لاحق على المسؤول في فتح إبراهيم الطهراوي.

وقد احتجزت إسرائيل فلسطينيين لا يحملون الجنسية الإسرائيلية في مراكز اعتقال في إسرائيل وفي سجون في الضفة الغربية. ورفضت محكمة العدل العليا، في 28 آذار/مارس، عريضة رفعتها منظمة غير حكومية تدعوا فيها إلى وقف عمليات نقل السجناء والمحتجزين الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية الواقعة داخل الخط الأخضر وإلى وضع حد لاستخدام المحاكم العسكرية في مثل هذه القضايا. وزعم مسؤولون في السلطة الفلسطينية إنه كان هناك لدى حول نهاية العام 130 فلسطينياً معتقلين داخل إسرائيل يقضون عقوبات بالسجن لفترات لا تقل عن 20 سنة، وكان معظمهم من السجناء السياسيين والأمنيين.

وكان عشرة من المعتقلين الفلسطينيين لدى إسرائيل أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني.

في 19 آذار/مارس، اعتقلت السلطات الإسرائيلية النائبين في المجلس التشريعي الفلسطيني المنتدين لحركة حماس نزار رمضان وعزم سلحب ووضعتهما في الاحتجاز الإداري؛ وقالت منظمة الضمير إنه تم إطلاق سراحهما بدون توجيه أي اتهامات لهما في 8 أيلول/سبتمبر.

وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، ألقى جنود إسرائيليون القبض على النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني حاتم قفيشة، المنتهي إلى حركة حماس من خلال "كتلة التغيير والإصلاح" (برنامج حماس في الحملة الانتخابية، انظر القسم 3). وكانت السلطات قد ألقت القبض في السابق على قفيشة في عام 2007 ووضعته في الاعتقال الإداري حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2009 دون توجيه أي تهم إليه أو محاكمته. وكانت هناك تقارير تفيد بأنه تعرض للاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر.

وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، عاودت السلطات الإسرائيلية اعتقال السياسي من حركة حماس خليل الربعي في منزله في الخليل؛ وكان الربعي قد أمضى في السابق عقوبة ثلاث سنوات في السجن انتهت في عام 2009.

الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

تولت المحاكم المدنية ومحاكم الصلح التابعة للسلطة الفلسطينية النظر في الدعاوى المدنية وقد تمكنت من توفير قضاة مستقلين وغير متحيزين في معظم الأحوال. إلا أنه كانت هناك تقارير غير مؤكدة بمحاولة فسائل مختلفة التأثير على القرارات القضائية. ويمكن للمواطن رفع دعوى ضد الحكومة، بما في ذلك دعوى بشأن أمور تتعلق بمزاعم حول انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن ذلك لم يكن مألوفاً. وتتوفر وسائل تعويض إدارية بالإضافة إلى سبل تعويض قضائية، إلا أنه نادراً ما كان يتم استخدامها. ولم يكن يتم تنفيذ أوامر المحاكم بشكل منتظم.

ويمكن لسكان قطاع غزة رفع الدعاوى المدنية، بما فيها تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وأفادت تقارير غير رسمية تستند إلى الروايات بأن محاكم قطاع غزة كانت تعمل مستقلة عن حركة حماس وبأنها كانت غير متحيزة في بعض الأحيان. وقد وردت تقارير تفيد بأن تنفيذ أوامر المحاكم قد تحسن.

يسمح القانون الإسرائيلي للفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة برفع دعاوى للحصول على تعويض على وفاة أو إصابة أو إضرار بمتلكات تسببت فيها قوات الدفاع الإسرائيلي، إلا أن قانوناً صدر في عام 2002 حرم الفلسطينيين من إمكانية الحصول على تعويض في معظم الحالات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان أو الإصابات الناتجة عن تصرفات غير مشروعة من قبل قوات الدفاع الإسرائيلي. وقد أضافت تعديلات أدخلت على القانون في عام 2005، وألغتها المحكمة العليا جزئياً في عام 2006، عقبات في طريق المدعين الفلسطينيين الساعين إلى الحصول على تعويض.

استعادة الأمالاك

عندما كانت قوات الدفاع الإسرائيلي تمنح الفلسطينيين فرصة للحصول على تعويض عن المنازل التي يتم هدمها أو مصادرتها، وذلك وفقاً لعمليات تقييم وثبت واستئناف، كان الفلسطينيون عموماً يرفضون ذلك، مشيرين إلى رغبتهم في عدم إضفاء الشرعية على عملية المصادر. وبسبب الوثائق التي تعود إلى العهد العثماني، اختلطت الحقوق الفردية والعائلية والاجتماعية في نظام حيازة أراض تقليدي. وقد وجد الفلسطينيون صعوبة في إثبات صحة ملكيتهم للأراضي في المحاكم الإسرائيلية وفقاً لتعريفات ملكية الأرض التي فرضتها إسرائيل (انظر القسم 1.و).

و. التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة لفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

اشترطت السلطة الفلسطينية على المدعى العام اصدار أذن تفتيش من أجل دخول وتفتيش الممتلكات الخاصة، إلا أن أجهزة الأمن الفلسطينية كثيراً ما تجاهلت هذا الشرط.

وقد استهدف مدنيون فلسطينيون ممتلكات مستوطنين إسرائيليين. فعلى سبيل المثال، قال المستوطنون الإسرائيليون في شيلو ان الفلسطينيين قاموا، في 22 آب/أغسطس، بإحرق حوالي 13 فداناً من الكروم التي يملكونها المستوطنون.

وأفادت تقارير من وسائل الإعلام المحلية ومن مصادر في المنظمات غير الحكومية بأن سلطات حماس كانت تتدخل بشكل تعسفي في أحيان كثيرة بالشؤون الخاصة للأفراد وفي شؤون الأسرة والبيت في قطاع غزة.

ولم ترد أي تقارير عن مراقبة قوات الأمن الإسرائيلية للاتصالات الخاصة أو لتنقل الأفراد بدون الإجراءات القانونية المعمول بها. وبمقتضى أوامر الاحتلال، لا يحق إلا لضباط قوات الدفاع الإسرائيلي برتبة مقدم فما فوق التخويل بدخول البيوت والمؤسسات الفلسطينية الخاصة في الضفة الغربية بدون أمر تفتيش وذلك استناداً إلى الضرورة العسكرية. ولم ترد أي تقارير تقييد بمعاقبة جنود في قوات الدفاع الإسرائيلي بسبب عدم امتثالهم لهذا المطلب.

وفي الضفة الغربية، واصلت إسرائيل هدم البيوت وغيرها من المباني والأملاك التي شيدها فلسطينيون في مناطق الضفة الغربية الخاضعة لسيطرة إسرائيل المدنية على أساس أن هذه المباني تفتقر إلى رخص التخطيط الإسرائيلية. ولم يتم في العادة دفع تعويضات في هذه الحالات. كما ظلت أيضاً الممتلكات الواقعة حتى بعد 328 ياردة من الحاجز الفاصل أو من المنشآت العسكرية لقوات الدفاع الإسرائيلي عرضة للهدم أو المصادر. وقد كان هناك 141 حالة هدم خلال العام. وأفادت منظمة بتسليم في شهر تموز/يوليو بأن أكثر من 20 بالمائة من مناطق المستوطنات التي أقيمت عليها المباني كانت في أراضٍ تعرف بها إسرائيل كأراضٍ خاصة يملكونها فلسطينيون. وكان يتم الاستثناء من قرار وقف تشييد المنازل السكنية الجديدة الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 (وانتهى سريان مفعوله في آيلول/سبتمبر) على أساس كل حالة على حدة للمشاريع التي كان قد تم إقامة أساساتها وللمباني العامة كالمدارس ومباني البنية التحتية.

وقد أفادت السلطات الإسرائيلية خلال العام بهدم 113 منزلًا و240 مبنى تجاريًا أو مخصصاً للنشاطات المجتمعية في "المنطقة ج"، الخاضعة بشكل تام لولاية السلطة المدنية والعسكرية الإسرائيلية. وقد أثرت عمليات الهدم على 13,847 شخصاً، بينهم 7777 طفلاً. وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة إن ذلك يشكل زيادة كبيرة مقارنة بعمليات الهدم في عام 2009، التي بلغ عددها 191 عملية وأثرت على 572 شخصاً، بينهم 332 طفلاً. وقد وقع العديد من عمليات الهدم في مناطق التجمعات السكانية البدوية والرعوية في محافظة طوباس، حيث تحظر السياسات الإسرائيلية بشكل عام تشييد مبانٍ فلسطينية.

وفي آذار/مارس، جرفت عناصر قوات الدفاع الإسرائيلي عدة أفندة من المزارع الفلسطينية في قرية بيت جالا في الضفة الغربية لمواصلة إقامة الحاجز الفاصل، وكانت تقتل المزروعات في بعض الأحيان من أراضٍ تقع على بعد أقدام فقط من منازل العائلات الموجودة هناك، وفقاً لتقارير المنظمات غير الحكومية. وأفاد محامون يمثلون عدة عائلات تأثرت بذلك بأنه لم يكن لدى قوات الدفاع الإسرائيلي أوامر مشروعة وبأنه لم تتح للعائلات فرصة استئناف قرارات المصادر بالسبيل القانونية. وقامت قوات الدفاع الإسرائيلي بتطويق عائلة فلسطينية في منطقة بيت لحم يمتد منزلها عبر خط حدود بلدية القدس بسياج وبالأسلاك؛ ولم يكن يسمح للعائلة إلا بقدرة محدودة على الدخول والخروج من منزلها.

وفي 19 تموز/يوليو، قامت عناصر قوات الدفاع الإسرائيلي بهدم أكثر من 70 مبنى في قرية الفارسية الزراعية الصغيرة في غور الأردن؛ وأفادت تقارير المنظمات غير الحكومية والتقارير الصحفية بأن العملية أسفرت عن تشريد 113 شخصاً، نصفهم تقريباً من الأطفال. وقال السكان إنه تم تصنيف القرية "منطقة عسكرية مغلقة"، رغم أنه لم تتم مشاهدة أي نشاط عسكري هناك خلال العام. وقد عادت قوات الدفاع الإسرائيلي إلى القرية في 5 آب/أغسطس وقامت بهدم المباني التي أعيد بناؤها.

وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، صادرت قوات الدفاع الإسرائيلي 250 فداناً يملكونها فلسطينيون في قرية جلود في الضفة الغربية، قرب مستوطنة إيلي، لأغراض عسكرية. وقد جاء هذا الأمر بعد سلسلة من الحوادث التي وقعت ما بين 10-13 تشرين الأول/أكتوبر وقامت فيها قوات الدفاع الإسرائيلي، ومستوطنون إسرائيليون أيضاً، في عدة عمليات منفصلة، بجرف ما زعم السكان إنه أراض يملكونها فلسطينيون قرب مستوطنات إسرائيلية.

أما في القدس الشرقية، فقد تقلصت عمليات هدم المنازل بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه في عام 2009، رغم أن بلدية القدس هدمت ضعفي عدد المباني غير السكنية (54 مبنى) خلال العام، مقارنة بـ23 مبنى في عام 2009)، مؤثرة بذلك في الكثير من الأحيان على مرافق تجارية تملكها عائلات. وقامت بلدية القدس بهدم 24 منزلاً في القدس الشرقية قالت إنه تم تشييدها بدون الحصول على ترخيص بذلك من البلدية، مقارنة بهدمها 57 منزلاً في عام 2009، رغم أن أصحاب 7 منازل إضافية قاموا بهدمها خلال العام بعد تلقي إنذار بالهدم لتلافى إيجار البلدية لهم على دفع كلفة عمليات الهدم.

لم تبدأ عملية البناء في موقع فندق شيرد التاريخي في القدس الشرقية، رغم أن سلطات البلدية أصدرت رخصاً بالتشييد في الموقع في آذار/مارس. وكانت بلدية القدس قد وافقت، في تموز/يوليو 2009، على خطط لتشييد مبنيين سكنيين مكان الفندق، الذي كانت تمتلكه عائلة الحسيني الفلسطينية من عام 1945 حتى عام 1967؛ وقد صادرته الحكومة الإسرائيلية في عام 1967 بوصفه ملكاً لغائب وقام شخص من القطاع الخاص بشرائه في الثمانينيات من القرن الماضي.

وفي عام 2009، أصدرت المحكمة حكمها ضد عائلتين فلسطينيتين تقطنان في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية وأمرت عائلة حنون والغاوي بإخلاء المبنيين السكنيين، مؤثرة بذلك على 53 شخصاً، بينهم 20 طفلاً. وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة إن مجموعة حالات شمعون تسلمت المبني وقدمت خططاً بهدم حوالي 28 منزلاً لإفساح المجال أمام بناء مستوطنة إسرائيلية جديدة.

وفي ما يتعلق بقطاع غزة، أفادت منظمة بتسيلم بأن السلطات الإسرائيلية هدمت 12 منزلاً لما ادعى أنه لأغراض عسكرية، مشردة بذلك 38 شخصاً. كما منع الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة وصول البريد واستيراد مواد البناء.

وقد وردت تقارير مفادها أن سلطات بلدية القدس الشرقية تعدت على خصوصية سكانها. فقد أفادت منظمة أكري بأن بعض الكاميرات الأمنية الموضوعة في الأحياء العربية وُجهت بشكل مباشر إلى داخل المنازل. كما زعم سكان القدس الشرقية والضفة الغربية بأن المستوطنين الإسرائيليين والحراس الأمنيين كانوا يصورونهم بالفيديو بشكل تعسفي في الأماكن العامة.

وأشارت التقارير إلى أن المستوطنين الإسرائيليين واصلوا مصادر وتخريب ممتلكات الفلسطينيين خلال العام. وكما كان يحدث في الأعوام الماضية، وقعت أعمال العنف والتخريب خلال موسم جني الزيتون في الخريف، مما أثار نزاعات حول الأراضي. وبحلول 25 تشرين الأول/أكتوبر، كانت السلطات الإسرائيلية قد سجلت 27 شكوى رسمية تتعلق بسرقة المستوطنين للزيتون من على أشجار الفلسطينيين. وقالت منظمات حقوق إنسان إسرائيلية إن الحوادث التي تقع في موسم جني الزيتون تشير إلى اتجاه جديد في أنشطة التخريب يعتمد المستوطنون إزاء الفلسطينيين في الضفة الغربية. وأفادت منظمة "حاخامات من أجل حقوق الإنسان"

بأنه تم جني محصول حوالي 600 شجرة قرب مستوطنة هافات جلعاد قبل قيام أصحابها الفلسطينيين بحني محصولها. وقالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شباط/فبراير إن المستوطنين قاموا منذ عام 2008 بقطع أو إحراق أو اقتلاع حوالي 10,000 شجرة زيتون من جذورها. ولم ترد أي أنباء عن إجراء تحقيق في أي من هذه الحوادث. وقالت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية والفلسطينيون المتأثرون بهذه الحوادث إن قوات الدفاع الإسرائيلي لم تكن تقوم في معظم الحالات بمواجهة عمليات المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. وأفادت منظمة يش دين الإسرائيليّة غير الحكومية في تشرين الأول/أكتوبر بأن أكثر من 90 بالمائة من التحقيقات التي تم إجراؤها بشأن تعديات قام بها المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية ضد الفلسطينيين لم يتحقق النجاح. فقد رصدت يش دين 97 شكوى ضد مستوطنين إسرائيليين بشأن الأضرار التي أحدثوها بأشجار الزيتون التي يملكونها الفلسطينيون؛ وقد أغلقت الشرطة ملف كل قضية منها على أساس أن الفاعلين مجهولي الهوية أو على أساس عدم توفر الأدلة الكافية. ورغم أن قوات الدفاع الإسرائيلي والممسؤولين الفلسطينيين اتخذوا خطوات لأول مرة لتقليص أعمال العنف في موسم جني محصول الزيتون، أفادت تقارير بأن سلطات الأمن الإسرائيليّة منعت المزارعين الفلسطينيين في بعض الأحيان من الوصول إلى حقولهم لجني المحصول.

وقال سكان قرية قصرة في الضفة الغربية إن مستوطنين إسرائيليين من موقع استيطانية تمت إقامتها حديثاً، قاموا في 17 آب/أغسطس بمحاكمة حقول زيتون الفلسطينيين وألحقوا أضراراً بمئات الأشجار.

وفي حادث وقعت على امتداد شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، صادر مستوطنون إسرائيليون من مستوطنات شيلو وأريل أراضي زراعية وقطعوا مئات من أشجار الزيتون المملوكة للفلسطينيين، مما تسبب في عمليات انتقامية قام بها الفلسطينيون رداً على ذلك، إذ أفادت تقارير منظمات غير حكومية وتقارير إعلامية بأنهم قاموا بقطع أكثر من 100 شجرة زيتون مملوكة للمستوطنين.

وفي أيلول/سبتمبر، جنى مستوطنون إسرائيليون الزيتون من أشجار زيتون يملكونها الفلسطينيون قرب نابلس وقلقليّة، قبل أسبوع من حلول موسم الحصاد التقليدي.

كما استغل المستوطنون التوترات الدينية لمضايقة القرى الفلسطينية من خلال عمليات تخريب أو الدخول عنوة أو إحراق ثلاثة مساجد على الأقل. وكان هدف هذه العمليات تحقيق غايات سياسية، كتحذير المسؤولين الإسرائيليين من دعم سياسات تحد من وجود المستوطنين في الضفة الغربية، ضمن سياسة أطلق المستوطنون عليها اسم "بطاقة الثمن".

القسم الثاني: احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ. حرية التعبير والصحافة

يكفل القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية حق كل شخص في حرية الفكر والوجدان والتعبير، شفوياً وكتابياً وبأي شكل آخر. وليس لدى السلطة الفلسطينية قوانين تكفل حرية الصحافة بشكل محدد؛ ولكن مؤسسات السلطة قامت بتطبيق بعض جوانب قانون الصحافة لعام 1955 الذي لم يقره المجلس التشريعي على أنه قانون قائم. إلا أن ما حدث في الممارسة العملية هو أن قوات أمن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وعناصر من جهاز حماس الأمني واصلوا تقييد حرية التعبير والصحافة. واستمرت ممارسة الرقابة الذاتية نتيجة الضغوط السياسية والاجتماعية.

وفي حين أنه لا يوجد لدى السلطة الفلسطينية قانون يحظر انتقاد الحكومة، وردت تقارير مفادها أن الحكومة لم تكن متسامحة تماماً بشأن انتقادها. وتحظر السلطة الفلسطينية الدعاة إلى القيام بأعمال العنف وحمل السلاح علانية ورفع الشعارات العنصرية، ولكنها نادراً ما كانت تطبق ذلك الحظر.

وكانت هناك ثلاث صحف فلسطينية يومية، كما كانت هناك عدة صحف أسبوعية وعدة مجلات شهرية وثلاث صحف مما يعرف بصحف التابلوي [بحجم صغير ومواضيع قليلة موجزة مثيرة لتجذب اهتمام الجماهير]، تصدر في مختلف أنحاء الأراضي المحتلة. وكان هناك حوالي 25 محطة تلفزيونية و65 محطة إذاعية؛ وكان للسلطة الفلسطينية محطة تلفزيونية واحدة ومحطة إذاعة واحدة تتولى تشغيلهما. وقد افتتحت منذ عام 2008 عدة فضائيات تابعة لفصائل مختلفة، بينها فضائية القدس المؤيدة لحماس، والتي تم تأسيسها عام 2008. وقد أدت أعمال العنف بين حماس وفتح إلى استقطاب الصحف الفلسطينية. وواصلت وسائل الإعلام الدولية الإحتفاظ بمكاتب ومراسلون يعملون لبعض الوقت في قطاع غزة.

وcameت وزارات الإعلام والداخلية والاتصالات خلال العام بوضع وتطبيق إجراءات تسجيل محطات الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية والترخيص لها بالعمل. وتراوحت رسوم التسجيل ما بين 3500 و25,000 ألف دينار أردني (حوالي 5000 إلى 35,000 دولار). وقد اضطر عدد من محطات الإذاعة والتلفزيون الصغيرة إلى التوقف عن العمل خلال العام، مؤقتاً على الأقل، أثناء جمعها المال اللازم لتغطية تكاليف التسجيل ورسوم الترخيص السنوي.

وأفادت التقارير بأن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية قامت بمضايقة واعتقال ومقاضاة صحفيين عدة مرات خلال العام بسبب تقاريرهم. وفي الضفة الغربية، قامت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بمداهمة مكاتب عدة وسائل إعلام مستقلة اشتتبه بقيمتها بتصوير مظاهرات محلية. وصادرت قوات الأمن أفلاماً فيديو واحتجزت، لفترات قصيرة، عدة صحفيين يعملون لدى وسائل إعلام مقرها في غزة. وذكرت تقارير أن أجهزة أمن السلطة الفلسطينية قامت بتهديد صحفيين مؤيدین لحماس يعملون في الضفة الغربية وصحفيين يتذمرون من الضفة الغربية مقرأ لهم ويملئون لدى وسائل إعلام مقرها في غزة.

في 11 أيار/مايو، اعتقل جهاز المخابرات العامة التابع للسلطة الفلسطينية الصحفي عامر أبو عرفة، مراسل وكالة شهاب للأنباء التي تتخذ من غزة مقرًا لها، لأسباب تتعلق بتقاريره الصحفية. وفي حزيران/يونيو، حكمت عليه محكمة تابعة للسلطة الفلسطينية في الخليل بالسجن ثلاثة أشهر وبدفع غرامة قدرها 500 دينار أردني (700 دولار) لـ"مقاومة سياسات السلطات". وقالت "لجنة حماية الصحفيين" إن السلطة الفلسطينية تعتبر وكالة شهاب للأنباء مؤيدة لحماس.

وفي 17 تموز/يوليو، داهمت قوات أمن السلطة الفلسطينية مكتب قناة تلفزيون وطن المستقلة، وذكر أنها قامت بذلك لأن المحطة صورت مظاهراً نظمها حزب التحرير، وهو تنظيم سياسي إسلامي.

وقالت لجنة حماية الصحفيين إن محكمة عسكرية تابعة للسلطة الفلسطينية حكمت، في كانون الثاني/يناير، على طارق أبو زيد، وهو صحفي يعمل لدى فضائية الأقصى التي تتخذ من غزة مقرًا لها، بالسجن 18 شهراً لما ادعى من قيامه "بنقل معلومات وأموال". وقال المركز الفلسطيني للتنمية والحرية الإعلامية (مدى) والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (آيفكس) إنه تم إلقاء القبض على أبو زيد في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 بسبب عمله كمراسل لـتلفزيون الأقصى. وأفادت آيفكس بأن السلطة الفلسطينية أفرجت

عن أبو زيد في 14 تشرين الثاني/نوفمبر. وحضرت السلطة الفلسطينية محطة تلفزيون الأقصى التابعة لحماس في 2007؛ إلا أنه ظل بإمكان الفلسطينيين المقيمين خارج قطاع غزة متابعة برامجها نظراً لكونها فضائية.

واستمرت السلطة الفلسطينية في تطبيق الحظر الذي فرضته على توزيع صحيفة "الرسالة" التي تصدر مرتين في الأسبوع وصحيفة "فلسطين" اليومية المؤيدتين لحماس واللتين تصدران في غزة.

وقد أجرت نقابة الصحفيين الفلسطينيين خلال العام انتخابات لأول مرة منذ عشر سنوات، ونقاية الصحفيين هي نقابة تقوم على أساس العضوية وتتمثل غالبية الصحفيين الفلسطينيين الذين يتذمرون من القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة مقرًا لهم، ويزيد عدد أعضاء النقابة عن 400 صحفي. ووضعت القيادة الجديدة للنقابة خطة مفصلة للإصلاح، بينها صياغة وتبني مجموعة من اللوائح الداخلية وإقامة صلات مع المنظمات الدولية التي تكرس نشاطاتها لصيانة حقوق الصحفيين وتعزيزها.

أما في قطاع غزة، فكان الأشخاص الذين ينتقدون السلطات علناً عرضة لقيام حماس بالانتقام منهم. وقد فرقت قوات الأمن الداخلي التابعة لحماس، في 5 كانون الأول/ديسمبر، مظاهرة احتجاجية سلمية وجه المشاركون فيها انتقادات إلى الحكومة. وقالت هيومن رايتس ووتش، إن شخصاً لم يكشف اسمه، انتقد أحد قادة حماس في كانون الثاني/يناير 2009 أثناء محادثة في الشارع. وقال إن أكثر من اثنين عشر رجلاً مسلحين ومقعين بأقنعة سوداء أخذوه في مساء اليوم نفسه من بيته وأطلقوا الرصاص ثلاث مرات على كاحليه والجزء الأسفل من ساقيه.

ولم ي عمل من الإذاعات في قطاع غزة، منذ عام 2007، سوى تلك الموالية لحماس وإذاعة "صوت الشعب" المنتسبة للمنظمة الإلهابية "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين". وواصلت حماس إغلاقها لجميع محطات الإذاعة والتلفزيون المنتسبة لفتح في قطاع غزة. واستمر تلفزيون فلسطين وإذاعة صوت فلسطين، المتحالفين مع فتح، في بث برامجهما في رام الله بعد الانتقال إليها من قطاع غزة في عام 2007. وظلت محطتا الإذاعة، الحرية والشباب، المنتسبتان لفتح في قطاع غزة، متوقفتين عن البث خلال العام.

وقد واجه الصحفيون الاعتقال والمضايقات وغيرها من ضروب الضغط عليهم من قبل حماس إما بسبب تقاريرهم أو لانتسابهم السياسي (أنظر أيضًا القسم 1. د.، إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الاحتجاز). وقد قيدت حماس حرية تنقل الصحفيين خلال العام، حاضرة الدخول إلى رفح ومستشفيات في قطاع غزة. وقال مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إن حماس قامت في عدة مناسبات خلال العام باعتقال صحفيين في وسائل إعلامية مستقلة ومنتسبة لفتح.

وفي 14 آب/أغسطس، داهمت حماس مكاتب وكالة رويتز للأنباء في مدينة غزة، بعد نشر الوكالة أنباء حادث وقع بين حماس ومجموعة سلفية في رفح واستخدم فيه العنف.

وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، داهم ممثلون عن حماس مكتب وكالة أنباء رامتان لوقف مؤتمر صحفي استضافته لجنة العمل الوطني الفلسطيني.

وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، اعتقلت سلطات حماس واستجوبت زياد إسماعيل عوض، وهو صحفي يعد برامج لقناة تلفزيون "الوصال" الكويتية ومدير مكتب كتلة فتح البرلمانية في قطاع غزة. وقال المركز

الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) إن عوض أفاد بأنه تم استجوابه بشأن إنتاجه لبرنامج تلفزيوني يصور معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة وبشأن علاقاته مع المجلس التشريعي الفلسطيني. وقد تم إطلاق سراحه في مساء نفس اليوم إلا أنه أبلغ عن تعرضه لسوء المعاملة أثناء احتجازه.

وواصلت حماس حظرها خلال العام لتوزيع صحفية السلطة الفلسطينية الرسمية اليومية، "الحياة الجديدة"، في قطاع غزة. وأفادت وسائل الإعلام الفلسطينية المحلية بأن السلطات الإسرائيلية وافقت، في 6 تموز/يوليو، على السماح بتوزيع الصحف الفلسطينية في قطاع غزة ابتداء من اليوم التالي. وشكل التغيير المزعم في السياسة أول مرة منذ شباط/فبراير 2009 توافق فيها إسرائيل على السماح بدخول الصحف الفلسطينية إلى قطاع غزة. ولكن السلطات الإسرائيلية الموجدة على معبر الحدود قامت في اليوم التالي، رغم الإعلان الذي تم نشره على نطاق واسع، برفض السماح بدخول الصحف إلى قطاع غزة. وادعت كل من حماس والسلطات الإسرائيلية أن الجانب الآخر منع توزيع الصحف اليومية.

وقد فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً على أشكال معينة من التعبير في الأراضي المحتلة. فعلى سبيل المثال، كان رفع الرموز السياسية الفلسطينية في القدس الشرقية أمراً يعاقب عليه إما بالغرامات أو بالسجن، وكذلك التعبير العلني عن المشاعر المعادية لإسرائيل والمؤيدة للجماعات الإرهابية. وقامت السلطات بمراجعة المطبوعات الصادرة باللغة العربية بحثاً عن مواد ينظر إليها على أنها تشكل تهديداً أمانياً؛ وفي حين كانت هذه المراجعة سارية على جميع المطبوعات التي تصدر في القدس، كانت صحيفة القدس هي الجريدة الوحيدة من بين الصحف الصادرة في الأراضي المحتلة التي تخضع للرقابة الإسرائيلية بصورة منتظمة.

وكان بإمكان وسائل الإعلام الإسرائيلية، كقاعدة عامة، تغطية الأراضي المحتلة، باستثناء مناطق القتال التي كانت قوات الدفاع الإسرائيلي تعلنها مناطق محظورة مؤقتاً، ولكن الإغلاقات وحظر التجول وحواجز التفتيش حدت من قدرة الصحفيين الأجانب والفلسطينيين على القيام بعملهم (أنظر القسم 2.2). وقد سحبت إسرائيل البطاقات الصحفية من معظم الصحفيين الفلسطينيين خلال الانفلاحة الثانية في عام 2000، باستثناء عدد قليل من الصحفيين الفلسطينيين الذين كانوا يعملون كمراسلين لبعض الوقت لدى وسائل إعلام دولية مشهورة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن معظم الصحفيين الفلسطينيين من تغطية الأنباء في خارج المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

وقد وردت تقارير عن قيام السلطات الإسرائيلية خلال العام باحتجاز صحفيين أو الاعتداء عليهم.

وفي 12 كانون الثاني/يناير، اعتقلت السلطات الإسرائيلية ثم قامت بترحيل جارد ملسين، رئيس تحرير القسم الإنجليزي في وكالة أنباء معان المستقلة التي تتخذ من بيت لحم مقراً لها. وقالت لجنة حماية الصحفيين إن نسخة الاستجواب المكتوبة أو عزت بأن ملسين اعتبر خطراً أمانياً بسبب معتقداته السياسية وتقاريره الصحفية.

وفي 28 كانون الثاني/يناير، أفادت تقارير بأن القوات الإسرائيلية قامت بالاعتداء على مجموعة من الصحفيين الفلسطينيين كانت تقوم بتغطية نشاط غرس أشجار الزيتون في قرية بورين في الضفة الغربية. وأفادت تقارير من منظمتي مدى ولجنة حماية الصحفيين بأن الجنود أبلغوا الصحفيين بأن التصوير محظوظ لأن المنطقة منطقة عسكرية مغلقة. وعندما رفض الصحفيون التوقف عن التقاط الصور، قام الجنود بضربهم وحاولوا أخذ كاميرات التصوير منهم قبل اللجوء إلى إلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل اليدوية الصاعقة غير المميّة. وقال المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) إن الحادث لم يسفر عن أي تحقيق أو مقاضاة.

وفي 30 نيسان/أبريل، منعت قوات الدفاع الإسرائيلي قناة الجزيرة من تغطية مظاهرة مناهضة للحاجز الفاصل في بلعين. وقالت التقارير الصحفية إن قوات الأمن ألقت القبض على مصور الجزيرة مجدي بنورة ومساعده الفني نادر أبو زر. وأفادت الجزيرة بأنه لم يتم إجراء أي تحقيق أو مقاضاة نتيجة للحادث.

حرية الوصول إلى الإنترن特

جاء في تقرير أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2009 إن 32,3 بالمائة من الفلسطينيين كان بأمكانهم الوصول إلى الانترنط. ولم تفرض السلطة الفلسطينية قيوداً على شبكة الإنترنط ولم ترد تقارير عن قيامها بمراقبة البريد الإلكتروني أو موقع الدردشة على شبكة الإنترنط. وكان بإمكان الأفراد والجماعات المشاركة في التعبير السلمي عن وجهات النظر عن طريق الإنترنط، بما في ذلك البريد الإلكتروني.

في 31 تشرين الأول/أكتوبر ألقت السلطات الفلسطينية القبض على وليد حسين، وهو حلاق من فلسطينية عمره 26 سنة، واتهمنه بإهانة الإسلام بعد نشره تعليقات استفزازية عن الإلحاد في مدونته وعلى الشبكات الاجتماعية على الإنترنط. وبحلول نهاية العام، لم تكن قد تمت محاكمته وكان لا يزال قابعاً في السجن.

ولم تقم حماس بفرض قيود على الوصول إلى الإنترنط؛ إلا أن روايات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ومستخدمي الشبكات الاجتماعية على الإنترنط أشارت إلى أن سلطات حماس راقبت نشاطات سكان قطاع غزة على الإنترنط وما كانوا ينشرونه عليها. وقد واجه الأفراد الذين كانوا ينشرون تقارير أو تعليقات سلبية عن حماس أو سياساتها أو المنظمات المنسبة إليها الاستجواب وكان يفرض عليهم أحياناً إما إزالة أو تعديل ما نشروه على الإنترنط. ولم تكن هناك أي معلومات متاحة بخصوص العقوبات المفروضة على من لا يذعنون لتلك المطالب.

وقالت مؤسسة فريديوم هاوس (بيت الحرية) إن سلطات حماس ألقت القبض في حزيران/يونيو على سري محمد قدوة، محرر صحيفة الصباح التي تنشر على الإنترنط، وقامت بمصادرة أجهزته.

ولم تقيد السلطات الإسرائيلية إمكانية الوصول إلى الإنترنط؛ ولكنها راقبت بعض النشاطات عليها. وقد بدأ مكتب الرقيب العسكري المركزي التابع لقوات الدفاع الإسرائيلي، في آذار/مارس 2009، مراقبة المدونات، وكان هناك تقرير واحد على الأقل يفيد بقيام قوات الدفاع الإسرائيلي بمراقبة غرف الدردشة على الإنترنط خلال العام.

وفي 20 آذار/مارس، أفادت التقارير بأن قوات الدفاع الإسرائيلي ألقت القبض على معتصم نزال، 16 سنة من مخيم قلنديا لللاجئين، في منزله واحتجزته في الاعتقال الإداري الذي تم تجديده مرتين. وزعم أن عناصر قوات الدفاع الإسرائيلي سألت نزال أثناء استجوابه عن صداقته على الإنترنط مع أحد سكان قطاع غزة، تعرف عليه في غرفة دردشة على الإنترنط.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

لم تفرض السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية أي قيود على الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية. ولم تتدخل السلطات الفلسطينية خلال العام بشؤون التعليم؛ ولكن القيود المفروضة على التنقل أثرت سلبياً على المؤسسات الأكاديمية في الضفة الغربية، وأثر العنف عليها في قطاع غزة. (أنظر القسم 2.2 ب).

وفي قطاع غزة، سعت حماس وجماعات أخرى إلى تعطيل البرامج الأكاديمية التي تديرها الأمم المتحدة ولا يتم فيها تعليم تفسير متزمن للإسلام. وقد قام خمسة وعشرون رجلاً مقنعين لا تعرف انتماءاتهم بحرق وتخریب مخيم صيفي تابع للأمم المتحدة في 27 حزيران/يونيو؛ واتهم الفعلة الأمم المتحدة بإفساد شباب غزة من خلال مخيم يدرسوه في قطاع غزة عن حقوق الإنسان، يقومون فيه بالألعاب ويمارسون الرياضة.

ولم تسمح السلطات الإسرائيلية بشكل عام للطلبة من قطاع غزة بالدراسة في جامعات الضفة الغربية. وفي 7 تموز/يوليو، رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا التماساً رفعته منظمة غيشا الإسرائيلية غير الحكومية ومنظمة الميزان الفلسطينية غير الحكومية، نيابة عن فاطمة شريف، وهي محامية مختصة بحقوق الإنسان في قطاع غزة ، كانت قد قبلتها جامعة بير زيت في الضفة الغربية للدراسة فيها للحصول على درجة الماجستير في حقوق الإنسان والديمقراطية، وأوضحتا فيه أن ذلك لا يتدخل مع السياسة المتبعة.

إلا أن المنسق الإسرائيلي للنشاطات الحكومية في الأراضي المحتلة قام في آب/أغسطس بمنح ثلاثة من الغزاويين تصاريح قصيرة الأمد قابلة التجديد لمتابعة الدراسة في الضفة الغربية للحصول على شهادة البكالوريوس.

ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

حرية التجمع

يسمح القانون الفلسطيني بتنظيم المجتمعات العامة والمسيرات والتجمعات في إطار الحدود القانونية. ويشترط الحصول على تصاريح لتنظيم المسيرات والمظاهرات والمناسبات الثقافية الكبيرة، ونادرًا ما ترفض السلطات منح هذه التصاريح. إلا أنه كانت هناك حالة واحدة على الأقل قامت فيها قوات السلطة الفلسطينية بتعطيل اجتماع خلال العام.

فقد أفاد عدد من المنظمات غير الحكومية والناشطين السياسيين، بأن مسؤولي الأمن التابعين للسلطة الفلسطينية عطلوا اجتماعاً لناشطين سياسيين وأعضاء من منظمات المجتمع المدني كانوا يناقشون موضوع المفاوضات الفلسطينية مع إسرائيل. وأدت المنظمات غير الحكومية والتقارير الصحفية إن عناصر أمنية بملابس مدنية أوقعت الفوضى في الاجتماع وبدأت مشاجرات صغيرة مع الناشطين. وفي 30 آب/أغسطس، أصدر رئيس الوزراء فياض اعتذاراً علنياً عن تعطيل الاجتماع؛ وفي 1 أيلول/سبتمبر، قام منظمو المؤتمر الأصلي بتنظيم تجمع شعبي انتهت نشاطاته بدون وقوع أي حادث.

وقد حظرت حماس، في أعقاب اشتباكات عام 2007 بين فتح وحماس في قطاع غزة، جميع المسيرات وقيدت حرية التجمع بالنسبة لأعضاء فتح. وفي عام 2008 أصدرت حماس قراراً مفاده أنه يتبع على كل

من يريد تنظيم تجمع عام أو احتفال في قطاع غزة الحصول على إذن مسبق، وهو قرار يتناقض مع القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية.

وأفادت تقارير أصدرتها منظمة بتسيلم بأن قوات الدفاع الإسرائيلي بدأت منذ بداية العام وأول مرة منذ عملية سلام أوسلو، تنفيذ أمر عسكري يحظر فعلياً المظاهرات الفلسطينية ويحد من حرية التعبير في الضفة الغربية. وتنص اللوائح على وجوب حصول أي تجمع يشارك فيه عشرة أشخاص أو أكثر على تصريح من قائد القوات المسلحة الخاص بالمنطقة التي سيتم فيها التجمع إن كان النشاط مرتبطاً بأي "موضوع سياسي" أو يمكن تفسيره على أنه كذلك. أما العقوبة التي تفرض على من يخالف الأمر فهي السجن عشر سنوات أو غرامة مالية مرتفعة القيمة. وأظهرت إحصاءات قوات الدفاع الإسرائيلي التي طلبتها منظمة بتسيلم أنه كانت هناك إدانة واحدة خلال العام بموجب هذا الأمر.

وقد استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية القوة ضد الفلسطينيين وغيرهم من المشاركين في مظاهرات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فقتلت خلال العام متحججين أثنتين من الضفة الغربية ومحتجاً على الحاجز الفاصل. وقد استخدمت قوات الدفاع الإسرائيلي القوة بشكل خاص ضد الاحتجاجات التي نظمتها لجنة المقاومة الشعبية ضد إقامة الحاجز الفاصل.

وفي 15 كانون الثاني/يناير، اعتقلت شرطة القدس 17 متظاهراً أثناء احتجاج سلمي في القدس، بينهم حجاي العاد، المدير التنفيذي لمنظمة أكري. وزعم المتظاهرون أن السلطات احتجزتهم لمدة 36 ساعة، ثم أطلق سراحهم بدون أي شروط بعد أن حكمت محكمة صلح القدس بأنه لا يوجد أي سبب قانوني للقبض عليهم. وقالت أكري إن عمليات الاعتقال تجسد ما تصفه بتوجه متزايد لدى رجال الشرطة بتقرفة المتظاهرين بصورة غير مشروعة والقيام باعتقالات تعسفية لتخويف المتظاهرين.

وفي شباط/فبراير، أعلنت القيادة المركزية لقوات الدفاع الإسرائيلي المناطق المجاورة للحاجز الفاصل في بلعين ونعلين مناطق عسكرية مغلقة في كل يوم جمعة إبان الساعات التي يتظاهر فيها فلسطينيون وإسرائيليون وناشطون دوليون بانتظام. وقد وقعت مناورات متكررة بين المحتجين على الحاجز وعناصر من قوات الدفاع الإسرائيلي. وكان أفراد قوات الدفاع والشرطة الإسرائيليين الذين يتمركزون على الجانب البعيد من الحاجز أثناء الاحتجاجات الأسبوعية في بلعين ونعلين، على سبيل المثل، يردون على رشق الحجارة بقنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصاعقة والصوتية والرصاص المغطى بطبقة مطاطية. وقد بدأت القوات الإسرائيلية خلال العام استخدام مياه تمت معالجتها بشكل خاص لتفريق الجمهور؛ وتتبع من هذه المياه لدى رشها كرذاذ رائحة كريهة قوية كرائحة مغارير الصرف الصحي تظل منتشرة لعدة أيام ويمكن أن تؤدي إلى التقيؤ. وأفادت بتسيلم بأن القوات الإسرائيلية ألقت القبض أيضاً على الكثير من منظمي المظاهرات، واعتقلت بعضهم بدون تهمة لفترة تصل إلى ثلاثة أسابيع، وقامت بترحيل بعض المشاركين الأجانب. وما زالت قوات الدفاع الإسرائيلي تعتقل منذ عام 2005 ثمانين شخصاً من سكان بلعين.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2009 ألقت السلطات الإسرائيلية القبض على عبد الله أبو رحمة من لجنة بلعين الشعبية واتهمته في محكمة عسكرية بحيازة أسلحة ورشق حجارة والتحريض والتجمع بشكل غير قانوني. وفي شهر آب/أغسطس برأت المحكمة أبو رحمة من تهمتي حيازة الأسلحة ورشق الحجارة ولكنها أدانته بتهمة التحريض (الذي عُرف بأنه "محاولة التأثير، شفويأً أو بشكل آخر، على الرأي العام في المنطقة بطريقة يمكن أن تزعزع السلم والأمن العام") والتجمع بصورة غير مشروعة. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، حكمت المحكمة على أبو رحمة بالسجن سنة واحدة تتضمن الفترة التي أمضاها في السجن أثناء الاعتقال

والمحاكمة، محددة 18 تشرين الثاني/نوفمبر موعداً لإطلاق سراحه. وقد استأنف المدعي العام الحكم الصادر ضد أبو رحمة قبيل حلول موعد إطلاق سراحه، طالباً تأجيل إطلاق سراحه "كي يكون ذلك رادعاً ليس فقط له [أبو رحمة] نفسه وإنما أيضاً للآخرين الذين قد يسيرون على خطاه". وقد زادت المحكمة فترة السجن إلى 16 شهراً. وقدرت عدة منظمات غير حكومية أن الحكم الصارم كان أيضاً محاولة من قبل السلطات الإسرائيلية لتخويف المحتجين الفلسطينيين.

كما اعتقلت السلطات الإسرائيلية خلال العام أيضاً متظاهرين كانوا يحتاجون على قرارات تتعلق بملكية الأراضي، وخاصة في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وفي 4 آذار/مارس، حكمت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بأن الشرطة في القدس كانت مفرطة القيد عندما منعت الاحتجاج قرب الممتلكات المتنازع حولها في منطقة الشيخ جراح؛ وأدى الحكم، بشكل مؤقت، إلى زيادة عدد المشاركون في الاحتجاجات الأسبوعية.

حرية تكون الجمعيات والانضمام إليها

سمح قانون السلطة الفلسطينية، في الضفة الغربية، بحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، ولكن هذه الحرية كانت مقيدة أحياناً في الممارسة الواقعية.

وفي قطاع غزة، حاولت حماس منع منظمات مختلفة من العمل. ففي 12 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت تقارير بأن قوات الأمن أغلقت مقر نقابة الصحفيين الفلسطينيين في غزة بدون إشعار مسبق أو تفسير لإجرائها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، منعت حماس اجتماعاً توقيياً نظمه الاتحاد الدولي للصحفيين بهدف إقامة روابط بين الصحفيين في الضفة الغربية وفي غزة.

وفي تموز/يوليو 2009، قامت حماس بإغلاق مكاتب 45 منظمة غير حكومية على الأقل. وفي حين كان معظم هذه المنظمات منتسباً لفتح، إلا أن بعضها كان مستقلاً سياسياً.

واستمر حظر إسرائيل على سبع مؤسسات فلسطينية مرموقة على الأقل تتخذ القدس الشرقية مقراً لها - - أورينت هاوس (بيت المشرق) - مكتب منظمة التحرير الفلسطينية الفعلي في القدس، وغرفة تجارة القدس الشرقية، والمجلس العربي الأعلى للسياحة، ومركز الأبحاث الفلسطينية، ونادي الأسير الفلسطيني، ومكتب الأبحاث الاجتماعية - - مدعية إن هذه المجموعات خرقت اتفاقيات أوسلو بعملها نيابة عن السلطة الفلسطينية في القدس.

وفي 11 كانون الثاني/يناير دخلت قوات الدفاع الإسرائيلي ومسؤولو الهجرة الإسرائيليين رام الله واعتقلوا ناشطة تشيكيَّة مع حركة التضامن الدولية، ثم قاموا بعد ذلك بترحيلها على أساس أنها لا تملك تأشيرة إسرائيلية قانونية. وأفادت التقارير الصحفية المحلية أن السلطات الإسرائيلية قامت، في 7 شباط/فبراير، باحتجاز ناشطتين أجنبيَّن في حركة التضامن الدولية؛ وقد تم إطلاق سراحهما في 8 شباط/فبراير بعد موافقتهما على عدم العودة إلى الضفة الغربية. ويتمثل هدف حركة التضامن الدولية المعلن في تعزيز المقاومة الشعبية الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي عن طريق أساليب "العمل المباشر" كالمظاهرات والاحتجاجات.

ج. الحرية الدينية

للاطلاع على وصف كامل لوضع الحرية الدينية، يرجى الرجوع إلى تقرير عام 2010 عن الحرية الدينية في العالم على الموقع التالي: www.state.gov/g/drl/irf/rpt.

د. حرية التنقل، والنازحون داخلياً، وحماية اللاجئين، وعديمو الجنسية

ينص القانون الأساسي على حرية الحركة والتنقل، ولم تقييد السلطة الفلسطينية عموماً حرية الحركة. ولا يحدد القانون الأساسي أنظمة بخصوص السفر إلى الخارج والهجرة أو العودة إلى الوطن.

أما في قطاع غزة، فقد فرضت سلطات حماس قيوداً على أهالي غزة الذين يحاولون الخروج إلى إسرائيل عبر معبر إريتر وفرضت قيوداً أقل تشديداً على الخروج إلى مصر عن طريق معبر رفح؛ ولم تكن سلطات حماس تطبق على ما يبدو قيوداً روتينية على التنقل داخل قطاع غزة، رغم أنه كانت هناك بعض المناطق التي حظرت حماس الدخول إليها.

وبشكل عام، تعافت حكومات السلطة الفلسطينية وحماس وإسرائيل مع مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة وغيره من المنظمات الإنسانية في توفير الحماية والمساعدة للنازحين داخلياً ولللاجئين، رغم أن المسؤولين في حماس والمسؤولين الإسرائيليين كانوا يقيدون قدرة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الفلسطينيين) الأونروا على العمل بحرية في غزة.

وقيدت قوات الدفاع الإسرائيلي قدرة الفلسطينيين على التنقل داخل الأراضي المحتلة وعلى السفر إلى الخارج، وشددت هذه القيود في بعض الأحيان، مشيرة إلى ضرورة عسكرية. وتضمنت العراقيل المعيبة للتنقل حواجز التفتيش وحاجزاً فاصلاً بين الضفة الغربية وإسرائيل وإغلاق طرق داخلية وحصاراً على قطاع غزة. وأثرت هذه القيود المفروضة على التنقل على جميع نواحي الحياة تقريباً، بما في ذلك القدرة على الوصول إلى أماكن العبادة والعمل والأراضي الزراعية والمدارس والمستشفيات والقدرة على القيام بالعمل الصحافي والإنساني ونشاطات المنظمات غير الحكومية. وقد خفت خلال العام قوات الدفاع الإسرائيلي من القيود في عدة طرق وحواجز تفتيش كانت تشكل بالنسبة للفلسطينيين عائقاً كبيراً أمام حرية الحركة والتنقل بين الضفة الغربية والمناطق الحضرية. ورغم ذلك، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأنه كان هناك في حزيران/يونيو 505 عائق أمام حرية الحركة والتنقل داخل الضفة الغربية حدها على النحو التالي: 66 حاجزاً تفتيش يتواجد فيها الجنود بشكل دائم، 20 حاجزاً تفتيش يتواجد فيها الجنود أحياناً، 106 بوابة على الطرق، 167 تلا ترابياً، 46 حاجزاً طريق؛ 70 متراس طريق، 20 جداراً ترابياً، و 10 خنادق.

وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أونشا) بأن الحكومة الإسرائيلية قد أوقفت إلى حد كبير التشبييد المتبقى الذي كان مخططاً للحاجز الفاصل بمحاذاة أجزاء من الخط الأخضر (خط هدنة عام 1949) وفي الضفة الغربية، وبأن سبب التوقف يعود في معظمها إلى انعدام الإرادة السياسية وإلى التحسن الشامل في الأمن. وسيفصل الحاجز، في حال استكماله، حوالي 5,000 بالمائة من الضفة الغربية (135,000 فدانًا يقطن فيها ما يصل إلى 50 ألف فلسطيني)، بما في ذلك أجزاء من القدس، عن بقية الضفة الغربية في "منطقة التماس". وقد واصلت إسرائيل تقييد التنقل والتنمية في هذه المنطقة، بما في ذلك قدرة بعض المنظمات

الدولية على دخولها. وتم خلال العام قصر استخدام 34 نقطة تفتيش على الحاجز الفاصل على الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يحملون تصريحاً. وكان يتعين على الفلسطينيين الذين يملكون تصاريح عمل المرور عبر واحد من 11 معبراً مخصصة للمساهمة، بينما كان بإمكان الفلسطينيين الذين يملكون التصاريح، والعاملين في المنظمات الدولية، ومن يحملون البطاقات التي تعتمد تقنية المقاييس الحيوية للتعرف على الهوية وأفراد عائلاتهم المباشرين، العبور بالسيارة من أي معبر. وبحلول نهاية العام، لم يكن قد صدر القرار بعد بشأن عريضة قدمتها منظمة هموكيد غير الحكومية في عام 2003 وطعن فيها في قانونية نظام التصاريح، رغم أن رأياً أصدرته هيئة استشارية تابعة للمحكمة الجنائية الدولية اعتبر الحاجز في عام 2004 مناقضاً للقانون الدولي.

وقد سيطرت شركات أمن خاصة وظفتها الحكومة الإسرائيلية على نقاط العبور في الحاجز الفاصل، وقالت منظمات دولية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية إن تلك الشركات لم تستجب لطلبات نقل السلع والبضائع وانقلال المسؤولين عبر الحاجز. وأثر الحاجز على انتقال تلامذة المدارس الذين يعيشون في الجانب الشرقي منه إلى مدارسهم في القدس. وعلى سبيل المثال، كان التلاميذ من قرية بير نبالا التي يطوقها الحاجز، يسيرون في طرق فرعية طولها 7 إلى 10 أميال للعبور من خلال نقاط التفتيش للوصول إلى مدارسهم. كما أثر الحاجز ونظام التصاريح على بعض المزارعين الذين فصلتهم الحاجز عن أراضيهم وموارد المياه، مما قلل من ممارسة الزراعة وأدى إلى تدهور في نوعية وكمية المحصول.

وكانت ساعات العمل في البوابات التي يسمح بالعبور منها محدودة وغير منتظمة، رغم أنه كان يتم الإعلان عنها عادة. وتم التخفيف من صراامة إجراءات العبور في بعض حواجز التفتيش الواقعة شرق الحاجز الفاصل؛ فقد ألغت الحكومة الإسرائيلية فرض الحصول على تصريح للعبور وتم تمديد ساعات العمل على تلك الحواجز وتقليل عدد عمليات التفتيش والعمليات العشوائية للتثبت من وثائق الهوية مقارنة بالأعوام السابقة، وخاصة في الأعياد.

وكانت السلطات الإسرائيلية تفرض في أحيان كثيرة حظراً على التنقل بين بعض أو جميع بلدات الضفة الغربية. وقال الفلسطينيون الذين يقطنون القرى المتأثرة بالحظر إنه كان لعمليات "الإغلاق الداخلي" هذه التي يمكن أن تستمر لسنوات تأثير اقتصادي سلبي. وقد طبقت السلطات الإسرائيلية، خلال الفترات التي يحصل أن تحدث فيها اضطرابات وفي الأعياد الرئيسية الإسرائيلية واليهودية والإسلامية، "إغلاقات خارجية شاملة"، "تنع الفلسطينيين من مغادرة الضفة الغربية". كما فرضت قوات الدفاع الإسرائيلي خلال عمليات الاعتقال حظر تجوّل مؤقت يمنع الفلسطينيين من الخروج من منازلهم.

ورغم أن السلطات الإسرائيلية أعادت فتح الطريق 354 والطريق 443، مع بعض القيود على استخدام الفلسطينيين لهما، إلا أن ثلاثة حواجز مقامة على الطريق 60 أعادت التنقل بالنسبة لعشرات الآلاف من سكان القرى الفلسطينية الواقعة جنوب الخليل، قاطعة طريق التنقل بشكل مباشر بين المؤسسات التجارية ومركز المدينة التجاري. وبشكل عام، لم يكن بإمكان الفلسطينيين غير المقيمين في غور الأردن السير بسياراتهم على الطريق الرئيسي بين الشمال والجنوب، الطريق العام 90.

وأفادت الأونروا ومنظمات إنسانية أخرى ومنظمات حقوق الإنسان بأن التأثير الكبير للحصار الذي ما زالت إسرائيل تفرضه على قطاع غزة منذ عام 2007 ظل قائماً على سكان القطاع. وقالت الأمم المتحدة إن ما يقدر

بثمانين بالمائة من سكان القطاع كانوا يعتمدون على المساعدات الغذائية الدولية خلال العام. وقد اعتبرت منظمات حقوق إنسان دولية وإسرائيلية الحصار "عقاباً جماعياً" مفروضاً على سكان القطاع، لأنه قيد قدرة الحصول على السلع الأساسية وحال دون سفر المدنيين إلى الخارج لفترات مؤقتة ودون تغيير هم مكان إقامتهم بشكل دائم. وقد خفت إسرائيل خلال العام من صرامة الحصار، إلا أن عدد الشاحنات التي كانت تدخل قطاع غزة كل أسبوع خلال العام كان أقل من أربعين بالمائة من عدد ما كان يدخلها قبل بدء فرض الحصار، وذلك لتتوفر بوابة عبور واحدة للعبور التجاري.

كما أدى حصار إسرائيل الصارم لقطاع غزة إلى توقيف الخدمات البريدية. وأفادت المنظمات الإنسانية بأن الحصار أعاد إلى حد كبير قدرتها على القيام بعملها وقيد قدرة الغزاويين على الاتصال بالأقارب والأصدقاء الموجودين خارج القطاع.

وكان لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) 228 مدرسة في القطاع يدرس فيها 206,000 تلميذ، ولكن الوكالة قالت إن الحصار الإسرائيلي حملها أكثر بكثير فوق طاقتها وإن القيد المفروضة على الحركة والنقل تقوض قدرتها على توفير التعليم. وكانت مدارس الأونروا في قطاع غزة تعمل بأسلوب فترتين أو نوبتين في اليوم في "حصص دراسية مكثفة" كما كانت تعاني من الاكتظاظ الشديد بحيث كان عدد التلاميذ يصل إلى 50 تلميذاً في غرفة الصف. وتم تدريس آلاف التلاميذ في غرف صف بديلة مؤقتة، بما في ذلك مدرسة يدرس فيها 865 تلميذاً بُنيت بкамملها من حاويات الشحن.

وكانت البنية التحتية الأساسية في قطاع غزة، بما في ذلك خدمات الماء والصرف الصحي، في حالة سيئة جداً، ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى عدم التمكن من إدخال قطع الغيار والأجزاء الأساسية إلى القطاع في ظل الحصار المفروض عليه. وأفادت الأونروا بأنه كثيراً ما توقف نظمي الخدمة المائية وخدمات الصرف الصحي عن العمل، وأن ذلك أدى إلى ضخ حوالي 21 مليون غالون يومياً من مياه المجاري غير المعالجة أو المعالجة جزئياً في البحر. وحظرت إسرائيل استيراد شركات القطاع الخاص للإسمنت والحصى؛ وكان إدخال هاتين السلعتين مسماحاً به فقط لمشاريع الأمم المتحدة أو مشاريع أخرى منسقة دولياً. ونتيجة لذلك، ظل سكان القطاع مفتقرين إلى المواد الضرورية لإعادة بناء منازلهم التي دمرت إبان عملية الرصاص المصوب.

وكان دخول السكان إلى غزة والخروج منها محصوراً ببوابة عبور واحدة ومقصورة على الحالات الإنسانية فقط دون سواها؛ ولكن السلطات الإسرائيلية قامت خلال العام بمنع الكثير من أهالي القطاع من دخول إسرائيل ومصر لتلقي العلاج الطبي فيما وقامت باحتجاز بعضهم. وأدت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-فرع إسرائيل إن السلطات الإسرائيلية رفضت، بناء على اعتبارات أمنية، إصدار تصاريح خروج طبية أو إنسانية لفلسطينيين قطاع غزة مهما كان رأي الأطباء حول ضرورة ذلك. كما رفضت السلطات الإسرائيلية طلبات فلسطينيين منهم تصاريح خروج من غزة لتلقي العلاج الطبي لخشيتها من أن يهاجر المرضى إلى الضفة الغربية لانضمام إلى عائلاتهم هناك. وفي 11 كانون الثاني/يناير، رفعت مجموعة من المنظمات غير الحكومية، بينها مركز "الميزان" لحقوق الإنسان ومركز "عدالة" القانوني وأطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل، عريضة إلى مستشار الدولة القانوني (المدعي العام) تعرّض فيها على اعتقال المرضى على الحدود، ولكن جهاز الأمن العام قال في 2 آذار/مارس إنه يجوز لإسرائيل قانونياً إلقاء القبض على الحدود على أشخاص يسعون إلى الحصول على العلاج الطبي.

وفي آذار/مارس 2009، أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية قواعد مفصلة لتحديد ما إذا كان يمكن السماح لشخص يقطن قطاع غزة الخروج منها والدخول إليها في الحالات الإنسانية الاستثنائية. وقد رفضت إسرائيل، خلال الفترة الممتدة ما بين شهر يانvier/يناير وحزيران/يونيو، جميع طلبات الخروج التي قدمها 1095 مريضاً بأمراض عظام أو أعصاب يحتاجون إلى العلاج الطبي؛ وفي شهر حزيران/يونيو، أبلغت السلطات الإسرائيلية منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل بأن العمليات الجراحية لاستبدال مفصل الورك والركبة "لا تستوفي المعايير" لإصدار تصريح خروج. وفي شهر يانvier/يناير، منعت إسرائيل 17 مريضاً من الذهاب إلى رام الله لإجراء عمليات زرع قرنية لهم، مما أدى إلى التخلص من القرنيات التي كان قد تم التبرع بها.

وتم حصر القدرة على الانتقال من غزة إلى الضفة الغربية بعد محدود من الفلسطينيين الذين يملكون تصاريح أصدرتها إسرائيل. وفي إحدى الحالات، رفضت السلطات الإسرائيلية السماح لعصام حمدان، في الأربعين من العمر ويعاني من ألم شديد في الظهر، بدخول إسرائيل لتلقى العلاج الطبي المتخصص في القدس لظن السلطات الإسرائيلية بأنه قد يقوم بالانضمام إلى زوجته وأولاده الأربع في الضفة الغربية. وفي 9 شباط/فبراير، رفعت منظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان-إسرائيل ومنظمة غيشا غير الحكوميتين التماساً إلى المحكمة العليا بشأن حمدان، مما حفز السلطات الإسرائيلية إلى سحب اعتراضها والسماح له بالحصول على العلاج في القدس.

وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، توفيت الطفلة الغزاوية، نسمة أبو لاشين ، عمرها سنتان، بسبب سرطان الدم الذي كان يمكن علاجه، أثناء انتظار سماح السلطات الإسرائيلية بمعالجتها في إسرائيل.

وواصلت إسرائيل فرض حظر على الوصول إلى أراض زراعية في قطاع غزة قرب الحدود مع إسرائيل وإلى مناطق صيد السمك المحاذية للساحل، وكان غرضها المعلن من ذلك هو الحيلولة دون قيام الفصائل الفلسطينية المسلحة بشن هجمات. وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أونتشا) إن إسرائيل كانت تطبق منطقة عازلة لا يسمح بدخولها يبلغ اتساعها 1000 ياردة وكانت تطلق أحياناً طلقات تحذيرية حتى عندما يكون الشخص على بعد 1640 ياردة عن سياج الحدود (أنظر أيضاً القسم 1.). وكانت "المنطقة العازلة" تضم حوالي 24 ميلاً مربعاً، تمثل 17 بالمائة من مجمل مساحة أرض قطاع غزة. وأشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن 35 بالمائة تقريباً من أراضي قطاع غزة الصالحة للزراعة تقع ضمن المنطقة المحظورة.

كما ظل كذلك 80 بالمائة من المنطقة البحرية التي اعتبرت مسمومة لأهالي غزة وفقاً لاتفاقيات أوسلو محظورة عليهم؛ وطبق الجيش الإسرائيلي حد المنطقة المسمومة بثلاثة أميال بحرية عن الساحل وقادمت قوارب البحرية الإسرائيلية بتطبيق الحظر بصراخة. وفي شمال قطاع غزة، منعت إسرائيل الفلسطينيين من الدخول إلى منطقة يبلغ وسعها 5,1 ميل بحري على امتداد الحدود البحرية مع إسرائيل ومنطقة وسعها ميل بحري واحد في الجنوب على امتداد الحدود البحرية مع مصر، كان قد تم النص عليها في اتفاقية غزة-أريحا عام 1994. وكانت قوات البحرية الإسرائيلية بانتظام تطلق النار بشكل تحذيري على الصياديين الفلسطينيين الذين يدخلون المناطق البحرية المحظورة، وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إنها كانت

تستهدف الصيادين مباشرة في بعض الأحيان. وكانت القوات المسلحة الإسرائيلية تصادر في الكثير من الأحيان قوارب الصيد التي يتم اعتراضها في تلك المناطق وتحتجز الصيادين.

وكانت عناصر قوات الدفاع الإسرائيلي الموجودة على نقاط التفتيش تخضع أحياناً سيارات إسعاف الهلال الأحمر الفلسطيني للتأخير أو ترفض السماح لها بدخول القدس، وذلك لأسباب أمنية. وكان يتم نقل المرضى عبر حواجز التفتيش من سيارة إسعاف إلى أخرى. وأبلغت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني عن انتهاكات ارتكبت خلال العام ضد العاملين لديها وضد الخدمات الإنسانية التي تقدمها. وقد تضمنت معظم الحوادث (159) منع الوصول إلى من هم في حاجة للإسعاف، ومنع نقلهم إلى مراكز طبية متخصصة، أو فرض تأخير على نقاط التفتيش تتراوح مدة ما بين 30 دقيقة وساعتين. وقد وقع معظم الحوادث (142) على نقاط التفتيش المؤدية إلى القدس، في حين وقعباقي على نقاط التفتيش الأخرى المحيطة بالضفة الغربية.

وفي 13 نيسان/أبريل، أصبح الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 1650 ساري المفعول، فتوسيع بذلك تعريف "المتسلل" في قانون منع التسلل بحيث أصبح يشمل كل من يدخل الضفة الغربية بشكل غير قانوني وأي شخص متواجد في الضفة الغربية بدون تصريح، مما يجعل أولئك الأشخاص عرضة لتجويه اتهامات جنائية إليهم وعرضة للترحيل المحتمل إلى قطاع غزة. وأعرب الفلسطينيون ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية عن قلقهم حول ما إذا كان القانون يشرع ترحيل ما يصل إلى 35 شخص يعيشون في الضفة الغربية ويحملون بطاقات هوية تسجل مكان إقامتهم على أنه غزة. وكانت إسرائيل قد توقفت في عام 2000 عن تحديد عناوين الفلسطينيين الذين ينتقلون من قطاع غزة إلى الضفة الغربية للعيش فيها. ونتيجة لذلك، ما زال آلاف من الفلسطينيين الذين كانوا أصلاً من غزة ولكنهم يعيشون في الضفة الغربية منذ سنوات طويلة، مسجلين يحملون بطاقة هوية تظهر عناوين منازلهم في قطاع غزة. وقد وردت تقارير مفادها أنه تم ترحيل فلسطينيين إلى حدود قطاع غزة على هذا الأساس خلال العام.

وفي 21 نيسان/أبريل، نقلت السلطات الإسرائيلية أحمد صباح سعيد المقيم في الضفة الغربية إلى قطاع غزة بعد إطلاق سراحه من السجن الإسرائيلي، حيث أمضى عقوبة بالسجن تسع سنوات على جرائم ارتكبها خلال الانتفاضة الثانية. وأدعت عدة منظمات غير حكومية بأنه تم نقله فوراً، بدون مراجعة قانونية. وقد بررت السلطات الترحيل على أساس أنه كان يحمل بطاقة هوية صادرة في قطاع غزة، حيث عاش لمدة سنة واحدة في التسعينيات من القرن العشرين. وظلت زوجة صباح وأولاده في مدينة طولكرم في الضفة الغربية.

وفي 27 نيسان/أبريل، أبعدت الحكومة الإسرائيلية، فادي عيادة العازمة، 19 سنة ومن سكان الخليل، إلى قطاع غزة. وقالت منظمة هموكيد إنه تم اعتقال العازمة في مكان عمله ونقله إلى قطاع غزة خلال ساعات، بدون أي مراجعة قانونية. والعازمة من مواليد غزة إلا أنه انتقل مع عائلته إلى الضفة الغربية عندما كان في السابعة من العمر.

وقد سلمت السلطات الإسرائيلية الشخصين المرحلين إلى معبر إريتز في طرف قطاع غزة الشمالي. وأفادت التقارير الصحفية بأن حماس رفضت السماح لصباح والعازمة بالمرور من نقطة تفتيش داخل الحدود كي لا "تبغ الشرعية" على عمليات إبعاد إسرائيل لحاملي بطاقات الهوية الغزاوية عن الضفة الغربية. وقد ظل الإثنان لأكثر من شهر في خيمة منصوبة في المنطقة الواقعة بين نقطتي العبور التابعين لإسرائيل وحماس؛ إلا أن التقارير أفادت بأنهما كانا يعيشان في قطاع غزة لدى حلول نهاية العام.

وما زالت قوات الدفاع الإسرائيلية تحظر منذ عام 2000 دراسة طلبة غزة في الضفة الغربية أو إسرائيل، وما زالت تفرض قيوداً على دراسة الطلبة الفلسطينيين من الضفة الغربية في جامعات القدس الشرقية والجامعات الإسرائيلية (أنظر القسم 2.أ.). ولم يكن يسمح للطلبة بمغادرة غزة خلال العام إلا إذا كانوا برفقة دبلوماسي أو متعاقد أجنبي من البلد التي قبلتهم للدراسة فيها. ولم يتمكن بعض طلبة غزة من تم قبولهم للدراسة في جامعات في الخارج من تقديم طلب تأشيرة في القدس ومنعوا وبالتالي من مغادرة غزة لإكمال دراستهم في الخارج.

وأصدرت السلطة الفلسطينية جوازات سفر للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان المسافرون يغادرون الضفة الغربية وغزة بطريق البر إلى الأردن ومصر نظراً لعدم وجود رحلات جوية تجارية من الأراضي المحتلة وعدم توفر التصاريح لهم لاستخدام مطار بن غوريون. وواجه المواطنون الأجانب من أصل فلسطيني صعوبات في الحصول على، أو تجديد، التأشيرات التي تسمح لهم بدخول إسرائيل عن طريق مطار بن غوريون أو عبر نقاط العبور البرية.

وكان على الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية القدس الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية الحصول على وثائق خاصة للسفر إلى الخارج. وكانت الحكومة الأردنية تقوم بإصدار جوازات سفر بناء على طلبات فردية يقدمها فلسطينيون.

وقد أثرت القيود المفروضة على الإقامة على لم شمل العائلات، إذ إن لم شمل العائلات لم يعتبر سبباً لدخول الضفة الغربية. وكان يتم السماح بإقامة أي طفل مع أحد والديه في الضفة الغربية فقط إن لم يكن لديه أي قريب آخر يعيش في غزة. ولم تسمح السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين الذين كانوا في الخارج خلال حرب 1967 أو الذين سحبت الحكومة تصاريح إقامتهم في وقت لاحق، بالإقامة بشكل دائم في الأراضي المحتلة. وكان من الصعب على الأزواج والزوجات المولودين في الخارج أو على الأطفال المولودين في الخارج لأزواج فلسطينيين الحصول على إقامة. وكان يتعين على زوجات وأزواج الفلسطينيين من سكان القدس الحصول على تصريح إقامة وأفادوا بأنهم كانوا يواجهون تأخيراً قد يصل إلى سنوات في الحصول عليها. كما أبلغ الفلسطينيون من سكان القدس عن وجود تأخير في عملية تسجيل مولد طفل.

يحظر القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية النفي القسري، ولم تقم السلطة بفرض نفي قسري.

ويشكل سحب إسرائيل لبطاقات الهوية الشخصية الخاصة بسكان القدس، على أرض الواقع، نفياً قسرياً إلى الأراضي المحتلة أو إلى الخارج وقد استمر العمل به في السنوات الأخيرة. ولم تكن قد توفرت لدى حلول نهاية العام أي إحصاءات حول عدد عمليات إلغاء الإقامة. ولكن منظمة هموكيد أفادت بأن وزارة الداخلية قامت في عام 2009 بسحب الإقامة من أكثر من 700 فلسطيني في القدس. وكانت وزارة الداخلية قد سحبت في عام 2008 الإقامة من 4577 فلسطينياً في القدس الشرقية، بينهم 99 حدثاً لم يبلغوا سن الرشد. وبمعدل عدد حالات سحب الإقامة في عام 2008 وحده حوالي نصف عدد مجمل حالات سحب الإقامة في الفترة الممتدة بين عامي 1967 و2007. وبين الأسباب التي تؤدي إلى سحب الإقامة الحصول على إقامة أو جنسية في بلد ثالث، والعيش في الخارج لأكثر من سبع سنوات، أو، وهو السبب الأغلب، عدم التمكن من إثبات

"مركز حياة" في القدس. وقد أفاد بعض الفلسطينيين من مواليد القدس الذين درسوا في الخارج أنهم فقدوا وضعهم القانوني كمقيمين في القدس نتيجة لذلك.

وأفاد الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس والتقارير الصحفية بأن الشرطة الإسرائيلية أبلغت، في 3 حزيران/يونيو، أربعة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني مؤيدین لحماس بإلغاء وضعهم القانوني كمقيمين في القدس. وقد أصدرت وزارة الداخلية قرار سحب تصريحات إقامتهم في القدس بعد انتخابهم لعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني في عام 2006. وألفت السلطات الإسرائيلية القبض على النواب الأربع واحتجزتهم لفترة ثلاثة سنوات؛ وقد تم إطلاق سراح ثلاثة منهم خلال العام وواصلوا الإقامة في القدس تحت إدارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بينما كان الرابع ما زال في السجن لدى حلول نهاية العام بانتظار محكمته بتهم تتعلق بالتواجد بصورة غير قانونية.

الأشخاص النازحون داخلياً

كان هناك حوالي 500 نازح داخلياً في الأراضي المحتلة، ظل جميعهم تقريباً نازحين نتيجة لعملية الرصاص المصوب. وفي حين أنه لا يوجد لدى السلطات في الضفة الغربية أو قطاع غزة قانون محدد لحماية النازحين داخلياً على أساس مبادئ وتجيئات الأمم المتحدة، إلا أن السلطة الفلسطينية ملزمتان بذلك من خلال قوانين حقوق الإنسان الدولية التي تشكل أساس هذه الالتزامات الخاصة بالنزوح. وقد قدمت السلطة الفلسطينية بعض المساعدة للنازحين داخلياً من خلال إعانات لدفع أجرة المنازل ومساعدة مالية لإعادة بناء المنازل التي تم هدمها. وقدمت وكالة الأونروا ومنظمات إنسانية أخرى خدمات لمساعدة النازحين داخلياً في قطاع غزة.

وقد قدمت وكالة الأونروا خلال العام مساعدات لأكثر من 2000 عائلة لإعانتها على دفع أجرة منازل بعد أن دُمرت منازلها أثناء القتال، وساعدت 3810 عائلات دمرت منازلها أو أصيبت بأضرار فادحة خلال المعارك على تحمل نفقات المعيشة، وحددت هوية 283, 10 عائلة تحتاج منازلها إلى إعادة بناء كاملة. وتلقت الأونروا في شهر آذار/مارس موافقة على استيراد مواد بناء لإتمام تشييد 151 منزلاً في خان يونس، بعد أن كان قد توقف بناؤها منذ فرض إسرائيل الحصار على قطاع غزة في عام 2007. إلا أن الأونروا لم تتمكن من البدء بتشييد أي منازل إضافية، بسبب المتطلب القاضي بالموافقة على كل مشروع من مشاريع الأمم المتحدة على حدة وبسبب الحظر العام المفروض على استيراد الإسمنت والحصى. وقد واصلت الأونروا تقديم الدعم النفسي والإرشاد، بما في ذلك للأطفال المصابين بصدمات نفسية من القتال مع إسرائيل، من خلال برنامج الصحة العقلية الأهلية التابع لها.

وقالت الأونروا إن الحكومة الإسرائيلية قامت خلال العام بإعاقة قدرة النازحين داخلياً على الوصول إلى المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأونروا لللاجئين في 339 حالة على الأقل في بعض أنحاء الضفة الغربية، مما تسبب في سلوك طرق جانبية طويلة استغرق قطعها وقتاً طويلاً.

وأفاد مركز رصد النزوح الداخلي بأن هدم إسرائيل لأملاك فلسطينية في القدس الشرقية زاد من تهديد النزوح الداخلي بالنسبة للفلسطينيين (أنظر القسم 1.و.).

حماية اللاجئين

لم ترد أي تقارير بشأن أشخاص يلتمسون اللجوء أو الإقامة في الأراضي المحتلة.

القسم الثالث: احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

الانتخابات والمشاركة السياسية

جرى في عام 2006 انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وعدهم 132 شخصاً، في عملية بموجب القانون الأساسي وجد المراقبون الدوليون عموماً أنها كانت تلبي المعايير الدولية ل توفير حق المواطنين في تغيير حكومتهم بالوسائل السلمية. وشارك في انتخابات عام 2006 لعضوية المجلس التشريعي مرشحون تدعمهم حماس تحت اسم "كتلة التغيير والإصلاح" لا تحت اسم "حماس"، وفازوا بـ 74 مقعداً من المقاعد الـ 132. وفازت فتح بـ 45 مقعداً في حين فاز مرشحون مستقلون ومرشحون عن أحزاب أخرى ببقية المقاعد. وكان المجلس التشريعي متفقاً إلى النصاب القانوني ولم يجتمع خلال العام. وفي حين اعتمدت الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية قواعد متفقاً عليها من قبل الطرفين بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في القدس كي يصوتوا في انتخابات عام 2005 و2006، لم يتم السماح لجميع الفلسطينيين بالإدلاء بأصواتهم في القدس الشرقية، واشترط على من تم السماح لهم بذلك المشاركة عبر مكاتب البريد (التي كانت ضئيلة العدد)، مما عقد محاولاتهم للتصويت.

وفي 10 حزيران/يونيو، قامت السلطة الفلسطينية، مباشرة قبل انتهاء فترة تسجيل المرشحين، بإلغاء الانتخابات البلدية التي كان من المقرر إجراؤها في تموز/يوليو. وكانت حماس والجهاد الإسلامي قد تعهدتا بمقاطعة الانتخابات، كما أعلن أعضاء مختلفون في فتح عزمهم على خوض الانتخابات كمرشحين مستقلين. وأعلنت وزارة الحكم المحلي إن قرار التأجيل اتخذ استجابة لطلب بعض الدول العربية وعدد من "الأصدقاء في العالم". وأوضح إعلان الوزارة أن الدعوة الخارجية للتأجيل نصحت السلطة الفلسطينية باتخاذ هذه الخطوة "لتمهيد الطريق أمام النجاح في إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة والجهود المبذولة لتحقيق الوحدة".

وكانت هناك 17 امرأة عضواً في المجلس التشريعي الذي يضم 132 عضواً (والذي لم تتم دعوته للاجتماع) و3 نساء في مجلس الوزراء المؤلف من 16 وزيراً. وكان هناك 7 مسيحيين في المجلس التشريعي ومسيحيان في مجلس الوزراء.

وقالت منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة إن سلطات حماس وغيرها من المجموعات الإسلامية المحافظة لم تكن متسامحة إزاء المعارضة العلنية والخصوم المناوئين لها والترويج للقيم المتناقضة مع إيديولوجيتها السياسية والدينية.

القسم الرابع: الفساد الرسمي وشفافية الحكومة

ينص القانون الفلسطيني على عقوبات جنائية على الفساد الحكومي. وكان لدى السلطة الفلسطينية لجنة محاربة الفساد تؤدي وظيفتها، ومدعون عامون مختصون بقضايا الفساد، ومحكمة مختصة بهذه القضايا مكونة من ثلاثة قضاة. وقد أخضع وزراء السلطة لقوانين الإعلان عن ذمتهم المالية. وأوكلت إلى مكتب المدعي العام للسلطة الفلسطينية مسؤولية مكافحة الفساد الحكومي. ومع ذلك، كانت هناك ادعاءات بوجود ممارسات فاسدة بين المسؤولين من فتح، وخاصة في مجال سرقة الأموال العامة وأموال المساعدات الدولية. وقد فصل المسؤولون رئيس وحدة مكافحة الفساد فهمي شبانة من منصبه في عام 2009 بعد كشفه لفضيحة جنسية كان متورطاً فيها أحد أعوان الرئيس عباس.

وفي ما يتعلق بقطاع غزة، ادعى مراقبون محليون ومنظمات غير حكومية بوجود حالات من تواطؤ حماس في ممارسات فاسدة، بينما ضلوع القوة التنفيذية التابعة لحماس فيها، إلا أنه تم تطبيق منع صارم على الحصول على المعلومات ونشرها.

ويفرض قانون السلطة الفلسطينية قيام مؤسسات السلطة "بتهسير" حصول أي فلسطيني على الوثائق والمعلومات التي يطلبتها، إلا أنه لا يفرض على الوكالات الفلسطينية تقديم مثل هذه المعلومات. وكانت الأسباب المقدمة للرفض تشير بشكل عام إلى حقوق الخصوصية والضرورة الأمنية.

القسم الخامس: موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

لم تفرض السلطة الفلسطينية بشكل عام قيوداً على عمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وعدة منظمات دولية، وتعاون المسؤولون مع جهود المنظمات الساعية إلى رصد ممارسات السلطة في مجال حقوق الإنسان.

وكان المسؤولون في السلطة الفلسطينية يتعاونون عادة مع ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى كاللجنة الدولية للصليب الأحمر ويسمحون لهم بالزيارات التفقدية. وقد عينت عدة أجهزة أمنية تابعة للسلطة، بينما جهاز المخابرات العامة والشرطة المدنية موظفي اتصال مسؤولين عن العلاقات مع منظمات حقوق الإنسان.

وقد واصلت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، شبه الحكومية، القيام بمهام المسؤول العام عن تلقي المظالم والنظر فيها وتولت كذلك القيام بمهام مفوضية حقوق الإنسان. وأصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تقارير شهرية سنوية عن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية؛ كما رفعت الهيئة توصيات رسمية إلى السلطة الفلسطينية.

وفي قطاع غزة، ضغطت سلطات حماس على منظمات الغوث الدولية والمحلية التي تقدم المساعدات الطارئة كي تنسق جهود الإغاثة مع "وزارة الشؤون الاجتماعية" التي تسسيطر عليها حماس. وأفادت عدة منظمات غير حكومية تتذكر من غزة مقرأ لها بأن حماس منعت منظمات إغاثة من توزيع مساعدات بعد رفضها الامتثال لقوانين حماس التنظيمية. كما أفادت المنظمات غير الحكومية التي تتذكر من غزة مقرأ لها بأن ممثلي حماس كانوا يزورون مكاتبها لضمان الامتثال وكانوا يستدعون ممثلي المنظمات إلى مخافر الشرطة لتوجيهه أسئلة إليهم. وفي 24 أيار/مايو، منعت سلطات حماس اللجنة الدولية للصليب الأحمر من عقد مؤتمر صحفي لإصدار تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان.

وقد رصدت منظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية دولية ممارسات الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وقامت بنشر النتائج التي توصلت إليها، رغم أن القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل في الضفة الغربية والقتل في قطاع غزة والقيود المفروضة على الوصول إليه والتحرك فيه جعلت من الصعب على هذه المنظمات القيام بأعمالها. وقد سمحت الحكومة الإسرائيلية لبعض منظمات حقوق الإنسان بنشر التقارير وعقد المؤتمرات الصحفية وأتاح لها اللجان الدولية للصليب الأحمر زيارة أكثر المحتجزين.

في 31 كانون الثاني/يناير، رفعت عدة منظمات غير حكومية بينها بتسيلم وغيشا ويش دين وأطباء لأجل حقوق الإنسان-إسرائيل، شكوى إلى الرئيس الإسرائيلي وإلى رئيس الوزراء بخصوص إعاقبة الحكومة لعملها في الأراضي المحتلة. وقالت في شكواها إن جهاز شين بيت استدعي متظاهرين وناشطين في مجال حقوق الإنسان للتحقيق معهم، وأنذر في بعض الحالات الناشطين بضرورة الإحجام عن النشاط السياسي. كما قالت المنظمات غير الحكومية إن السلطات العسكرية الإسرائيلية وضعت قيوداً صارمة على المنظمات العاملة في الأراضي المحتلة لتوفير العناية الطبية ومرافق السكان إلى أعمالهم الزراعية والتلاميذ إلى مدارسهم ومساعدة السكان على رفع الشكاوى من العنف الصادر عن قوات الأمن الإسرائيلية أو المستوطنين.

وفي كانون الثاني/يناير أيضاً أفادت رابطة وكالات التنمية الدولية (آيدا)، وهي وكالة جامعة تضم تحت رايتها المنظمات غير الحكومية العاملة في الأراضي المحتلة، بأن إسرائيل توقفت عن إصدار نوع تأشيرات العمل الملائمة للأجانب الذين يعملون لدى معظم المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في الأراضي المحتلة. وقد أصدرت الحكومة بدلاً ذلك تأشيرات سياحية لمعظم الموظفين، لا تسمح لهم بالعمل، وكان بعض التأشيرات صالحة للدخول مرة واحدة فقط. وقالت "آيدا" إن سياسة التأشيرات الجديدة ستؤثر على قدرة المنظمات غير الحكومية الدولية على توظيف موظفين دوليين والعمل في القدس، حيث يحتفظ الكثير من المنظمات غير الحكومية بمكاتبها. ولا يسري القرار على 12 منظمة التي كانت تعمل في الضفة الغربية قبل عام 1967، وبينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وأفادت المنظمات غير الحكومية الدولية باستمرار مواجهتها صعوبات في الوصول إلى التجمعات السكانية في "منطقة التماس" في شمال غرب الضفة الغربية، وخاصة في بروطعة الشرقية في محافظة جنين، بسبب عمليات تفتيش الموظفين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة، المفرطة، على أساس جنسناتهم.

ومنعت السلطات الإسرائيلية طوال العام وفود طبية تابعة لمنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل من دخول قطاع غزة لنقديم العلاج والمشورة الطبية، وإجراء العمليات الجراحية، وتتدريب الفلسطينيين العاملين في الحقن الطبي، وتوزيع الأدوية، وإحالة المرضى لمتابعة علاجهم في مستشفيات إسرائيلية. وقالت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل إن السلطات الإسرائيلية رفضت أيضاً طلباً من وفد طبي من مركز مسلم في رام الله لدخول قطاع غزة لإجراء عمليات عيون جراحية وعمليات زراعة قرنية.

وانقدت منظمات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية الحكومة الإسرائيلية بشأن حادث الأسطول الذي وقع في 31 أيار/مايو، وبشأن استثناء الضفة الغربية وقطاع غزة من تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحق الطفل، وبشأن صيانة حقوق الإنسان أثناء المعركة البرية في عملية الرصاص المصوب 2008-2009 في قطاع غزة (انظر إسرائيل، القسم 5).

القسم السادس: التمييز وإساءة المعاملة المجتمعية

المراة

يحظر قانون السلطة الفلسطينية الاغتصاب، ولكن التعريف الرسمي للاغتصاب لا يشير إلى الاغتصاب الزوجي. وعقوبة الاغتصاب هي السجن من خمس إلى 15 سنة.

ولا يحظر قانون السلطة الفلسطينية صراحة العنف المنزلي، ولكنه يعتبر الاعتداء على الآخرين وضررهم جريمة. ويتعين على المرأة أن تقدم شاهدي عيان (من غير الأقرباء) لبدء إجراءات الطلاق على أساس العنف الزوجي. وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش إنه كانت هناك في السنوات الأخيرة عمليات مقاضاة ناجحة في حالات قليلة فقط من العنف الأسري. وأفاد مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني بأن تعنيف الزوجات، وخاصة التعنيف النفسي، كان ملوفاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبشكل محدد، توصلت دراسة أجراها مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية في عام 2009 إلى أن 52 بالمائة من نساء غزة يتعرضن للعنف البدني بشكل منتظم وأن 14 بالمائة منهن تعرضن لعنف جنسي. وجاء في دراسة أجراها فريق العمل المعنى بالقضايا الجنسانية التابع للأمم المتحدة، أن 37 بالمائة من نساء قطاع غزة اعتبرن العنف الأسري المشكلة الأساسية التي تواجهها النساء والبنات في مجتمعاتهن المحلية. وأفادت النتائج بارتفاع العنف الأسري ضد النساء في العائلات التي شردها القتال. وكان احتمال قول النساء النازحات داخلياً إنهن يشعرن بأنهن غير آمنات أثناء الاستحمام أو استخدام المرحاض أعلى من احتمال قول غيرهن من النساء ذلك، كما أن افتقار النازحات داخلياً إلى مواد النظافة الصحية التي يمكن التعويل عليها كان أكثر من افتقار غير النازحات إليها.

وقد استهلت الأونروا خلال العام العمل بآلية إحالة للاجئات ضحايا العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد لجأت النساء في بعض الأحيان إلى زعماء القرى أو الزعماء الدينيين طلباً للمساعدة. وقد أجراى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة دراسة في عام 2009 لقضايا المرأة في الأراضي المحتلة، جاء فيها أن الكثير من النساء والفتيات يمانعن في اللجوء إلى منظمات المرأة ومنظمات حقوق الإنسان ومقدمي خدمات الأمن والعدالة، كالشرطة والمحاكم، بسبب الوصمة الاجتماعية الشديدة المرتبطة بالإبلاغ عن التعرض لسوء المعاملة. وأعرب الكثير من النساء والصبايا عن اعتقادهن بأن النظام القانوني يميز ضد المرأة.

وكان التحرش الجنسي مسألة حساسة جداً في الأراضي المحتلة، خاصة الإنتهاكات التي يرتكبها أفراد من العائلة. وأفاد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بأن النساء والصبايا الفلسطينيات قلن إن التحرش في الأماكن العامة كان ملوفاً جداً؛ وكانت التقارير المتعلقة بوقوع التحرش اللفظي والمغازلة غير المرغوب فيها واللمس غير المحتمل كثيرة، وسببت القلق والخوف لدى بعض الشباب والبنات. وأفاد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومنظمات غير حكومية أخرى بأن المحرمات الثقافية والخوف من الفضيحة كانت تجبر بعض النساء على التزام الصمت. وقالت بعض الشابات إنهن اعتبرن مسؤولات عن "استفزاز" تحرش الرجال بهن.

ولم تبلغ المفوضية الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان عن وقوع أي جرائم "شرف" في الأراضي الفلسطينية خلال العام. وأفادت تقارير منظمات غير حكومية، بأن القانون الجنائي الأردني، كما تطبقه السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، يخفف العقوبة في جرائم "الشرف".

وكان بإمكان الأزواج والأفراد في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية الحصول على وسائل منع الحمل. إلا أنه كان هناك افتقار إلى المعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة، رغم أن الأونروا نظمت ورش عمل للرجال الفلسطينيين مؤكدة فيها على دورهم في تنظيم الأسرة. واستمر إرهاق العمل والمكافأة الضئيلة والافتقار إلى الموارد في التأثير سلباً على تواجد أشخاص مؤهلين مهراً أثناء عملية الوضع وفي فترة تقديم العناية للأم والطفل حديث الولادة. وكانت القابلة هي التي تقدم معظم هذه الخدمات. ولم تتوفر إحصاءات يمكن التعويل عليها حول معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة وبعد الوضع في الأراضي المحتلة. ورغم أن السلطات الحكومية والمنظمات الأهلية والدولية غير الحكومية نظمت برامج للتنقيف بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز وطرق الوقاية منه والفحص لاكتشافه، كانت المعلومات المتوفرة بشأن ما يوفر من هذه الخدمات للنساء محدودة.

وكانت هناك وزارة فلسطينية لشؤون المرأة لتعزيز حقوق المرأة. وينص القانون على المساواة بين الرجل والمرأة، ولكن قانون الأحوال الشخصية والعرف والتقاليد تميز ضد المرأة. وكان قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للمسلمين في الضفة الغربية وقطاع غزة مستمد من الشريعة الإسلامية، التي تتضمن قوانين الإرث والزواج. ويحق للمرأة الحصول على نصيب من الإرث ولكن نصبيها لا يعادل نصيب الرجل. ويجوز للرجل أن تكون لديه أكثر من زوجة واحدة في نفس الوقت وإن كان ذلك نادر الحدوث في المناطق الحضرية (كان تعدد الزوجات أكثر شيوعاً في القرى الصغيرة). ويجوز للمرأة أن تصفي شروطاً إلى عقد القرآن لحماية مصالحها في ما يتعلق بالطلاق وحضانة الأطفال، إلا أن النساء نادرًا ما يفعلن ذلك. وكان يتم عادة ثني المرأة المسلمة بشكل عام عن تضمين في عقد القرآن ترتيبات بشأن الطلاق بسبب الضغوط الاجتماعية.

وبالنسبة لقطاع غزة، احتفظت حماس بالسيطرة عليه وفرضت تطبيق تفسير محافظ للإسلام على سكان القطاع من المسلمين، ميز ضد النساء بشكل خاص. وحظرت السلطات أي اختلاط بين الجنسين في الأماكن العامة. وكان رجال الشرطة الذين يرتدون ملابس مدنية يوقفون بشكل روتيني الرجل والمرأة اللذين يسيرون معاً ويفصلونهما عن بعضهما البعض ويوجهون الأسئلة إليهما لمعرفة ما إذا كانوا متزوجين؛ وتعتبر ممارسة الجنس قبل الزواج جريمة يعاقب عليها بالسجن. كما عاقبت "شرطة الأخلاق" التابعة لحماس النساء على ركوب الدراجات النارية وارتداء ملابس "غير لائق". وكان لدى حماس سجن للنساء لاحتجاز النساء المدانات بـ"جرائم أخلاقية" مثل "الحمل غير الشرعي". وفي 18 تموز/يوليو، حظرت سلطات حماس على النساء تدخين النرجيلة في المقاهي العامة على أساس أنه غير لائق. وأفادت التقارير الصحفية بأن ضباط الأمن المرتدين لملابس مدنية قاموا بتطبيق المرسوم، وتم استجواب عدد من أصحاب المقاهي أو احتجازهم بشكل مؤقت لعدم تقييدهم بالأمر. وفي حين أن فرض تطبيق القوانين المتعلقة بالـ"جرائم الأخلاقية" كان متفاوتاً في بعض الأحيان، إلا أن التقارير الصحفية أشارت إلى أنه استمر بالازدياد.

وحالت القيود الثقافية المرتبطة بالزواج في جميع أنحاء الأراضي المحتلة أحياناً دون إتمام الإناث لسنوات الدراسة الإلزامية ودون دخولهن الجامعات. وكثيراً ما كانت الأسر تتبرأ من المسلمات والمسحيات اللاتي يتزوجن من شخص من غير دينهن. وكان المسؤولون المحليون ينصحون هؤلاء النساء أحياناً بترك مجتمعنهن لتجنب المضايقات.

وينص قانون العمل الفلسطيني على أن العمل من حق كل مواطن قادر على العمل؛ إلا أنه ينظم عمل النساء مانعاً إياهن من التوظيف في أعمال خطرة. وجاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005، الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنه كان هناك تفاوت كبير في التوظيف بين المرأة والرجل وأن الفلسطينيات كن يشكلن 15 بالمائة تقريباً من القوة العاملة. وكانت النساء يعانين من التحيز ضدهن وفي بعض الأحوال من الأوضاع القمعية في أماكن العمل. وأفادت التقارير بأن بعض أرباب العمل كانوا يقدمون معاملة تمييزية للموظفين من الرجال. وقالت مؤسسة فريدوم هاوس إن المرأة في الضفة الغربية كانت تحصل على ما يعادل 65 بالمائة من أجر الرجل في حين كانت تحصل المرأة في قطاع غزة على ما يعادل 77 بالمائة من أجره.

ولم تسمح نقابة الصحفيين الفلسطينيين، وهي اتحاد قائم على العضوية يمثل غالبية الصحفيين الفلسطينيين وله مقرات في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، للصحفيات بالانضمام إلى عضويتها. ووردت تقارير محددة مفادها أن الصحفيات في قطاع غزة واجهن صعوبات في العثور على فرص العمل. وأفاد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بأن الصور النمطية الجنسانية قيدت الصحفيات في المواد التي يتناولنها في مقالاتهن وتقاريرهن وحصرتها في مواضيع الجمال والموضة والمرأة والطفل.

وكان نسبة تعليم الإناث مرتفعة، خاصة في الضفة الغربية، وكان عدد الإناث في الجامعات يفوق عدد الذكور، ولكن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة قال إن طالبات الجامعات أدنى بتمثيل إدارات الجامعات وأساتذتها وزملائهم الذكور ضدهن. وأفادت تقارير صحفية وتقارير بعض المنظمات غير الحكومية بأن معلمات المدارس التي تديرها حماس كن يعدن في بعض الأحيان البنات اللاتي لا يرتدين ملابس محتشمة إلى المنزل، وإن كان ذلك لا يتم بشكل منتظم.

الأطفال

تسجل إسرائيل ولادات الفلسطينيين في القدس. وتسجل السلطة الفلسطينية الفلسطينيين المولودين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشترط إسرائيل أن تنقل السلطة الفلسطينية هذه المعلومات إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية. وبما أن السلطة الفلسطينية لا تشكل دولة، فإن السلطة لا تحدد "المواطنة" وحدها. ويمكن لآباء الفلسطينيين الحصول على بطاقة هوية فلسطينية (تصدرها الإدارة المدنية الإسرائيلية) إن كانوا مولودين في الأرضي المحتلة لأب يحمل بطاقة هوية فلسطينية. ويلعب كل من وزارة داخلية السلطة الفلسطينية والإدارة المدنية الإسرائيلية دوراً في تحديد أهلية الشخص للحصول على بطاقة الهوية.

والتعليم إلزامي في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية من سن السادسة حتى نهاية الصف التاسع. والتعليم متوفراً مجاناً لجميع الفلسطينيين حتى نهاية المرحلة الثانوية.

وبالنسبة لقطاع غزة، لم يكن التعليم الابتدائي متوفراً لجميع الأطفال. وكانت الأونروا وحماس تقدمان خدمات التعليم.

أما في القدس الشرقية التي تديرها إسرائيل، فلم يتمكن الأطفال الفلسطينيون من الحصول على نفس الموارد التعليمية التي يحصل عليها الأطفال الإسرائيليين. (أنظر القسم 6. الأقليات).

وأفادت التقارير بأن إساءة معاملة الأطفال كانت مشكلة واسعة الانتشار. ويحظر القانون الأساسي ممارسة العنف ضد الأطفال؛ إلا أن السلطة الفلسطينية نادراً ما كانت تعاقب مرتكبي العنف الأسري. وقد وجدت دراسة أجرتها فريق العمل المعنى بالقضايا الإنسانية التابع للأمم المتحدة أن المشاركيين من جنوب قطاع غزة في الدراسة أفادوا بوجود مستوى مرتفع متصور من العنف الأسري ضد الأطفال.

وقالت تقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إن القوات الإسرائيلية شاركت هي أيضاً في أعمال عنف ضد الأطفال المحتجزين لديها وأثناء عملية الاعتقال (أنظر القسم 1.ج). وقد أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلي النار على قصر يملون داخل أو قرب المنطقة العازلة في قطاع غزة؛ وقد ثقت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين 23 حادثاً وقع بين آذار / مارس وكانون الأول / ديسمبر تم فيها إطلاق النار على أطفال أثناء قيامهم بجمع مواد البناء والمعدن الخردة، وفي إحدى الحالات أثناء القيام برعي الماعز، قرب سياج الحدود مع إسرائيل. وأفادت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين بأنه تم إطلاق الرصاص في معظم الحالات على سيقان الأطفال بدون نية قتلهم. وقد أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلي النار على أطفال كانوا على بعد 875 ياردة من سياج الحدود.

وقد وردت تقارير عن وقوع عمليات إجراء ختان للبنات خلال العام، إلا أنه لا يعرف مدى انتشار هذه العادة.

وتعتبر السلطة الفلسطينية ممارسة الجنس مع قاصر لم تبلغ السن القانونية جنائية، بمقتضى القانون الجنائي الأردني لعام 1960 ، الذي يحظر أيضاً جميع أشكال النشاطات والمواد الإباحية . والسن القانونية لممارسة الجنس برضى الطرفين هي 18 سنة. وأفادت التقارير بأن القضاة الفلسطينيين كانوا يصدرون حكاماً أشد صرامة في قضايا المواد الإباحية إن كانت تشمل على صور أطفال. وتتضمن العقوبة المفروضة على من يغتصب قاصراً لم تبلغ الخامسة عشرة من العمر السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات.

العداء للسامية

نشرت وسائل الإعلام الفلسطينية وبثت، في كل من قطاع غزة والضفة الغربية ، مواد تضمنت معاذه لإسرائيل ومعاداة للسامية، وصلت في بعض الأحيان إلى حد التحرير. وتضمن خطاب عدة مجموعات فلسطينية ما يعرب عن معاداة السامية، كما تضمنت ذلك خطب بعض الزعماء الدينيين المسلمين. وقد رفض بعض الزعماء الدينيين حق إسرائيل في الوجود. وبث تلفزيون الأقصى التابع لحماس برامج للأطفال الصغار الذين لم يلتحقوا بالمدارس بعد تشيد بكراهية اليهود والتغيرات الانتحارية.

وواصلت بعض وسائل الإعلام غير الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وخاصة تلك التي تسيطر عليها حماس، استخدام الخطاب المعادي للسامية والملهب للمشاعر. وقامت قنوات التلفزيون الفلسطيني غير الرسمي أحياناً ببث برامج تشيد بالجهاد المقدس لطرد اليهود من المنطقة. وشرعت بعض برامج الأطفال التي بثتها قنوات التلفزيون التابعة لحماس قتل الإسرائيليين واليهود بواسطة الهجمات الإرهابية.

الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة

ينص القانون الأساسي الفلسطيني على أن جميع الفلسطينيين متساوون. ولا توجد أي إشارة فيه إلى التمييز أو الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. كما لا يوجد نص قانوني يلزم بتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول إلى المرافق العامة واستخدامها.

وما زالت الرعاية والخدمات التي يحصل عليها الفلسطينيون من ذوي الاحتياجات الخاصة متدنية المستوى. وقد اعتمدت السلطة الفلسطينية على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للعناية بالمعوقين جسدياً، وقدمت رعاية للمعوقين عقلياً لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

وكان هناك تمييز عائلي ومجتمعي ضد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد أشارت التقارير الصحفية إلى أن بعض الأهالي في الضفة الغربية استأصلت أرحام البنات المصابة بأمراض عقلية للحيلولة دون حملهن؛ وقال معظم هؤلاء الأهالي إن هدفهم كان حماية بناتهم من الاغتصاب.

ووردت تقارير مفادها أن السلطات الإسرائيلية وضعت المحتجزين الذين اعتبروا مصابين بأمراض عقلية أو يشكلون خطراً على أنفسهم أو على الآخرين في الاعتقال الانفرادي بدون توفر تقييم طبي شامل لحالاتهم. وقالت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل إن عادة ما كان يُعزل السجناء المعوقون عقلياً. وفي آذار/مارس قدمت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل ومنظمة الضمير عريضة إلى محكمة العدل العليا تطلب فيها تعديل المادة 36 من أوامر الأمن الوطني، التي قالت المنظمتان إنها تجيز احتجاز الفلسطيني المتهם بجريمة إلى أجل غير محدد إذا اعتُبر غير مؤهل لإزالة العقاب فيه على أساس أنه مصاب بمرض عقلي. وقد رفعت المنظمتان غير الحكوميتين العريضة بعد تلقي منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل ملف حالة احتجزت فيها سلطات مصلحة السجون الإسرائيلية فلسطينياً لم يُذكر اسمه اعتبار غير مؤهل للعقاب لمدة أسبوع في جناح السجن المخصص للمصابين بأمراض نفسية رغم أن الأطباء قرروا أنه لا توجد ضرورة طبية لذلك.

وفي قضية أخرى، رفعت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل عريضة تطلب فيها الإفراج عن إبراهيم أبو مصطفى من الحبس الانفرادي. وكان أبو مصطفى قد احتجز معذولاً عن بقية السجناء منذ عام 2004 على أساس أنه يشكل خطراً على محیطه بسبب مرضه العقلي. وفي 25 آب/أغسطس أبلغت الدولة أبو مصطفى بأنه سيتم إخراجه من الحبس الانفرادي؛ إلا أنه لم يكن قد تم التتحقق من أنه تم إطلاق سراحه لدى انتهاء العام.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

واجه الفلسطينيون أعمال عنف وتمييزاً ضدهم في الأراضي المحتلة. (أنظر أيضاً القسم 1.ج. والقسم 1.أ.). وكانت الخدمات الاجتماعية والتجارية في مناطق المستوطنات، بما في ذلك السكن والتوظيف والتعليم والرعاية الصحية، متوفرة للإسرائيليين فقط. وميز المسؤولون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس في مجال التوظيف والمساكن القانونية من خلال حرمان الفلسطينيين من الحصول على

استمرارات التسجيل. وقد وضعت السلطات الإسرائيلية في كل من الضفة الغربية والقدس ما شكل في الكثير من الأحيان عقبات لا يمكن التغلب عليها أمام الفلسطينيين الطالبين الحصول على تراخيص بناء، بما في ذلك فرضها عليهم ضرورة توثيق ملكيتهم للأرض رغم أنه لم تكن هناك عملية متسقة لتسجيل الأراضي في الفترة التالية لعام 1967، وفرض رسوم مرتفعة على الطلبات، وفرض ضرورة ارتباط المنازل الجديدة بخدمات البلدية التي لم تكن متوفرة في الكثير من الأحيان. وأفادت منظمة بيتسليم بأن منذ عام 2000 قلصت إسرائيل تسجيل السكان الفلسطينيين حارمة الفلسطينيين بذلك من المعاملات التوثيقية ومعلنة الفلسطينيين فعلياً مقيمين غير شرعيين. وتعرض بعض الفلسطينيين المعتبرين مقيمين غير شرعيين للمضايقات والاعقال والترحيل إلى قطاع غزة.

وصورت محاطات الإذاعة التابعة للمستوطنين الإسرائيليين التي تبث من الضفة الغربية العرب على أنهم لا يرقون إلى مستوى البشر ودعت إلى طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية.

وواصلت بلدية معاليه أدوميم في الضفة الغربية تطبيق قانون العمل الأردني لعام 1965 على الموظفين الفلسطينيين مما حرّمهم من بعض الحقوق الاجتماعية التي ينص عليها قانون العمل الإسرائيلي، مثل دفع مكافآت إعادة التأهيل والتقادع وتكليف السفر والتعليم.

وقالت منظمة جمعية حقوق المواطن في إسرائيل إن نظام توزيع المياه الإسرائيلي في الضفة الغربية ميز ضد السكان الفلسطينيين ولم يوفر لهم ما يكفي من الماء المأمون بشكل منتظم. وكانت إسرائيل تسيطر على 85 بالمائة من إمدادات الماء في الضفة الغربية وقد خصصت 16 غالوناً من الماء في اليوم للشخص الواحد من الفلسطينيين من سكان الضفة بينما خصصت 63 غالوناً في اليوم للشخص من المستوطنين الإسرائيليين. وتعتبر منظمة الصحة العالمية 26 غالوناً في اليوم للشخص الواحد أقل كمية من الماء يتبعين توفرها للمحافظة على المعايير الصحية الأساسية والأمن الغذائي.

وأفادت بعض المنظمات غير الحكومية بازدياد حالات قيام المستوطنين في الضفة الغربية بمصادرة ينابيع المياه الطبيعية الموجودة على أراض يملكونها فلسطينيون. ووثقت يش دين قيام المستوطنين بمصادر 26 نبعاً وتحويلها إلى "حدائق طبيعية" ترفيهية. وأفاد السكان الفلسطينيون بأن إمدادات المياه تصلهم بشكل متقطع وبأن المستوطنين وحراس الأمن العاملين لديهم يمنعون الفلسطينيين، ومن فيهم الرعاة والمزارعون، من الوصول إلى الينابيع. وأفاد مسؤولون في السلطة الفلسطينية في تموز/يوليو بأن السلطات الإسرائيلية سدت خمس آبار فلسطينية في محافظة طوباس، في حين قامت شركة المياه الوطنية الإسرائيلية، مكوروت، بحفر 17 بئراً جديدة في المحافظة. وخفضت مكوروت حصة المياه المخصصة لقرية بردة، إحدى قرى محافظة طوباس، مما معدله 315 ياردة مكعبة في الساعة إلى ما معدله 120 ياردة مكعبة؛ وكان 30 بالمائة من سكان بردة لا يحصلون على الماء في بعض الأيام.

ووردت تقارير مفادها أن السلطات الإسرائيلية حاولت تقليل عدد السكان الفلسطينيين وتقييد حركتهم وتنقلهم في المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل. وقد قيدت السلطات العسكرية إلى حد كبير تنقل الفلسطينيين سيراً على الأقدام وبالسيارات في المنطقة التجارية في الخليل، مستندة إلى ضرورة حماية بعض مئات من السكان المستوطنين الإسرائيليين. وقد حظر على الفلسطينيين السير بسياراتهم في معظم طرق المنطقة التجارية في الخليل والتنقل سيراً على الأقدام في شارع الشهداء وفي شوارع أخرى في المدينة القديمة؛ إلا أنه

كان مسماً للمستوطنين الإسرائيليين باستخدام جميع هذه الطرق بحرية. وقالت منظمة بتسيلم إن هذا الحظر، الذي بدأ تطبيقه في عام 2000، أدى إلى إغلاق 1829 وحدة تجارية فلسطينية و1014 وحدة سكنية فلسطينية. وقد أغلقت قوات الجيش الإسرائيلي معظم المحلات التجارية الموجودة في الشارع وختمت مداخل منازل فلسطينية. وتمكنـت أربع عائلات فلسطينية تعيش في منازل تقع في الشارع من استخدام منازلها خلال العام.

وكانت سياسات بلدية القدس والسياسات القومية الإسرائيلية تهدف إلى تقليص عدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية وزيادة حق إسرائيل فيها. وقد استخدمت الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس مزيجاً من قيود التخطيط المفروضة على تشييد الفلسطينيين للمباني، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وهدم المنازل الفلسطينية لـ"احتواء" الأحياء غير الإسرائيلية، بينما أجازت في نفس الوقت بناء مساكن جديدة للسكان الإسرائيليين في القدس الشرقية التي يشكل الفلسطينيون غالبية سكانها. وواصلت بلدية القدس السياسة التي ما فتئت تعتمدها منذ فترة طويلة بالتخفيض المدنى على أساس التوزع السكاني الإثني والديني في المدينة في محاولة منها للإبقاء على نسبة السكان اليهود فيها 70 بالمائة.

وأفادت منظمة بمكوم [مخططون من أجل حقوق التخطيط] و غير عميم [مدينة لكل الشعوب] الإسرائيليتان غير الحكوميتين بأنه لم يكن بإمكان الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية شراء الممتلكات أو البناء على أرض تملكها مديرية أراضي إسرائيل. وكان يتم تصنیف الأراضي التي يملکها أو يعيش عليها العرب (بمن فيهم الفلسطينيون والإسرائيليون العرب) في فئة مناطق النمو السكاني المنخفض. وتم تصنیف حوالي 30 بالمائة من القدس الشرقية للسكان الإسرائيليين؛ وقد تمكن العرب في بعض الحالات من استئجار ممتلكات يملکها إسرائيليون إلا أنه لم يكن بإمكانهم بشكل عام شراء أملاك في حي يهودي نظراً لمتطلبات الجنسية أو الخدمة العسكرية التي لم يكن بإمكان العرب استيفاءها. وقالت المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية إن 79 بالمائة على الأقل، من مجمل الأراضي المخصصة للوحدات السكنية في القدس الغربية وفي الأحياء اليهودية من القدس الشرقية، لم يكن متوفراً للفلسطينيين لتشييد مبان عربية عليه.

وقد بذلت بلدية القدس والمنظمات اليهودية في القدس جهوداً ترمي إلى زيادة حجم ما يملکه الإسرائيليون من عقارات وأراض في المناطق التي يعيش فيها العرب أو توجد فيها مؤسسات إسلامية، وإلى التأكيد على التاريخ اليهودي في تلك المناطق. وأيدت بلدية القدس زيادة النفوذ اليهودي والملكية اليهودية للعقارات في وادي قدرون، أو الحوض المقدس، في القدس الشرقية. وفي 21 حزيران/يونيو، صوت مجلس التخطيط في بلدية القدس بالموافقة على هدم ما لا يقل عن 22 عقاراً يملکها العرب في حي البستان لإنفاس المجال أمام إقامة حديقة تروي التاريخ اليهودي. وأفادت منظمات إسرائيلية غير حكومية بأن هذا المشروع وطرد العرب من منازلهم في الشيخ جراح وغيرها من المشاريع، تؤدي في الواقع الفعلى إلى تطويق المدينة القديمة والحرم الشريف بممتلكات إسرائيلية تقطع روابط المجتمع الفلسطيني بالمنطقة.

ورغم أن القانون الإسرائيلي ينص على حق سكان القدس الشرقية العرب في الحصول على كامل الخدمات التي تقدمها البلدية وغيرها من السلطات الإسرائيلية وبشكل متساو مع ما يحصل عليه الإسرائيليون، إلا أنه في واقع الأمر لم توفر بلدية القدس ما يكفي من الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والتخطيط للطوارئ والخدمات البريدية للأحياء العربية في القدس الشرقية. وأفادت "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" في شهر تشرين الأول/أكتوبر بأن 3,10 بالمائة فقط من السكان العرب حصلوا على الخدمات الاجتماعية. ولم يكن

لدى حوالي 160,000 عربي من سكان القدس الشرقية مساكن موصولة بالشكل الملائم أو القانوني بشبكة مياه البلدية. وكانت عملية جمع القمامات غير كافية في معظم الأحياء العربية في القدس الشرقية وغير موجودة إطلاقاً في أحياء أخرى.

وكان التفاوت في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية مرتبطة بالإثنية. وقالت "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" ومنظمة غير عُيمِن بلدية القدس لم توفر ما يكفي من الموارد التعليمية للأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية، وأفادت المنظمتان غير الحكومية بأن الآلاف من التلامذة الفلسطينيين يدرسون في غرف مكتظة بالطلبة، وفي كثير من الأحيان في مبان لا تصلح لذلك ولا تستوفي معايير البلدية.

ولم يكن معظم استثمارات البلدية متوفراً باللغة العربية. وبشكل عام، كانت هناك باصات ركاب في القدس مخصصة للعرب وأخرى مخصصة للاسرائيليين. وقالت "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" إنه كان هناك ثمانية مكاتب بريد في القدس الشرقية تخدم حوالي 300,000 نسمة، في حين كان هناك 42 مركز بريد في القدس الغربية تخدم 500,000 نسمة. وكان هناك موزع بريد واحد يخدم 260,000 نسمة يوزع البريد في الأحياء العربية في القدس الشرقية.

وفي 6 آب/أغسطس، حكمت المحكمة العليا الإسرائيلية بأنه يتوجب على إحدى المدارس اليهودية الأرثوذكسية المتزمتة في مستوطنة عمانوئيل في الضفة الغربية التوقف عن الفصل بين التلاميذ على أساس إثنيتهم وإزالة جميع مظاهر التمييز. وكانت المدرسة قد عكفت منذ عام 2007 على فصل التلاميذ الذين ينتسبون إلى خلفيات إثنية مختلفة عن بعضهم البعض وفرضت عليهم ارتداء لباس مدرسي مختلف باختلاف إثنيتهم.

الإساءات المجتمعية والتمييز وأعمال العنف بسبب التوجهات الجنسية والهوية الجنسية

يحظر القانون الفلسطيني، المرتكز إلى القانون الجنائي الأردني لعام 1960، ممارسة الجنس بين المثليين، رغم أن السلطة الفلسطينية لم تقم بمقاضاة الأشخاص الذين يشتبه بهم مثليون. وترفض التقاليد الثقافية والدينية المثلية الجنسية، وقد أفاد فلسطينيون بأن رجال الأمن التابعين للسلطة والجيران كانوا يضايقون المثليين ويسيئون معاملتهم، ويقومون أحياناً باعتقالهم بسبب توجهاتهم الجنسية.

وأفادت الصحف الإسرائيلية بأن ماجد كوكا، وهو مثلي فلسطيني من الضفة الغربية كان قد هاجر بصورة غير مشروعة إلى إسرائيل، كان ما زال ينتظر رد وزارة الداخلية الإسرائيلية على التماسه الحصول على الإقامة القانونية على أساس أسباب إنسانية. وقال كوكا في أيلول/سبتمبر إنه لا يستطيع العيش بأمان في نابلس، مدينته، كرجل معروف أنه مثلي.

أما في ما يتعلق بقطاع غزة، فقد أفادت منظمة هيومان رايتس ووتش، بأن شاباً في التاسعة عشرة من العمر، لم يُذكر اسمه، ما زال قابعاً في السجن بدون محاكمة بسبب توجهه الجنسي المثلي.

أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

قدمت وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية علاجاً وحماية لخصوصية المرضى المصابين بنقص المناعة المكتسبة/الإيدز؛ لكن تمييز المجتمع ضد المصابين كان شائعاً.

القسم السابع: حقوق العمال

أ. حق تكوين الجمعيات والنقابات والانضمام إليها

يسمح القانون للعمال بتشكيل النقابات المستقلة والانضمام إلى ما يختارونه منها، وكان هذا الحق محترماً في الممارسة العملية. وواصلت نقابات العمال في قطاع غزة عملها على الرغم من الأوضاع الاقتصادية المتدحورة، إلا أن حركة حماس قامت في الكثير من الأحيان باستبدال قادة نقابات منتمين إلى حركة فتح بأعضاء من حركة حماس أو بمعتطفين معها. كما قامت حركة حماس خلال العام باعتقال عدد من ناشطي النقابات غير المنتمين إلى الحركة.

وكانت أكثر النقابات نشاطاً "الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين" و"الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين". والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين عضو في الاتحاد الدولي لنقابات العمل. وكان الاتحادان مسجلين لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في السلطة الفلسطينية. وكان الانضمام إلى اتحاد العاملين العرب [في وكالة الغوث] أوتوماتيكياً وإلزامياً بالنسبة لجميع موظفي الأونروا في الضفة الغربية.

وقالت منظمة "مدنيون متضدون من أجل السلام" غير الحكومية، إن الفلسطينيين العاملين في مستوطنات الضفة الغربية قالوا إن جهودهم الرامية إلى تنظيم نقابات قوبلت بموقف عدائياً.

ويجوز للعاملين في القدس تشكيل نقابات عمالية إلا أنه لا يجوز لهم الانضمام إلى الاتحادات العمالية في الضفة الغربية. ورغم هذا الحظر، كان هناك أعضاء من القدس الشرقية في صفوف نقابة موظفي السلطة الفلسطينية ونقابة المعلمين، ومقرهما في الضفة الغربية، ونادرًا ما كانت السلطات الإسرائيلية تتخذ خطوات لفرض هذا الحظر إلا في حال النشاطات البارزة الملفتة للنظر أو في حال مشاركة كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية في النشاط. ويجوز للعمال الذين يملكون بطاقات هوية القدس الانضمام إلى الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية (الهستدروت)، رغم أنه لا يجوز لهم التصويت في انتخابات الهستدروت.

ويكفل قانون السلطة الفلسطينية حق الإضراب. أما في الواقع العملي، فلم تتوفر للعاملين المضربين عن العمل أي حماية تذكر من العقاب. كما أنه كان يتبعين على من يعتزم تنظيم إضراب عن العمل توجيه إشعار خطى قبل أسبوعين من تفويض الإضراب (وأربعة أسابيع في حالة المرافق العامة)، يبين الأساس الذي سيقوم عليه الإضراب، وأن يقبل بقيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتحكيم، ويخصم هذا الطرف إلى إجراءات تأدبية إذا رفض نتائج التحكيم. وإذا لم تتمكن الوزارة من حل النزاع، يمكن إحالة النزاع إلى لجنة خاصة، ومن ثم إلى محكمة. وبالتالي، ظل حق العمال في الإضراب عن العمل مسألة مشكوكاً فيها في الممارسة العملية.

وقد نظم موظفو السلطة الفلسطينية عدداً أقل من الإضرابات هذا العام مقارنة بالأعوام الماضية، ويعود سبب ذلك إلى حد كبير إلى تمكن السلطة خلال العام من دفع الرواتب في الضفة الغربية. وبشكل عام، كان موظفو السلطة يضربون عن العمل لدى عدم دفع مرتباتهم، أو احتجاجاً على التفاوت بين تقديرات الاتحادات العمالية

وإحصاءات السلطة الفلسطينية بخصوص تكاليف المعيشة، أو للمطالبة بدفع المتأخر من أجورهم. ولم ترد أي تقارير عن وقوع إضرابات في القطاع الخاص خلال العام.

وقد دعا اتحاد العاملين العرب (في الأونروا) إلى إضرابات على امتداد العام. ومارس الاتحاد بعض الأعمال الإكراهية خلال إضرابي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من خلال منع الموظفين غير المضربين جسدياً من الدخول إلى أماكن العمل، كما قيل إنه تم استخدام العنف الجسدي في حالات قليلة.

ب. الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية

يكفل القانون حق المساومة الجماعية، وتم إنفاذ هذا القانون في حالات معينة. ولكن وردت تقارير عن أن إنفاذ السلطة الفلسطينية لحقوق المساومة الجماعية للنقابات التي تخدم فئات غير موظفي السلطة الفلسطينية كان محدوداً. وكانت اتفاقات المساومة الجماعية تغطي 20 بالمائة من العاملين.

ويحظر القانون التمييز ضد أعضاء النقابات وتدخل أرباب العمل في عمل النقابات، وقد قامت الحكومة بإنفاذ هذا الحظر.

لا توجد مناطق لتجهيز الصادرات.

ج. حظر العمل القسري أو الإجباري

لا يحظر قانون العمل في السلطة الفلسطينية بشكل صريح العمل القسري أو الإجباري، وهو ينص على أن العمل حق وعلى أن السلطة الفلسطينية ستنص إلى توفيره لأي شخص قادر على العمل. وقد فسرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هذا النص على أنه يحظر العمل الإجباري والقسري. إلا أن الأطفال كانوا عرضة للعمل في ظروف العمالة القسرية.

د. حظر عمالة الأطفال والحد الأدنى لسن التوظيف

كان الحد الأدنى لسن التوظيف والعمل هو سن الخامسة عشرة في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وقد نفذ مفتشو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هذا الحظر من خلال القيام بزيارات تفتيشية على المعامل. وأفاد المسؤولون في السلطة بأن لدى وزارة العمل 45 مفتشاً قاماً بالتحقيق في الانتهاكات المتعلقة بعمل الأطفال. ولكن هؤلاء المفتشون غير مدربون بشكل خاص للقيام بعمليات التفتيش المتعلقة بعمالة الأطفال، وهم يؤدون هذه المهمة كجزء من مهامتهم الأخرى كمفتشين. وقد أقرت الوزارة ب حاجتها إلى مزيد من المفتشين. ويسمح بتشغيل الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة في أنواع محدودة من الأعمال بموجب شروط معينة، بينما ساعات العمل المحددة وحظر قيامهم بتشغيل أنواع معينة من الآلات والأجهزة. وينص القانون على عدم السماح للأطفال بممارسة عمل من شأنه أن يهدد سلامتهم أو صحتهم أو تعليمهم، كما يحظر تشغيلهم ليلاً أو في أعمال شاقة أو في أعمال تتطلب التنقل بعيداً عن أماكن سكناهم. ومع ذلك، كان الكثير من الأطفال الذين لم يبلغوا السن القانونية - وتقدر نسبتهم بما يصل إلى 72 بالمائة من الأطفال الفلسطينيين - في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، يعملون في مزارع عائلاتهم أو في دكاكين أو باعة في الشوارع أو كعمال في المعامل أو في مصالح تجارية صغيرة.

وفي ما يتعلق بقطاع غزة، أفادت تقديرات الأمم المتحدة بأن المئات من الأطفال الفلسطينيين أحروا على العثور على أعمال، نظراً لكون تدهور الوضع الاقتصادي جعل من الصعب على العائلات الحصول على موارد كافية من عمل الوالدين وحدهما. وقد عمل الأطفال في نشاطات ومناطق خطرة، بما في ذلك كعمال في شبكات الأنفاق بين قطاع غزة ومصر، وفي جمع بقايا المعادن الخردة من مناطق قريبة من الحدود الإسرائيلية حيث كانوا معرضين لخطر إطلاق القوات الإسرائيلية النار عليهم. (أنظر القسم 1.ج. والقسم 6، الأطفال). وقد تم استخدام بعض الأطفال كمخبرين وكدروع بشرية في النزاعات المسلحة. ولم تكن هناك معلومات متوفرة حول مدى احترام قوانين عمال الأطفال في قطاع غزة.

وأفادت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في السلطة الفلسطينية أن الأطفال الفلسطينيين الذين يعملون في المستوطنات الإسرائيلية كانوا يواجهون مشاكل أمنية واستغلالاً ومضائقات لعدم وجود قانون نافذ لرصد وحماية العمال الأطفال، ولعدم وجود مفتشين إسرائيليين في مستوطنات الضفة الغربية ومناطقها الصناعية. وقالت الحكومة الإسرائيلية إنها لم تصدر أي تصريح عمل لفلسطينيين من سكان الضفة الغربية لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر للعمل في المستوطنات الإسرائيلية، إلا في غور الأردن، حيث يجيز القانون إصدار تصاريح العمل لمن هم في سن السادسة عشرة فما فوق. وقد أحضر العمال المهاجرون الذين يعيشون في غور الأردن خلال موسم الحصاد عائلاتهم معهم، إلا أن مباني المدارس اللاحقة لم تكن متوفرة لأبنائهم لأن الحكومة حظرت بناء غرف للصوف.

هـ. ظروف العمل المقبولة

لم يكن هناك حد أدنى للأجر في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وكان متوسط الأجر للعاملين بدوام كامل يوفر مستوى معيشة كريماً قبل عام 2000؛ لكن مستويات المعيشة انخفضت كثيراً في العقد الماضي بسبب ارتفاع كلفة المعيشة الذي فاق الزيادة في المرتبات. وكان متوسط الأجر في الأراضي المحتلة 1000 دينار أردني (حوالي 1400 دولار) في الشهر، وهو يعادل تقريباً الحد الأدنى للأجر في إسرائيل.

وأفادت منظمة "مدنيون متحدون من أجل السلام" غير الحكومية ومنظمة "كاف لعويف" الإسرائيلية غير الحكومية بأن الحد الأدنى للأجر في إسرائيل كان عادة أعلى من يدفع للفلسطينيين العاملين في المستوطنات، وبأن هؤلاء العمال الفلسطينيين اشتراكاً من أنهم يتلقون أجوراً أقل بكثير من الأجر الذي يتلقاه إسرائيليون يعملون في نفس المجالات. وأفاد الفلسطينيون بأنهم ما زالوا يتلقون أجوراً أقل من الحد الأدنى الإسرائيلي للأجر رغم الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في 2008 بأن قوانين العمل الإسرائيلية تتطلب على العلاقات بين العمال الفلسطينيين وأرباب العمل الإسرائيليين في المستوطنات وفي الأراضي المحتلة. وقد منح هذا الحكم العمال الفلسطينيين الحقوق والمزايا نفسها التي يتمتع بها العمال في إسرائيل. ولكن عدة قضايا رفعها فلسطينيون ضد أصحاب عمل إسرائيليين قدمو لهم أجوراً تقل عن الحد الأدنى كانت لا تزال قيد النظر في المحاكم الإسرائيلية لدى انتهاء العام.

وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، أضرب العمال الفلسطينيون في أحد مصانع سول-اور الإسرائيلية على الخط الأخضر لعدة أيام، مطالبين بحقهم القانوني في الحصول على الحد الأدنى الإسرائيلي من الأجر. وقال العمال إنهم يتلقون 90 شيكلًا (حوالي 24 دولاراً) كأجر غير كاف على العمل ثماني ساعات في اليوم يقومون خلالها بمهام تشكل خطراً على السلامة.

وأفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن معدل ساعات العمل كان 43 ساعة في الأسبوع في الضفة الغربية، بينما كان في غزة حوالي 40 ساعة في الأسبوع. وكان أقصى عدد من ساعات العمل يسمح به رسمياً في أسبوع يبدأ يوم الأحد وينتهي يوم الخميس هو 48 ساعة. ووردت تقارير تفيد بأن موظفي حكومة السلطة الفلسطينية كانوا يتعرضون للضغط عليهم للعمل ساعات إضافية كي تتم ترقيتهم. ويجب على أرباب العمل السماح للموظفين المسيحيين بالذهاب إلى الكنيسة يوم الأحد إذا شاء الموظف ذلك. وفي بعض المؤسسات، كان أرباب العمل يخرون الموظفين المسيحيين بينأخذ يوم العطلة الأسبوعية الرسمية يوم الأحد وأخذها يوم الجمعة.

وكانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في السلطة الفلسطينية هي الجهة المسئولة عن معايير السلامة، ولكن قدرتها على تطبيق هذه المعايير كانت محدودة. ولم ترد أي تقارير تقييد باستثناء أي قطاع أو صناعة أو شركة من معايير وزارة العمل. إلا أن المسؤولين في نقابات العمال أفادوا بأن موظفي شركات الخدمات وشركات البناء الصغيرة كانوا الأكثر تعرضاً لخطر الإصابات في موقع العمل. واشتكى النقابات من أن السلطة الفلسطينية لم تكن ترصد موقع العمل الصغيرة بشكل فعال، وأن هذه المواقع كانت أحياناً دون معايير السلامة القانونية.